دراسات

الحاوي

بين التحقيق والتصحيف والتحريف والسقط

دراسة نقدية للكتاب من خلال كتاب «العِدَد»

وفاء معتوق حمزة فراش
الأستاذ المساعد بقسم الشريعة
ووكيلة عميد شئون المكتبات
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

مقدمة

مما لا شك فيه أن لتحقيق المخطوطات أهمية بالغة، وذلك لأنه يميط اللثام عن كنوز تركها لنا أسلافنا العلماء، ولقد تنبه المستشرقون لأهمية إخراج هذه الكنوز، فبدأوا بتحقيق المخطوطات وإخراجها إلى النور، ثم تبعهم بعد ذلك علماء المسلمين (١) بعد أن تنبهوا إلى هذا التراث العلمي الضخم، الذي هو مصدر فخر وإعزاز لنا، وأصبح تحقيق المخطوطات يشغل حيز عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه في بعض العلوم في كثير من الجامعات، نظرًا لأهمية إخراج هذا التراث (٢).

ولقد اجتهد كثير من العلماء وأساتذة الجامعات في وضع قواعد وأسس عامة للتحقيق بعد أن اتجه كثير من طلبة العلم إلى هذا المجال، وذلك من خلال ممارساتهم الفعلية للتحقيق أو من خلال اطلاعهم (٣)، وإن كانت هناك بعض الاختلافات بينهم من ناحية الإسهاب في الهوامش أو الاختصار فيها، إلا أن الجميع متفقون على أن الهدف الأساسي والجوهري من التحقيق هو إخراج المخطوط في أقرب صورة وضعها عليه المؤلف (٤)، وهذا الإخراج يتطلب التمحيص والتدقيق في النص وتنقيته من التصحيف والتحريف والتكرار، وشرح الغامض من الألفاظ، وكذلك توثيق كلام المؤلف ممن سبقه أو لحقه من العلماء، حتى تطمئن نفس القارئ إلى سلامة النص.

فهذه مستلزمات للتحقيق لا يختلف عليها جميع من كتب في التحقيق (٥). وهنا نتساءل: هل جميع المخطوطات التي تحقق وتخرج إلى النور فتزدان بها المكتبات يلتزم محققوها بقواعد التحقيق، بحيث يضيف هذا الإخراج ثروة جديدة للمكتبة الإسلامية، أم أن هناك بعض المخطوطات تحقق تحقيقًا غير مستوف لتلك القواعد مما يجعل إخراج المخطوط إساءة له ولمؤلفه؟

للإجابة عن هذا السؤال سنقدم في هذا البحث دراسة نقدية لمخطوط له أهمية علمية في الفقه المقارن بشكل عام والفقه الشافعي بشكل خاص، هذا المخطوط طال انتظار طلاب العلم لظهوره وطال تعطشهم لاقتنائه، فظهر أخيرًا مطبوعًا بجميع أجزائه، ليروي عطش الظمأى من طلاب العلم، ويسد فراغًا في المكتبة الإسلامية.

وهذا المخطوط هو «الحاوي» للإمام الماوردي، الذي سنقدم عنه دراسة نقدية من خلال كتاب «العِدَد».

أولاً - المؤلف والمخطوط:

هو الإمام أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي ٣٦٤ - ٤٥٠هـ، من فقهاء الشافعية المتميزين، له اجتهادات في المذهب، وله تصانيف في علوم مختلفة، أكثر العلماء من الثناء عليه، فقد قال عنه السبكي:

«الإمام الجليل القدر، الرفيع المقدار، له اليد الباسطة في المذهب والتفنن التام في سائر العلوم» (٦).

وقال عنه ابن خلكان:

«كان من وجوه الشافعية وكبارهم، وكان حافظًا للمذهب، وله فيه كتاب "الحاوي" الذي لم يطالعه أحد إلا شهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب»(٧).

أما كتابه الحاوي: فقد احتل مكانة مرموقة بين العلماء، فأخذ عنه كثير من متأخري المذهب الشافعي، وهو يعد من الكتب المهمة في المذهب.

والكتاب يشرح فيه الماوردي مختصر المزني - الذي اختصره المزني من كلام الشافعي - فيبدأ الماوردي موضوعه بذكر نص مختصر المزني، ثم يبدأ بشرح المسألة فيذكر أقوال الفقهاء أصحاب المذاهب الفقهية المشهورة والمندثرة كالأوزاعي، والثوري، وغيرهم. كما يذكر أقوال الصحابة والتابعين في المسألة، ثم يستدل لكل فريق معتمدًا على الكتاب والسنة والأدلة العقلية، ويرد على دليل المخالفين، ويرجح ما يراه راجحًا من وجهة نظره. ولا تنبع أهمية الكتاب من كونه كتابًا للفقه المقارن فقط، بل أيضًا لما يتميز به من أسلوب شيق في العرض وعبارات رصينة ومناقشات علمية دقيقة.

ولقد بدئ في تحقيق هذا المخطوط بكتاب «أدب القاضي» لمحيي هلال السرحان، الذي حصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٩٧٠م، ثم تبعه بعد ذلك نخبة من طلاب وطالبات جامعة أم القرى فقاموا بتحقيق أجزاء كبيرة من هذا السفر العظيم(٨)، ولكن لم يطبع منها إلا أجزاء بسيطة جدًا(٩).

كما حقق بعض الطلبة بجامعة الأزهر مواضيع متفرقة من المخطوط.

ثانيًا - *الكتاب المطبوع والجزء الخاص بالدراسة والنقد*:

إن عدم ظهور المخطوط محققًا دفع علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود إلى تحقيق الكتاب؛ وتولّت نشره دار الكتب العلمية بلبنان، وظهرت الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م. في «١٩» مجلدًا، احتوى على مقدمة للكتاب اشتملت على: ترجمة للإمام المزني صاحب المختصر وترجمة للإمام الماوردي صاحب الكتاب، ثم أتبعاه بذكر مصادر التشريع الإسلامي والمذاهب الفقهية الأربعة المشهورة ومذهب الظاهرية. ثم تكلما بعد ذلك عن الحاوي وشروح مختصر المزني، ثم منهج الماوردي في الكتاب ونسخ المخطوط، وأخيرًا منهج التحقيق.

ثم تبعه بعد ذلك بمدة وجيزة تحقيق آخر للكتاب لمحمود مطرجي، نشرته دار الفكر بلبنان - الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، وأسهم معه بالتحقيق الخطيب بكتاب الزكاة، و الأهدل بكتاب النكاح، وماحي بكتاب الفرائض والوصايا - وهذه ثلاث رسائل دكتوراه قدمت لجامعة أم القرى - وكور كولو بكتاب الحدود. جاء الكتاب في «٢٤» مجلدًا، احتوى على مقدمة ذكر فيها سيرة الإمام الماوردي وأتبعه بقواعد العلم في الحاوي ثم بيان للقولين والوجهين، ذكر بعده مؤلفات الماوردي ثم دراسة لكتاب الحاوي، وتعريف بالمختصر وشروحه، ومصطلحات الكتاب، ثم منهج الماوردي فالنسخ المعتمدة في التحقيق، وأخيرًا منهج المحقق في التحقيق.

وسوف نقدم نقدًا للكتابين المطبوعين من خلال كتاب «العدد»(١٠)، الذي يقع في تحقيق معوض وعبدالموجود في الجزء الحادي عشر من الكتاب من ص١٦٢ إلى ص٣٥٤ أي «١٩٢» صفحة، ويقع في تحقيق مطرجي في الجزء الرابع عشر من ص١٨٧ إلى ص٤١٠ أي «٢٢٣» صفحة.

أما موقعه في المخطوط فهو يقع في الجزء الخامس عشر من نسخة «٨٢» فقه شافعي والمحفوظة بدار الكتب المصرية، وهي النسخة التي اعتمد عليها المحققون من لوحة ١٣١ إلى لوحة ٢٩٠ أي «١٦٠» لوحة.

ثالثًا - *الدراسة النقدية*:

١ - نقد تحقيق معوض وعبدالموجود:

أ - المنهج الذي التزم به المحققان من خلال مقدمتهما ومدى مطابقته للواقع:

بعد أن بيّن المحققان نسخ المخطوط وأنها «١٤»

نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية ذكرا منهجهما في التحقيق فقالا «وبعد فإننا قمنا بنسخ المخطوط من النسخة الأولى – وهي نسخة رقم(٨٢) مقابلين به النسخ الأخرى لسد النقص، وضبط النص، وقد أغفلنا الفروق التي بينها إلا ما ندر، وكان همنا في الكتاب نصه، فقد بذلنا الوسع في إخراجه سليمًا خاليًا من الأخطاء اللغوية والنحوية وغيرها مما يعرض من سهو ناسخ أو تحريف كاتب وقد عملنا فيه الآتي :

١ – تخريج الآيات .

٢ – تخريج الأحاديث إلا ما تكرر، وسبق ذكره في موضع متقدم .

٣ – تخريج الأشعار وضبطها بالشكل التام .

٤ – وضع مختصر المزني في صلب الكتاب كاملاً .

٥ – وضعنا في بداية الشرح للمختصر قولنا "قال الماوردي" .

٦ – التعليق على بعض الموضوعات الفقهية .

٧ – ترجمنا لأكثر الأعلام » .

وسوف نناقش فقرات المنهج فقرة فقرة .

أولاً – نسخ المخطوط ومقابلتها :

ذكر المحققان أن للحاوي «١٤» نسخة فقط، محفوظة في دار الكتب المصرية، والحقيقة أن للحاوي نسخًا أخرى غير التي ذكرها المحققان، فهناك نسخة في مكتبة الأزهر، وخمس نسخ بأجزاء مختلفة في مكتبات تركيا – في السليمانية وآياصوفيا وطوب قبي – وكذلك هناك نسخة للكتاب في المتحف البريطاني، وسبعة أجزاء في جامعة ييل بأمريكا وجزء في جامعة برنستون بأمريكا أيضًا، كما يوجد جزء في مكتبة «بتنا» بالهند، وجزء بالعراق وجزء بدمشق في المكتبة الظاهرية (١١).

كما ذكر المحققان أن نسخة «٨٢» هي أقرب النسخ إلى الكمال حيث تقع في «٢٣» مجلدًا، لذلك قاما بنسخها، ومن ثم مقابلتها بالنسخ الأخرى .

والواقع أن نسخة «٨٢» احتوت على تصحيف وتحريف وسقط وتكرار، كغيرها من النسخ، لكن ما امتازت به هذه النسخة هو أنها تضم جميع أجزاء الكتاب ما عدا سقطًا في بدايتها يصل إلى «٣٢» لوحة (١٢) .

وقد قمت بمقارنة الجزء الخاص بالدراسة وهو «كتاب العدد» بنسخ المخطوط، التي بلغت ثلاث نسخ – وهي مجموع النسخ التي تحتوي على الموضوع – نسخة «٨٢» فقه شافعي، ونسخة «٨٣» فقه شافعي وهما محفوظتان في دار الكتب المصرية، أما النسخة الثالثة فهي تحمل رقم «١١٠٥» محفوظة بالمكتبة السليمانية بتركيا، وهذه النسخة لم يشر إليها المحققان إطلاقًا، فاتضح أن المحققين اعتمدا على نسخة «٨٢» فقط، ولم يقابلاها بالنسخة الأخرى بل نسخاها بما احتوته من تصحيف وتحريف وسقط وتكرار، هذا بالإضافة إلى ما وقع فيه المحققان من أخطاء لم ترد في المخطوط؛ نتيجة عدم تمرسهما في قراءة المخطوط، وسوف نشير إلى جميع هذه الملاحظات في موضعها .

ثانيًا – اسم الكتاب :

ترجم المحققان للكتاب بـ «الحاوي الكبير» جاء ذلك على غلاف الكتاب والصفحة الأولى منه، علمًا بأن الماوردي ترجم له بـ «الحاوي» فقط، فقد ذكر في مقدمته «وترجمته بالحاوي رجاء أن يكون حاويًا لما أوجبه تقدير الحال» وإن ترجم له بعض العلماء بـ «الحاوي الكبير» إلا أنه كان لزامًا على المحققين اتباع ما ترجم به المؤلف (١٣) .

ثالثًا – الآيات القرآنية :

التزم المحققان بما ذكراه من عزو الآيات القرآنية إلى أماكنها في القرآن بذكر السورة ورقم الآية .

رابعًا – الأحاديث والآثار :

احتوى هذا الجزء على «٤٩» حديثًا، خرّج المحققان منها «١٦» فقط، أما الأحاديث الباقية فلم يخرجاها ولم يشيرا إلى تخريجها قبل ذلك . كما أنهما لم يحكما على

أي حديث من حيث الصحة أو الضعف، بل اكتفيا بالإشارة إلى أماكنها في بعض الكتب .

أما الآثار : فقد بلغ عددها في هذا الجزء «٣٦» أثرًا، خرج منها المحققان «٤» فقط، أما البقية فلم يخرجاها .

خامسًا - الأعلام :

بلغ عدد الأعلام في هذا الجزء «١٤٠» علمًا، لم يترجم المحققان لأي علم منها، ولم يشيرا إلى أنهما ترجما لأي علم قبل ذلك في الأجزاء السابقة .

سادسًا - الأشعار :

احتوى هذا الجزء على أحد عشر موضعًا استشهد فيها الماوردي بأبيات شعرية، وقد عزا المحققان عشرة منها إلى أماكنها في الدواوين أو اللسان، لكن لم يلتزما بألفاظ الأبيات الواردة في المخطوط بل كانا يغيران بعضها دون وضعه بين معقوفتين، وهذا مخالف لمنهج التحقيق .

فعلى سبيل المثال :

ورد ص١٦٥ «إذا ما الثريا وقد أقرأت . . .» والوارد في المخطوط نسخة «٨٢» ونسخة السليمانية «أما الثريا . . .» وفي نسخة «٨٣» «وأما الثريا . . .» .

وما أثبته المحققان من تفسير الطبري ٢/ ٤٤٤، حيث وثقا البيت منه ومن تفسير النكت والعيون للماوردي، فكان الأولى بهما أن يلتزما ما أورده المؤلف، لا سيما وأنهما لم يوثقا البيت من مصدره .

كما ورد ص١٦٥ «كرهت العقر عقر بني شليل . . .» والوارد في النسخة التي اعتمد عليها المحققان «٨٢» ونسخة السليمانية «كهب العف عف بني تميم . . .» وفي نسخة «٨٣» «كرهت القرء عقد بني تميم . . .» وما في النسخ الثلاث تحريف من النساخ، وما أورده المحققان من الديوان وهو الصواب، ولكن كان يقتضي عليهما أن يضعا التصحيح بين معقوفتين .

سابعًا - التعليق على المسائل الفقهية :

بما أن الحاوي من كتب الفقه المقارن، لذا فقد أكثر الماوردي من ذكر المسائل مقارنة بين مذهبه وغيره من مذاهب الفقهاء المشهورة والمندثرة، وهذه المقارنات الكثيرة كانت تحتم على المحققين أن يوثقا هذه الأقوال من كتب المذاهب أو من مظانها في كتب الفقه المقارن التي تورد أقوال الفقهاء أصحاب المذاهب المندثرة كالمغني والإشراف على مذاهب العلماء والمجموع وغيرها . لا سيما وأنهما التزما بذلك في منهجهما الذي ذكرناه سابقًا . لكنهما لم يوثقا أي قول على الإطلاق، علمًا بأن هناك اختلافات في بعض ما أورده الماوردي عن بعض المذاهب عن الوارد في كتب المذهب نفسه .

فعلى سبيل المثال : ذكر الماوردي ص١٦٥ مذهب الإمام أحمد في المقصود بالقرء فقال : «وقال أحمد بن حنبل أنا أعمل فيها بقول زيد بن ثابت - أي أن المقصود بالقرء الطهر - ثم قال : أنا لا أحسن أن أفتي فيها بشيء فتوقف» .

والوارد في كتب الحنابلة أن الإمام أحمد رجع عن قوله إن المقصود بالقرء الطهر إلى أن المقصود به الحيض وهو أصح الروايتين (١٤) .

- كذلك ذكر الماوردي ص٢٥٦ حكم نفقة المعتدة من وفاة فقال : «أما النفقة فلا تجب في عدة الوفاة إجماعًا حاملاً كانت أو حائلاً» .

ودعوى الإجماع التي ذكرها الماوردي غير مسلم بها، فإن للحنابلة روايتين في وجوب النفقة، الأولى : لا نفقة لها، والثانية : لها النفقة (١٥) .

كما أن هناك غيرهم من الفقهاء والصحابة والتابعين قالوا بوجوب النفقة للمتوفى عنها زوجها، قال ابن المنذر «واختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال طائفة : لا نفقة لها . . . وفيه قول ثان وهو : أن لها النفقة من جميع ماله روينا هذا القول عن علي وعبدالله بن مسعود وبه قال ابن عمر وشريح وابن سيرين والشعبي وأبو العالية

والنخعي وخلاس بن عمرو وحماد بن سليمان وأيوب السختياني وسفيان الثوري وأبو عبيد» (١٦) .

فكان لزامًا على المحققين التنبيه على هذه المسائل بعد مراجعتها في الكتب المعتمدة .

كذلك لم يوثق المحققان كلام الماوردي من كتب المذهب الشافعي، وليس المقصود من هذا التوثيق التأكد من نقل الماوردي لأحكام المذهب، بل المقصود التأكد من عدم وقوع النساخ في أخطاء فقهيه تنسب إلى المؤلف، والاطمئنان إلى سلامة النص، وقد وقع فعلاً هذا في الكتاب حيث أمكن التعرف عليه عن طريق كتب الشافعية التي تكثر النقل عن الماوردي كالروياني في بحر المذهب، وابن الرفعة في كفاية النبيه والمطلب العالي، والأذرعي في التوسط والفتح وغيرها .

فعلى سبيل المثال : ذكر الماوردي حكم ما إذا وطئ الرجل أمة غيره أو زوجة غيره بشبهة فقال ص٢٩٧ «فإن ظنها عند وطئه لها أنها زوجه ، فهل تكون عدتها من أصابته عدة زوجة أو استبراء أمة ؟ على وجهين . . . والوجه الثاني : عدة الزوجية اعتبارًا بالوطء» .

فكلمة «زوجة» تحريف من النساخ والصواب «زوجته»، وكذلك كلمة «بالوطء» تحريف من النساخ والصواب «الواطئ» ومعلوم أن تحريف الكلمتين يغير الحكم ، وقد وردت العبارة مصوبة في بحر المذهب ل١١٩/ أ، وكفاية النبيه ل ٥٥/ أ ، وشرح مختصر المزني للطبري ل ١٥١/ أ .

فلو اطلع المحققان على هذه المؤلفات وغيرها وقارناها بنص الماوردي لسلمت لهما عبارة الماوردي .

ب - الأخطاء الواردة في التحقيق :

بلغت الأخطاء في هذا الجزء أكثر من «١٠٨١» خطأ، سوف نقسمها إلى قسمين :

١ - أخطاء من الناسخ لم تصوب من قبل المحققين.

٢ - أخطاء من المحققين لم ترد في المخطوط .

أ - الأخطاء التي من الناسخ :

نظرًا لاعتماد المحققين على نسخة ٨٢ ونسخها بحذافيرها فقد وقع المحققان في أخطاء الناسخ جميعها سواءً كانت تصحيفًا وتحريفًا أو سقطًا أو تكرارًا، وسوف نعطي أمثلة لكل نوع :

أولاً - التصحيف والتحريف :

١ - ورد في ص ١٦٤ عند كلام الماوردي عن المقصود بالقرء واستشهاده بقول الراجز :

«يا رب ذي ضغن على فارض
له قروء كقروء الحائض

يعني أن نفوذ حقده كنفوذ دم الحيض» .

والصواب : «يعنى أن نفور حقده كنفور دم الحيض» وهو المثبت في النسختين الأخريين والأوفق للمعنى .

٢ - ص١٦٤ قال الماوردي «لماذكره الشافعي من أن القرء الجشم» .

والوارد في المخطوط «الحنس» وكلمة «الحنس» خطأ من الناسخ، وكلمة «الجشم» خطأ من المحققين، والصواب «أن القرء الحبس» كما ورد في بقية نسخ المخطوط وكتب الشافعي (١٧) .

٣ - ص ١٦٥ قال الماوردي «وحكى الزهري عن أبي بكر بن عمر وابن حزم أنه قال : ما أجد أحدًا من أهل المدينة في الأقراء خلافًا لما قالته عائشة» .

والوارد في المخطوط «وحكى الزهري عن أبي بكر بن عمرو ابن حزم . . .» وكلاهما خطأ، والصواب «وحكى الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن . . .» وذلك لأن الزهري روى هذا القول عن أبي بكر بن عبدالرحمن كما ورد في جميع الكتب التي نقلت الأثر (١٨).

٤ - ص١٨٢ «فإذا صادفت الصفرة بالتأخير زمان الضعف وافقه فكان حيضًا، فإذا صادف بالتقدم زمان القوة خالفه فلم يكن حيضًا» .

والصواب «فإذا صادفت الصفرة بالتأخير زمان الضعف وافقته فكان حيضًا، وإذا صادفت بالتقدم زمان القوة خالفته فلم يكن حيضًا» . وذلك لأن الضمير عائد على الصفرة .

٥ - ص١٨٢ «والعادة لادلالة» والصواب «والعادة دلالة» .

٦ - ص ٢٢٨ «ويكون الطلاق الثاني قد تقدم الرجعة إذا لم يتعقبها دخول» .

والصواب «قد هدم الرجعة» كما هو مثبت في بقية النسخ .

٧ - ص٢٣٣ «فإن قيل، فمن أين لكم أن آية الشهور متقدمة في التنزيل عن آية الحول» .

والصواب «فإن قيل، فمن أين لكم أن آية الشهور متأخرة في التنزيل عن آية الحول» وذلك لأن آية الحول في عدة الوفاة نزلت قبل آية الشهور (١٩) .

٨ - ص٢٣٣ «فإن ترتيب التلاوة على التنزيل فقدمت تلاوة ما تقدم تنزيله، وأخرت تلاوة ما تأخر تنزيله فقد انقضى» .

والصواب «فإن ترتيب التلاوة» وهذا الخطأ من المحققين، وكلمة «انقضى» تحريف من الناسخ والصواب «فقد اتفقا» أي اتفق ترتيب التلاوة مع ترتيب التنزيل .

٩ - ص٢٣٧ «قال المزني : وهذا خلاف قوله في الباب الثاني وهو أصح وهو في الباب الثالث مشروح» والصواب «وهو في الباب الثاني مشروح» وذلك لأن الباب الثالث في «الإحداد» وليس فيه ذكر للنفقة، أما الباب الثاني ففي «مقام المطلقة . . .» وفيه ذكر النفقة .

١٠- ص٢٤٤ «وإن كان طلاق الزوج منهـا» والصواب «مبهمًا» وهو يدل عليه السياق، حيث ذكر الماوردي حكم الطلاق المعين ثم اتبعه بذكر حكم الطلاق المبهم .

١١ - ص٢٤٤ - أيضًا - «وعدمت القافة في إلحاقة به»

والصواب «وعدمت القافة في إلحاقه بأحدهما» وهو ما يقتضيه سياق الكلام لأن المسألة في امرأة نكحت في عدتها ثم أتت بولد يمكن أن يلحق بكل واحد من الزوجين، وكذلك وردت في النسخة الأخرى «بأحدهما» .

١٢- ص٢٤٨ «وبهذا المعنى وفيا في العدة بين السكنى والنفقة» والصواب «فرقنا» .

١٣- ص٢٥١ «والحال الثالثة : أن تكون الدار ذات بيت واحد» والصواب الوارد في النسخة الأخرى والموافق للتقسيم «والحال الثانية» .

١٤- ص٢٥٣ «والضرب الثاني : يقتسموها قسمة إجارة فيقسم كل واحد حصته فيها مجازة» والصواب «قسمة إحازة فيقسم كل واحد حصته فيها محازه» وكلمة «محازه» خطأ من المحققين .

١٥- ص٢٥٤ «فيكونون أحق به منها ويضرب معهم بأجرة سكناها» والصواب «فتضرب» لأن الكلام عائد على المعتدة .

١٦- ص٢٥٤ - أيضًا - «وإن تأخر فهو سبب قد يقدم على الحجر وهو النكاح» والصواب «وإن تأخر فهو بسبب قد تقدم على الحجر . . .» .

١٧- ص٢٥٤ - أيضًا - «وخالف ما اشتراه بعد حجره في أن بائعه لا يضرب مع الغرماء بثمنه لا مستحدث السبب في الاستحقاق» والصواب «لأنه مستحدث السبب» .

١٨- ص٢٥٥ «لأن للزوج أن يحصنها في العدة حيث يشاء إذا أقام لها بالسكنى» والصواب «إذا قام لها بالسكنى» .

١٩- ص٢٥٨ «وإن راضاها الورثة على الخروج منه أحدهما أو السلطان جبرًا بذلك لما فيه من حق الله تعالى» والصواب «وإن راضاها الورثة على الخروج منه أخذها السلطان جبرًا» .

٢٠- ص٢٧٣ «لما روي أن أسماء بنت عميس لما أتاها

نعش زوجها جعفر بن أبي طالب قال لها النبي صلى الله عليه وسلم "تسلبي" ثلاثًا فدل اقتصاره بناء على ثلاثة أيام أن ما عداها غيرها» والصواب «لما أتاها نعي زوجها . . . فدل اقتصاره بها» .

٢١- ص٣١٦ «سواء قعد في بلده» والصواب «سواء فقد في بلده» .

٢٢- ص٣٢٣ «والاستهلاك هو الوطء فالوطء موجب لغرم المهر دون النفقة» والصواب «الوطء موجب» كما ورد في النسخة الأخرى .

٢٣- ص٣٢٣ - أيضًا - «فكان بينهما شبه به من وجه وفرق من آخر» والصواب كما ورد في النسخة الأخرى «فكان بينهما شبه من وجه وفرق من آخر» .

٢٤- ص٣٢٤ «فأما رضاع الولد فعليه أن يمكنها من رضاع اللبأ ومالا يغذوه غيره» والصواب «يغذه» .

٢٥- ص٣٢٧ «فإن كان الموت على مسافة شهر احتسب بشهر من عدة الأول، وبنت» والصواب «احتسبت» .

٢٦- ص٣٤١ «ولأن الأذن بالوطء أن لا يملك إباحة الفرج المملوك» والصواب «ممن لا يملك» .

٢٧- ص٣٤٣ «والثاني: روى أبو الوداك عن أبي سعيد الخدري» والصواب «أبو داود» وقد استشهد الماوردي بالحديث في عدة مواضع وهو من رواية أبي داود .

ثانيًا - السقط (٢٠) والتكرار :

وهو وارد في أماكن كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

١ - ص١٦٥ «وقال الشافعي : الأقراء الأطهار، وبه قال من الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة والقاسم بن محمد» .

والصواب كما في النسختين الأخريين «وقال الشافعي : الأقراء الأطهار، وبه قال من الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وعائشة، قال الشافعي رضي الله عنه "النساء بهذا أعرف" ومن التابعين قول سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن والقاسم بن محمد» .

٢ - ص١٦٨ «فعلى هذا لم يسلم لهم التساوي في الظاهر لأننا نساويهم في الموضع الذي استعملناه» . والصواب «فعلى هذا لم يسلم لهم التساوي في الظاهر، لأننا نساويهم في الموضع الذي استعملوه وما ساوونا في الموضع الذي استعملناه» .

٣ - ص١٩١ «فعلم أن الأول غير خصي ومجبوب وممسوح» . والصواب «فعلم أن الأول غير خصي، وجملته أن ماعدا الفحول من الأزواج ثلاثة أصناف، خصي ومجبوب وممسوح» .

٤ - ص٢٢٥ «فإن كان الطلاق رجعياً فمذهبه في الجديد كله وأحد قوليه في القديم : أنها تعتد عدة حرة، وله في الجديد قول ثان : إنها تعتد عدة حرة» . والصواب «فإن كان الطلاق رجعياً فمذهبه في الجديد كله وأحد قوليه في القديم : أنها تعتد عدة حرة، وله في القديم قول ثان إنها تعتد عدة أمة، وإن كان الطلاق بائنًا فمذهبه في القديم كله وأحد قوليه في الجديد إنها تعتد عدة أمه وله في الجديد قول ثان: إنها تعتد عدة حرة» .

٥ - ص٢٢٨ «لأنه طلاق خلا من إصابة فلما لم يجز هذا حمل الطلاق الثاني على عدة الطلاق الأول» . والصواب «لأنه طلاق خلا عن إصابة فلما لم يجز هذا وحمل الطلاق الثاني على عدة الطلاق الأول وجب أن تبني عدة الطلاق الثاني على عدة الطلاق الأول» .

٦ - ص٢٣٤ «أحدهما : أنها نسخت جميع الحول ثم ثبت بها أربعة أشهر وعشر وهذا محكي عن أبي سعيد الإصطخري» والصواب «أحدهما : أنها نسخت جميع الحول ثم ثبت بها أربعة أشهر وعشر فتكون جميع آية الحول منسوخة وآية الشهور هي المتأخرة الموجبة للعدة بأربعة أشهر وعشر، وهذا محكي عن أبي سعيد الإصطخري» .

٧ - ص٢٣٦ «لما لحقها التغليظ إذا تأخر لحقها التخفيف

إذا تقدم» والصواب «لما لحقها التغليظ إذا تأخر لحقها التخفيف بالحمل إذا تقدم» .

٨ - ص٢٤٣ «فليس على المطلقة عدة وعلى المتوفى عنها أربعة أشهر وعشر ولا يلزم أن يكون فيها حيض» .

والصواب «فليس على المطلقة عدة وعلى المتوفى عنها أربعة أشهر وعشر، فتعتد كل واحدة منهما عند الأشكال بأربعة أشهر وعشر، ولا يلزم أن يكون فيها حيض» .

٩ - ص٢٥٥ «فإن كان بقدر نصفها ضربت معهم بثلثها وذلك عشرون درهمًا» والصواب «فإن كان بقدر نصفها ضربت معهم بنصف الستين وذلك ثلاثون درهمًا، وإن كان بقدر ثلثها ضربت معهم بثلثها وذلك عشرون درهمًا» .

١٠ - ص٢٦٦ «والقسم الثاني : أن تدعي الزوجة سفر العود ويدعي عليها سفر النقلة . . . والقسم الرابع، أن تدعي في السفر المطلق. . .» .

والصواب «والقسم الثاني : أن تدعي الزوجة سفر العود ويدعي عليها سفر النقلة . . . والقسم الثالث : أن تدعي في السفر المطلق المراد به النقلة ويدعي عليها أن المراد به العود، فالقول قولها مع الزوج وورثته، لأن الظاهر معها، والقسم الرابع : أن تدعي في السفر المطلق . . . .» .

١١ - ص٣٢٦ «والفرق بينهما أنها فراش للأول بالعقد وفراش للثاني بالوطء فراعينا في عدة الأول أن تبتدئها بعد رفع فراش الأول لأنه ثابت مستحق» والصواب «والفرق بينهما أنها فراش للأول بالعقد وفراش للثاني بالوطء فراعينا في عدة الأول أن تبتدئها بعد رفع فراش الثاني لأنه محظور غير مستحق، ولم يراع في عدة الثاني أن تبتدئها بعد رفع فراش الأول لأنه ثابت مستحق» .

١٢ - ص١٨٥ «فإن طلقت في أول الشهر اعتدت بثلاثة أشهر كوامل، وكان طلاقها في أوله طلاق بدعة، وإن طلقت في تضاعيفه اعتدت بثلاثة أشهر كاملة، وكان طلاقها في أوله طلاق بدعة فإن طلقت في تضاعيفه اعتدت بباقيه» .

والصواب «فإن طلقت في أول الشهر اعتدت بثلاثة أشهر كاملة، وكان طلاقها في أوله طلاق بدعه، وإن طلقت في تضاعيفه اعتدت بباقيه» وهذا تكرار من الناسخ تبعه فيه المحققان .

١٣ - ص٣١٠ «وإن لحق بالثاني رجعت عليه بنفقة مدة الحمل وتقدرت عدة الأول بقرأين فتكون على ما مضى» كررها الناسخ وكذلك المحققان .

ثالثًا - الأخطاء النحوية واللغوية :

١ - ص١٦٣ «والعدة بالضم، الشيء المستعد» والصواب «الشيء المعد» قال في اللسان «العدة : ما أعددته لحوادث الدهر» (٢١) .

٢ - ص١٦٩ «وقرأ الماء في جوفه» والصواب «قرأ الماء في حوضه» (٢٢) .

٣ - ص١٧٣ «فأباحهن بعد انقضاء أجلهن التصرف في أنفسهن» والصواب «فأباح لهن بعد انقضاء أجلهن التصرف في أنفسهن» وذلك لأن الفعل متعد لمفعول واحد بالهمزة .

٤ - ص١٨٣ «أحدهما : يومًا وليلة» والصواب «أحدهما : يومٌ وليلة» لأن «يوم» خبر، و«ليلة» معطوف عليه.

٥ - ص ٢٢٩ «ثم يتفرع على ما ذكرنا فرعين» .

والصواب «ثم يتفرع على ما ذكرنا فرعان» لأنه فاعل.

٦ - ص ٢٤٦ «قالوا : ولأن النفقة والسكنى يجريان مجرى واحد» . والصواب «قالوا : ولأن النفقة والسكنى تجريان مجرًى واحدًا» لأن «مجرى» مفعول مطلق و «واحدًا» صفة .

٧ - ص٣٣٣ «وبالشهور إن فقدت الأمران» .

والصواب «وبالشهور إن فقدت الأمرين» لأن كلمة «الأمرين» مفعول به .

رابعًا - الأخطاء في الأحكام الفقهية :

هذه الأخطاء جاءت نتيجة تصحيف أو تحريف أو سقط من الناسخ، ترتب عليها خطأ في الحكم الفقهي، كان من الواجب على المحققين تصحيحها لتسلم العبارة فقهيًا، فمن أمثلة ذلك .

١ - ص١٨٣ «وهذه المسألة تشتمل على القسم الرابع من أقسام الحيض التي لا تميز لها وعادة» والصواب «من أقسام المستحاضة» لأن الكلام عليها .

٢ - ص١٩١ «اعلم أن مراد الشافعي بالخصي في أول كلامه المجبوب» والصواب «اعلم أن مراد الشافعي بالخصي في أول كلامه ما يشمل المجبوب» وذلك لأنه ذكر حكم الخصي والمجبوب والممسوح . فاقتضى ذلك من المحققين إضافة كلمة «ما يشمل» حتى يشمل الحكم الأنواع الثلاثة .

٣ - ص٣١٥ «ثم يقال لأبي حنيفة : أنت تلحق الولد مع عدم الإمكان وتنفيه مع وجود الإمكان فتقول فيمن نكح في مجلس الحاكم وطلق فيه إن الولد لاحق به إذا ولد لستة أشهر، والعلم محيط أنه ليس منه، وتقول في المطلقة بعد العدة، إن الولد لا يلحق به إذا ولدته لستة أشهر وإن جاز أن يكون منه» .

والصواب «فتقول» لأن الكلام عائد على أبي حنيفة، والتصحيف هذا من المحققين ويترتب عليه تغيير في الحكم فلو جعلناها «فنقول» كما ذكرها المحققان لأصبح الكلام عائدًا على الماوردي والشافعية، وهو خطأ .

وأيضًا كلمة «ولد» خطأ من الناسخ والصواب «ولدته» وكذلك كلمة «المطلقة» تحريف من الناسخ والصواب «المطلق» لأن سياق الكلام يدل عليه .

٤ - ص٣٢٠ «وإذا بطل التخيير من هذا الوجه كان النكاح محمولاً على صحة نكاح الثاني وفساده، فعلى قول الشافعي في الجديد نكاح الثاني وهي زوجة للأول» .

والصواب «نكاح الثاني فاسد وهي زوجة للأول» فأسقط الناسخ الحكم وتبعه المحققان .

٥ - ص٣٣٠ «وأما استدلالهم بكمال **طرفيها** فغير مسلم» والصواب «بكمال أحد طرفيها» وهو دليل الحنفية الذي يناقشه الماوردي .

٦ - ص٣٤٠ «أن النبي ﷺ قال : «لا يشترك رجلان في طهر امرأته» الوارد في المخطوط - النسخة التي اعتمد عليها المحققان - «امرأة» والوارد في النسخة الأخرى وهو الموافق لنص الحديث «لا يشترك رجلان في طهر واحد» وهو الصواب، لأن الحديث في الاستبراء، والأمة المستبرأة ليست امرأته .

٧ - ص٢٤٦ «أحدهما : أنها تتربص بنفسها غالب الحمل ستة أشهر» .

والصواب «غالب الحمل تسعة أشهر»، لأن غالب الحمل عند الفقهاء تسعة أشهر .

٨ - ص٣٥١ «وهي في زمان عدتها محرمة على السيد أن يطأها أو يتلذذ بها»، لأن تحريم العدة يجري مجرى تحريم الزوجة» والصواب «لأن تحريم المعتدة» فلم يصوباها المحققان، كما أسقطا كلمة «معًا» في قوله «أو يتلذذ بها معًا» وهي واردة في المخطوط .

٢ - الأخطاء التي من المحققين :

لقد جانب المحققان الصواب في بعض المنهج الذي ذكراه للتحقيق، وقد أدى ذلك إلى وقوعهما في أخطاء كثيرة، كما أدى اعتمادهما على نسخة واحدة إلى عدم فهمهما لكثير من الألفاظ، فظهر تحريف وتصحيف منهما بالإضافة لما ورد في المخطوط، وسوف نقسم أخطاء المحققين إلى ستة أقسام كالآتي :

أولاً - تغيير أسماء الأبواب :

حيث إن الحاوي شرح لمختصر المزني فقد سلك الماوردي في تقسيم الأبواب وترتيبها ترتيب مختصر

المزني، وترجم للأبواب بما ترجم به المزني مع اختلاف في بعض الألفاظ بالزيادة أو النقص حسب ما يراه، وقد قام المحققان بنقل ترجمة الأبواب من مختصر المزني، وحذفا ما ترجم به الماوردي، وهذا تعدٍّ على النص ومخالفة لمنهج التحقيق، فكان الواجب على المحققين أن يلتزما بما ذكره الماوردي ولا يخرجا عن نص المخطوط دون سبب.

من أمثلة ذلك :

١ - ص٣٢٩ ترجم المحققان للباب بـ «باب استبراء أم الولد من كتابين امرأة المفقود وعدتها إذا نكحت غيره وغير ذلك» وترجم له الماوردي بـ «باب استبراء أم الولد» والأصح هو ما ترجم به الماوردي لأن امرأة المفقود ليس لها ذكر في هذا الباب بل هو خاص باستبراء أم الولد فقط.

٢ - ص٣٤٣ ترجم المحققان للباب بـ «باب الاستبراء من كتاب الاستبراء والإملاء» وترجم له الماوردي بـ «باب استبراء الأمة» ولقد تنبه الماوردي إلى أن الباب السابق في الاستبراء وهو «استبراء أم الولد» فقيد هذا الباب بالأمة ؛ حتى يختص بما ذكر فيه فقط، وليتميز عما سبقه فكان الماوردي دقيقًا في تعبيره ولكن المحققين ألغيا هذه الميزة.

ثانيًا - تغيير نص الشافعي :

اعتمد الماوردي في طريقته لشرح مختصر المزني على تقسيم الأبواب إلى مسائل والمسائل إلى فصول، فيبدأ المسألة بنقل قول الإمام الشافعي من مختصر المزني، فإذا كانت المسألة طويلة اقتصر على ذكر جزء منها وعلق عليها بقوله «إلى آخر الفصل».

وقد التزم المحققان كما ذكرا في منهجهما بإكمال نص المختصر في متن الكتاب دون وضعه بين معقوفتين، وهذا يعني إضافة نص آخر غير نص المؤلف وهو مخالف لمنهج التحقيق الذي يحتم على المحققين الالتزام بنص المؤلف، وإذا كانت هناك أية إضافات فتوضع بين معقوفتين أو في الهامش، ولكن المحققين لم يفعلا ذلك بل أكملا ما تركه المؤلف قصداً.

كما قام المحققان بتغيير نص مختصر المزني الذي ذكره الماوردي، فحذفا ما ذكره الماوردي، ونقلا نص مختصر المزني من مختصر المزني المطبوع، وقد أدى ذلك إلى وقوع المحققين في أخطاء كثيرة كانا في غنى عنها، فأساءا بدل أن يحسنا، لأن مختصر المزني المطبوع يحتوي على كثير من التصحيف والتحريف والسقط، فأدى عملهما هذا إلى وقوعهما في كثير من الأخطاء التي سلم منها المخطوط، كما ألغيا ميزة امتاز بها الحاوي وهي حفظه لنص مختصر المزني سليمًا من كثير من الأخطاء الواردة في المختصر المطبوع، وسوف نعطي بعض الأمثلة على ذلك.

١ - ص١٨٩ «مسألة : قال الشافعي : وكذلك تصدق على الصدق» وما ذكره الماوردي في المخطوط «وكذلك تصدق على السقط» وهو الصواب ؛ لأن المسألة في أحكام السقط، وما ذكره الماوردي موافق لما ورد في مختصر المزني المخطوط [٢٣]، فدل على أن كلمة «الصدق» تحريف في الكتاب المطبوع.

٢ - ص١٩٥ «مسألة : قال الشافعي : وأعجب من سمعت به من النساء يحضن نساء تهامة لتسع سنين» ونص الماوردي في المخطوط «وأعجل من سمعت به من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين».

وما ذكره الماوردي هو الصواب يوافقه نص مختصر المزني المخطوط [٢٤].

٣ - ص٢١٧ في باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها «مسألة : قال الشافعي رحمه الله : قال الله تعالى : ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن﴾ الآية» [٢٥] وما ورد في المخطوط «قال الشافعي رحمه الله : قال الله تعالى ﴿ثم طلقتموهن من

قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها﴾(٢٦) وما ذكره الماوردي هو الصواب لأنه دليل على عدم وجوب العدة على المطلقة قبل الدخول وهو موضوع الباب، وهو موافق لما ذكر في المختصر المخطوط، أما ما أورده المحققان من نص المختصر المطبوع فهو خطأ، لأن الآية التي ذكراها في استحقاق المطلقة قبل الدخول لنصف المهر.

٤ - ص٢٣٧ «قال الشافعي رحمه الله: لأن مالكه قد انقطع بالموت» والصواب كما جاء في المختصر المخطوط وكما أورده الماوردي «لأن ملكه قد انقطع بالموت».

٥ - ص٢٥٧ «مسألة: قال الشافعي رحمه الله: ولورثته أن يسكنوها حيث شاءوا... وللسلطان أن يخصها حيث ترضى» والصواب كما أورده المؤلف «أن يحصنها».

٦ - ص٢٦٥ «مسألة: قال الشافعي: ولو صارت إلى بلد أو منزل بإذنه ولم يقل لها أقيمي ثم طلقها، فقال لم أنقلك، وقالت: نقلتني، فالقول قولها إلا أن تقر هي أنه كان للزيادة أو مدة تقيمها فيكون عليها أن ترجع وتعتد في بيته وفي مقامها قولان: أحدهما: أن تقيم إلى المدة كما جعل لها أن تقيم في سفرها إلى غاية».

ونص المسألة في المخطوط «قال الشافعي: ولو صارت إلى منزل أو بلد بإذنه ولم يقل لها أقيمي، ولا لاتقيمي ثم طلقها فقال: لم أنقلك، وقالت: نقلتني فالقول قولها إلا أن تقر هي أنه كان لزيارة أو مدة تقيمها، فيكون القول في مقامها قولين، أحدهما: أن تقيم إلى تلك المدة، والثاني: أن هذه زيارة أو نقلة إلى مدة فعليها الرجوع، قال المزني: أشبه بقوله أن تقيم إلى مدة كما جعل لها أن تقيم في سفرها إلى غاية». فبمقارنة النص الذي أورده المحققان من مختصر المزني المطبوع بالنص الذي أورده الماوردي في المخطوط والموافق لما ورد في مختصر المزني المخطوط يتضح أن هناك سقطًا وزيادة، أما الزيادة فهي قوله «فيكون عليها أن ترجع وتعتد في بيته»؛ لأنه لو تقرر رجوعها لما أصبح في المسألة قولان. كما أن هناك سقطًا في موضعين الأول «ولم يقل لها أقيمي ولا لاتقيمي» فأسقط «ولا لا تقيمي» والسقط الثاني ابتداءً من قوله «والثاني: أن هذه زيارة» إلى قوله «كما جعل لها أن تقيم».

٧ - ص٢٧٣ «قال الشافعي ... فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجبه عليها لأنهما قد تختلفان في حال وإن اجتمعتا في غيره، ولو لم يلزم القياس إلا باجتماع كل الوجوه بطل القياس» والواردة في نص المخطوط والمختصر المخطوط «فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجبه عليها لأنهما قد تختلفان في حال وإن اجتمعتا في غيره، قال المزني: كل ما قيس على أصل فهو مشبه له من وجه وإن خالفه في غيره ولو لم يلزم القياس إلا باجتماع كل الوجوه لبطل القياس».

٨ - ص٢٧٧ «مسألة: قال الشافعي: فمن ذلك الدهن كله في الرأس... وهكذا المحرم يفتدي بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت لما وصفت وأما مد يديها فلا بأس إلا الطيب».

والصواب كما أورده المؤلف «وأما بدنها فلا بأس إلا الطيب».

٩ - ص٢٨٠ «مسألة: قال الشافعي: وفي الثياب زينتان إحداهما: جمال اللابسين وتستر العورة... فإذا أفردت العرب التزين على بعض اللابسين دون بعض فإنما من الصبغ خاصة ولا بأس تلبس الحاد كل ثوب من البياض لأن البياض ليس بمزين».

ونص الماوردي «مسألة: قال الشافعي، وفي الثياب زينتان: إحداهما: جمال الثياب على اللابسين

وتستر العورة . . . فإذا أفردت العرب التزين على بعض اللابسين دون بعض فإنما تقول : تزين من تزيين الثياب التي هي زينة بأن يدخل عليها شيئًا من غيرها من الصبغ خاصة فلابأس أن تلبس الحاد كل ثوب من البياض لأن البياض ليس بتزين» .

١٠ - ص٣٢٣ «مسألة : قال الشافعي : وإذا **وضعت** فلزوجها أن يمنعها من رضاع ولدها إلا اللبأ وما إن تركته **لم يعتد** غيرها» .

والوارد في المخطوط «فإن أرضعته فلزوجها أن يمنعها من رضاع ولدها إلا اللبأ وما إن تركته لم يغذه غيرها» .

ثالثًا - إضافة لفظ «قال الماوردي» :

ذكر المحققان أنهما بعد ذكر نص المسألة من مختصر المزني يبدآن كلام الماوردي بإضافة لفظ «قال الماوردي» وقد فعلا ذلك في جميع الكتاب، وهذا مخالف لمنهج التحقيق، فزيادة أي لفظ في المتن يجب أن يكون بين معقوفتين إذا دعت الحاجة إليه، وهذه الزيادة فضلاً عن أنه لاحاجة إليها، فإنها توهم أن هناك كلامًا للماوردي وكلامًا لغيره، وهذا غير صحيح .

رابعًا - الزيادة في الكلمات أو الحروف :

لم يتوخ المحققان الدقة في نسخ المخطوط فجاءت بعض الزيادات في المتن لم ترد في أية نسخة من نسخ المخطوط، كما لم يلتزم المحققان بذكر الأحاديث والآثار كما أوردها المؤلف وسنعطي أمثلة على ذلك .

١ - ص١٦٦ «ولأن مقصود العدة **يراد** براءة الرحم» وكلمة «يراد» زيادة من المحققين .

٢ - ص٢٠٥ «وروى هشام بن يحيى المجاشعي قال : بينما مالك بن دينار يومًا جالس إذ قام رجل فقال : يايحيى - والصواب الوارد في المخطوط يا أبا يحيى - ادع لامرأتي حبلى منذ أربع سنين قد أصبحت في كرب شديد فغض مالك وأطبق المصحف وقال : ما يرى هؤلاء القوم إلا أنا أنبياء ؟ ثم دعا ثم قال : اللهم هذه المرأة إن كان في بطنها ريح فأخرجها عنها الساعة وإن كان في بطنها جارية فأبدلها بها غلامًا فإنك تمحو ماتشاء وتثبت وعندك أم الكتاب ثم رفع مالك يده ورفع الناس أيديهم وجاء الرسول إلى الرجل . . . .» والنص الوارد في المخطوط «وروى هشام بن يحيى المجاشعي قال : بينما مالك بن دينار يومًا جالس إذ جاءه رجل فقال : يا أبا يحيى ادع لامرأتي حبلى منذ أربع سنين قد أصبحت في كرب شديد فغضب مالك وأطبق المصحف وقال : ما يرى هؤلاء القوم إلا أنا أنبياء؟ ثم قرأ ودعا فجاء الرسول إلى الرجل . . . .» فهذه الزيادة التي أوردها المحققان لم يذكرها الماوردي ولعله تركها قصدًا للاختصار .

٣ - ص٢٢٤ «لأن في **حديث** مظاهر بن أسلم التواء» فكلمة «حديث» زيادة لم ترد في أية نسخة وهي خطأ والصواب «لأن في مظاهر بن أسلم التواء» .

٤ - ص٢٤٨ «أن السكنى في الزوجية من حقوق الآدميين كالنفقة لأنها **لا تسقط** باتفاقهما على **النفقة** والسكنى في العدة من حقوق الله تعالى لأنها لا تسقط بالاتفاق على النقلة» . والصواب «لأنها تسقط باتفاقهما على النقلة» فكلمة «لا» زيادة من المحققين وكلمة «النقلة» حرفاها إلى النفقة .

٥ - ص٣٣١ «والوجه الثاني : أن **المقصد** في هذا **القروء والحيض** والطهر فيه تبع» والصواب كما ورد في المخطوط «أن المقصود في هذا القرء الحيض والطهر في تبع» .

٦ - ص٣٣٣ «وصار استبراء أم الولد والحرة المسبية بأحد ثلاثة أشياء بالحمل إن كان **وهمًا** وهو مما **تساوي** فيه الحرة والأمة» .

فكلمة «وهمًا» لم ترد في أية نسخة، وكلمة «تساوي» خطأ من الناسخ، والصواب «تتساوى» .

٧ - ص٣٥٠ «والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي» وكلمة «المروزي» زيادة لم ترد في أية نسخة .

٨ - ص٣٠٩ «أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي» أيضًا أضافا كلمة «المروزي» في حين أنها لم ترد في أية نسخة .

خامسا - السقط والتكرار :

لقد كثر السقط من المحققين في الكتاب، وهذا السقط يتنوع بين سقط حرف أو كلمة أو جملة أو سطر أو أكثر، كما وقع منهما تكرار لبعض الجمل أدى إلى اختلال المعنى، وسوف نعطي أمثلة على ذلك .

١ - ص١٧٩ «قبل قولها فيما نقص عنها» والصواب كما في المخطوط «قبل قولها وإن لم ننتقل عن الخمسة عشر بأحد الوجهين لم يقبل قولها فيما نقص عنها» .

٢ - ص١٨٠ «فلا يقع الاعتداد بإسقاطه قبل الثمانين» وما ورد في المخطوط «فلايقع الاعتداد بإسقاطه نطفة أو علقة حتى يصير بعد الثمانين مضغة فلذلك لم يقبل قولها في إسقاطه قبل الثمانين» .

٣ - ص٢٢٥ «والقسم الثاني : أن يقع الطلاق والعتق معًا في حالة واحدة لا يتقدم أحدهما على الآخر وذلك من أحد ثلاثة أوجه . إما بأن يقول الزوج لها : إذا أعتقت فأنت طالق، وإما بأن يقول السيد لها : إذا طلقت فأنت حرة . . .» والصواب «والقسم الثاني : أن يقع الطلاق والعتق معًا في حالة واحدة لا يتقدم أحدهما على الآخر وذلك من أحد ثلاثة أوجه : إما بأن يعلق السيد عتقها بصفة ويعلق الزوج طلاقها بتلك الصفة، وإما بأن يقول الزوج لها إذا أعتقت . . .» .

٤ - ص٢٢٨ «فلو أوجبت استئناف العدة» والصواب «فلوأوجبت الرجعة استئناف العدة» .

٥ - ص٢٣١ «قال الماوردي : تشتمل على فصلين قد تقدم الكلام فيهما» والصواب «وهذه المسألة تشتمل على فصلين قد تقدم الكلام فيهما» .

٦ - ص٢٣٤ «والدليل عليه ما تقتضيه» والصواب «والدليل عليه مع ما يقتضيه» فأسقطا كلمة «مع» وأبدلا «الياء» تاء في «يقتضيه» .

٧ - ص٢٤٦ «والمذهب الثالث : أن لها السكنى والنفقة» والصواب «والمذهب الثالث : أن لها السكنى دون النفقة» فأسقطا كلمة «دون» .

٨ - ص٢٥٨ «أن تكون على حال الزوجية إلى حين الوفاة فتعتد بالموت فهذه التي في وجوب سكناها قولان» والصواب «أن تكون على حال الزوجية إلى حين الوفاة فتعتد بالموت عدة الوفاة فهذه التي في وجوب سكناها قولان» فأسقطا كلمة «عدة الوفاة» .

٩ - ص٢٦٤ «وقال أبو حنيفة : مقدمة على الخروج للحج» والصواب «وقال أبو حنيفة : العدة مقدمة على الخروج للحج» فأسقطا كلمة «العدة» .

١٠ - ص٢٦٥ «القسم الثالث : أن يتقدم الإحرام بالحج على العدة . . . فيكون حكمها في العدة من سافرت عن إذنه» والصواب «والقسم الثالث أن يتقدم الإحرام بالحج على العدة . . . فيكون حكمها في العدة حكم من سافرت عن إذنه» فأسقطا كلمة «حكم» .

١١ - ص٢٦٩ «فإن كان السلطان هو المقترض عليه إما من أجنبي أو من بيت المال اكترى لها مسكنًا ترضاه لنفسها» والصواب «فإن كان السلطان هو المقترض عليه إما من أجنبي أو من بيت المال اكترى لها مسكنًا يرضاه لها، وإن كانت هي المكترية عليه اكترت مسكنًا ترضاه لنفسها» .

١٢ - ص٢٧٣ «أما الإحداد فهو الامتناع والزينة» والصواب «أما الإحداد فهو الامتناع من الطيب والزينة» فأسقطا «من الطيب» .

١٣- ص٢٧٤ «وقال الأزهري : هو البيت الصغير السمك» والصواب «وقال الأزهري : هو البيت الصغير القصير السمك» فأسقطا كلمة «القصير» .

١٤- ص٢٧٩ «فأما الطيب فتمنع المعتدة في إحداها من استعمال جميعه من ذي لون في بخور وطلى» والصواب «فأما الطيب فتمنع المعتدة في إحدادها من استعمال جميعه من ذي لون وغير ذي لون في بخور وطلى» فحرفا كلمة «إحداها» وأسقطا جملة «وغير ذي لون» .

١٥- ص٣٢٧ «وإن كان ما بعد الموتين مجهولاً استظهرت فيه بأقرب عهده وأقربه عهداً مسافة، فإن كان الموت» والصواب «وأقربه عهداً مسافة النعي، فإن كان الموت» فأسقطا كلمة «النعي» .

١٦- ص٣٤٢ «وقال الليث بن سعيد : وإن لم يحبل مثلها لم يلزمه» والصواب «وقال الليث بن سعد : وإن لم يحبل مثلها لم يلزمه استبراؤها» فحرفا كلمة «سعد» وأسقطا كلمة «استبراؤها» .

١٧- ص٣٤٦ «أحدهما : أن الاستبراء هو المنع من الاستمتاع . . . وهذا المعنى موجود قبل القبض وبعده . فصل» والصواب «أحدهما : أن الاستبراء هو المنع من الاستمتاع . . . وهذا المعنى موجود قبل القبض وبعده . والثاني : أنها لما حرمت على البائع قبل القبض وبعده وجب أن تصير مستبرأة في حق المشتري قبل القبض وبعده . فصل» .

١٨- ص١٨٢ «وإن لم يتصل الطهر الذي بعد هذا الدم خمسة عشر يومًا حتى رأت دمًا آخر روعي حال الدم الأول» كرر المحققان العبارة كلها في حين أنها غير مكررة في المخطوط .

١٩- ص٢٢٤ «فإن قيل بوقوع الطلاق باللفظ، فأول العدة من حين تلفظ بالطلاق فعلى هذا يكون كما لو أوقع الطلاق فيه معينًا في اعتباره تلفظ بالطلاق فعلى هذا يكون كما لو أوقع الطلاق فيه معينًا في اعتباره بائنًا أو رجعيًا وفي اعتباره ما بين الطلاق والموت» .

ونص المخطوط «فإن قيل بوقوع الطلاق باللفظ . فأول العدة من حيث تلفظ بالطلاق، فعلى هذا يكون كما لو أوقع الطلاق لوقته معينًا في اعتباره بائنًا أو رجعيًا وفي اعتبار ما بين الطلاق والموت» باستثناء كلمة «لوقته» فهي من نسخة المخطوط الأخرى .

٢٠- ص٣٤٠ «فإن لم يأذن له فالحظر باق لحاله، وإن أذن له في وطئها فلم يأذن له فالحظر باقٍ بحاله وإن أذن له في وطئها» والصواب «فإنْ لم يأذن له فالحظر باق بحاله، وإن أذن له في وطئها» .

سادسًا - *التصحيف والتحريف* :

وقد وقع كثيراً جداً من المحققين، مما يدل على عدم تمرسهما على قراءة المخطوطات، علمًا بأن المخطوط جاء سليمًا من هذه الأخطاء، التي سنذكر منها على سبيل المثال :

١ - ص١٦٤ «والمسحور : اسم للفارغ والملآن، والحور : اسم لجميع الألوان» والصواب «والمسجور : اسم للفارغ والملآن، والجون : اسم لجميع الألوان» .

٢ - ص١٦٥ «قال الشعبي» والصواب «قال الشافعي» .

٣ - ص١٦٦ «لأن من يجعلها الأطهار جعل عدتها متقضيه» والصواب «منقضيه» .

٤ - ص١٦٦ - أيضًا - «فقالوا أحد طرفي العدة فوجب أن يكون حيضها الثاني» والصواب «أن يكون حيضًا كالثاني» .

٥ - ص١٦٦ - أيضًا - «قالوا : ولأن العدة إذا انقضت بخروج كامل وقت انقضائها على انفصال جميعها» والصواب «بخروج كامن وقف انقضاؤها على انفصال جميعه» والمقصود «بخروج كامن» دم الحيض فيتوقف انقضاء العدة حتى ينتهي خروج جميع الدم .

٦ - ص١٦٩ «ما قرأت الناقة ساقط» والصواب «ما قرأت الناقة سلا قط» والسلا : جلدة يكون فيها

الولد (٢٧)، والمقصود كما أوضحه المؤلف : أي ماضمت رحمًا على ولد .

٧ - ص١٧٣ «ففي الظاهر وجوب غيرها» والصواب «فنفى الظاهر وجوب غيرها» .

٨ - ص١٧٧ «فإن لم تدع انقضاء العادة» والصواب «انتقال العادة » .

٩ - ص١٧٩ «والثاني : لا تقبل لأنها ثقة ، فإذا انتقلنا في أقل الطهر عن الخمسة عشر إلى ماهو أقل في أحد الوجهين وأعدت المعتدة انقضاء عدتها بالطهر الأقل قبل قولها فيما نقص عنها وإلى وقتنا من هذا الزمان لم يستمر طهر نقضي عنها فلا تقبل فيه قول وإن لم ينتقل عن الخمسة عشر بأحد الوجهين لم يقبل قولها معتدة، والله أعلم» .

هذا النص من المحققين احتوى على تصحيف وتحريف وزيادة وتقديم وتأخير وصواب النص «والثاني : يقبل لأنها ثقة . . . وادعت المعتدة . . . قبل قولها وإن لم ننتقل عن الخمسة عشر بأحد الوجهين لم يقبل قولها فيما نقص عنها، وإلى وقتنا من هذا الزمان لم يستمر طهر نقص عنها فلا يقبل فيه قول معتدة والله أعلم» .

١٠ - ص١٧٧ «ثم طهرين أربعون يومًا وحيضتين عشرة أيام» والصواب «ثم طهران أربعون يومًا وحيضتان عشرة أيام» .

١١ - ص١٨٠ «لتعلق انقضاء المدة بها» والصواب «لتعلق انقضاء العدة بها» .

١٢ - ص١٨٥ «انقضت عدتها ستة تجمع اثني عشر شهرًا» والصواب «بسنة» .

١٣ - ص١٩٤ «في يومي زيادتها ونقصانها» والصواب «في يومين زيادتهما ونقصانهما» .

١٤ - ص١٩٤ - أيضًا - «وتعتد بما بين الهلالين في الشهر من المستقبلين» والصواب «في الشهرين المستقبلين» .

١٥ - ص١٩٤ «فأما مالك والأوزاعي فقد زادا في العدة بما استنقصاه من بقية يوم الطلاق» والصواب «بما استقصياه» أي استبعداه ، لأنهما لم يحتسبا بقية يوم الطلاق من العدة .

١٦ - ص١٩٥ «ثم ظهر بها حمل انتقلت إليه بطل الأقراء» والصواب «انتقلت إليه وبطلت الأقراء» .

١٧ - ص١٩٥ - أيضًا - «حتى تستكمل أحد الجنسين من أقراء وشهور» والصواب «أقراء أو شهور» .

١٨ - ص١٩٥ - أيضًا - «ولأن القرء هو طهرين حيضتين» والصواب «هو طهر بين حيضتين» .

١٩ - ص١٩٥ - أيضًا - «لئلا يجمع في عدتين جنسين» والصواب «في عدة بين جنسين» .

٢٠ - ص١٩٥ - أيضًا - «وأنه لم يجز بذلك عادة مستمرة» والصواب «لم تجر» .

٢١ - ص١٩٧ «لأنه دم فصار كدم الحيض، ولايتم به القروء بخلاف الحيض» والصواب «ولا يتم به القرء» .

٢٢ - ص١٩٧ - أيضًا - «وإن كان خفيًا تفرقه القوابل» والصواب «تعرفه» .

٢٣ - ص١٩٩ «وأما الاجتماع فما روي أن رجلين» والصواب «وأما الإجماع» .

٢٤ - ص٢٠٠ «نظر في الدم، فإن كان ثخينًا محترمًا فهو حيض» والصواب «محتدمًا» .

٢٥ - ص٢٢٧ «وإن لم يصبها بعد الرجعة حتى طلقها لم يسقط بالثاني ما بقي» والصواب «لم يسقط بالطلاق الثاني» .

٢٦ - ص٢٢٨ «لأن الطلاق قد ارتفع بالرجعة، فسقطت بقية العدة ثم طلقها بعد رجعة حلت من إصابته فصار كطلاق في نكاح خلا من إصابة» والصواب «خلت من إصابة» .

٢٧ - ص٢٢٨ - أيضًا - «فلا يختلف المذهب أن ما بين الرجعة والطلاق الثاني غير محتسب من العلة» والصواب «من العدة» .

٢٨- ص٢٢٨ - أيضًا - «أن استئناف العدة من الطلاق الثاني مفضي» والصواب «مفض» .

٢٩- ص٢٢٨ - أيضًا - «وذلك يوجِّب لبناء العدة دون الاستئناف» والصواب «وذلك يوجب البناء على العدة» .

٣٠- ص٢٣٠ - أيضًا - (وقد استقر في حكم الدخول» والصواب «وقد استقر فيه حكم الدخول» .

٣١- ص٢٣٠ - أيضًا - «فاقتضى اختلافهما في الجنس أن لا ينبي عدة أحدهما» والصواب «تبني» .

٣٢- ص٢٣١ «وهذه المسألة قد مضت وذكرنا حكم عتقها في الطلاق» والصواب «وهذه مسألة قد مضت ذكرنا حكم عتقها في الطلاق» .

٣٣- ص٢٣١ - أيضًا - «أحدهما : في العدة، أنها تعتبر فيها حال الزوجة» والصواب «أنها يعتبر بها» .

٣٤- ص٢٣٢ «والنسخ إنما يكون بالمتأخرة في التنزيل لا بالمتأخرة في التلاوة» والصواب «بالمتأخر في التنزيل لا بالمتأخرة في التلاوة» والصواب «بالمتأخر في التنزيل لا بالمتأخر في التلاوة» .

٣٥- ص٢٣٢ - أيضًا - «وقد تقدم تلاوة ما تأخر تنزيله وتأخر تلاوة ما تقدم تنزيله» والصواب «وقد تقدم» .

٣٦- ص٢٣٣ «فإن ترتيب التلاوة على التنزيل» والصواب «فإن ترتبت» .

٣٧- ص٢٣٣ - أيضًا - «حتى إن لم يقر ما بعده من منسوخ الحكم أجزاه» والصواب «حتى إن لم يقرأ ما بعده من منسوخ الحكم أجزأ» .

٣٨- ص٢٣٤ «فأتت السنة بهذين الخبرين وأن آية الشهور ناسخة» والصواب «فبينت السنة بهذين الخبرين أن آية الشهور ناسخة» .

٣٩- ص٢٣٤ - أيضًا - «تمسك الميث» والصواب «تمسك الميت» .

٤٠- ص٢٣٤ - أيضًا - «فعدتها بالشهوروسواء كانت من ذات الأقراء» والصواب «فعدتها بالشهور سواء كانت من ذوات الأقراء» .

٤١- ص٢٣٥ «قلت يا رسول الله : هذه أربعة أشهر وعشرة ليال» والصواب «وعشر ليال» .

٤٢- ص٢٣٥ - أيضًا - «وقال الأوزاعي : أربعة أشهر وعشرة ليال» والصواب «وعشر ليال» .

٤٣- ص٢٣٦ «وتأوله من قال بانقضاء عدته» والصواب «عدتها» .

٤٤- ص٢٣٧ «وهو أصح» والصواب «وهذا أصح» .

٤٥- ص٢٣٩ «وقال مالك : إن كانت عادتها أن تحيض في كل شهر حيضة» والصواب «في كل خمسة أشهر حيضة» .

٤٦- ص٢٣٩ - أيضًا - «فاقتضى الظاهر أن لا يتربصن أكثر منها» والصواب «أن لا تتربص» .

٤٧- ص٢٤٢ «فإن اتفقت أحوالهما فلا يخلو من أن يكون قد دخل بها أو لم يدخل، فإن لم يدخل بها . . . وإن كان قد دخل بها ، فعلى كل واحدة منهما والعدة يقينًا لكنهما يختلفان فيهما» والصواب «قد دخل بهما أو لم يدخل، فإن لم يدخل بهما . . . وإن كان قد دخل بهما، فعلى كل واحدة منهما العدة يقينًا لكنهما تختلفان فيهما» .

٤٨- ص٢٤٢ «ولا يلزم أن يكون فيهما حيض» والصواب «فيها» .

٤٩- ص٢٤٣ «وعدة المطلقة منها ثلاثة أقراء» والصواب «منهما» .

٥٠- ص٢٤٣ «فعلى كل واحدة منهما أن تعتد بأربعة أشهر فيما حيضتان» والصواب «فيها حيضتان» .

٥١- ص٢٤٣ - أيضًا - «لأن الإشكال فيما يجب عليها» والصواب «عليهما» .

٥٢- ص٢٤٤ «ولأن الطلاق يقع موقوفًا على الصفات والمبهم واحد منهما . . . وإنما وقف تعين المطلقة

على خيار» والصواب «والمبهم واحد منها . . . وإنما وقف تعيين المطلقة منهما على خياره» .

٥٣- ص٢٤٤ - أيضًا - «علم أنه انقضت عدة إحداهما» والصواب «أحدهما» لأنه عائد على الزوج والواطئ في العدة .

٥٤- ص٢٤٦ «روى مجاهد عن الشعبي» والصواب «مجالد» .

٥٥- ص٢٤٧ «وتحريره قياسًا أن ما أسقط النفقة تسقط السكنى» والصواب «أسقط السكنى» .

٥٦- ص٢٤٧ - أيضًا - «والفاحشة المبينة ههنا ما قاله ابن عباس : أن تبدو على أهل زوجها» والصواب «تبذوا» من البذاءة وهي السفه والفحش من الكلام .

٥٧- ص٢٥٠ «وإذا كان كذلك روعي فيه عدمها لاعرف الزوج» والصواب «عرفها» .

٥٨- ص٢٥٤ «أن تكون مقدمة بالشهور لصغر أو إياس» والصواب «مقدرة» .

٥٩- ص٢٥٥ «وكان مقدراً بثلاثة أشهر في الأقراء وبتسعة أشهر مع الحمل» والصواب «في الحمل» .

٦٠- ص٢٥٦ «ولأنه لو وجبت لها السكنى حاملاً لوجبت لها النفقة حاملاً كالمبتوته، وفي سقوط نفقتها في الحالين دليل على سقوط سكناها» .
والصواب «ولأنه لو وجبت لها السكنى حائلاً . . .» لأن الكلام في المتوفى عنها زوجها فقاسها على المبتوتة، والمبتوته لها السكنى حاملاً أو حائلاً وليس لها النفقة إن كانت حائلاً ولها إن كانت حاملاً، هذا عند الشافعية .

٦١- ص٢٦٠ «وقال مالك : وإن قال والله لأسكننها تعلق البر بنقل رحله وخدمه» والصواب «وقال مالك : إن قال والله لأسكنتها . . .» .

٦٢- ص٢٦٥ «وإذا كان كذلك ما اعتراض عليها في حق الزوج» والصواب «فلا اعتراض» .

٦٣- ص٢٦٩ «فإن كان الحد بما في الزنا» والصواب «فإن كان الحد رجمًا في الزنا» .

٦٤- ص٢٧٠ «واختلف أصحابنا فكان بعضهم يجمع بين الحولين ويخرج اختلاف نصه فيهما على اختلاف قولين» والصواب «يجمع بين الجوابين» .

٦٥- ص٢٧٤ «فقلما تقبض . . . وروى غيره فتقتض القض من الذي هو الكسر» والصواب كما في رواية الحديث «فقلما تفتض» (٢٨) سئل مالك ما تفتض به ؟ قال : تمسح به جلدها (٢٩) . «وروى غيره فتفتض من الفض الذي هو الكسر» لأن رواية الشافعي «فتقبض» من القبض بالكف ورواية غيره «فتفتض» (٣٠) .

٦٦- ص٢٧٥ «أن الاحداد في عدة البنات واجب» والصواب «في عدة البتات» .

٦٧- ص٢٧٥ - أيضًا - «ولأنه قد أبى عصمتها» والصواب «قد أبت عصمتها» من البت وهو القطع .

٦٨- ص٢٧٦ «أن المعتدة من نكاح فاسد ووطء شبهة لا إحداد عليهما . . . وهذا المعنى مقصود فيمن ذكرنا من غير الزوجات حكمهن في الإحداد» والصواب «لا إحداد عليها وهذا المعنى مفقود فيمن ذكرنا من غير الزوجات فسلبن حكمهن في الإحداد» .

٦٩- ص٢٧٨ «مافيه زينة كالإثمد وهو الأسود، والصهر وهو الأصفر» والصواب «والصبر وهو الأصفر» .

٧٠- ص٢٧٨ - أيضًا - «بين بياضين بياض العين وبياض المحاجز» والصواب «المحاجر» .

٧١- ص٢٧٨ - أيضًا - «فتمنع منه فيما ظهر من الجسد كالوجه ولا تمنع منه فيما يظن لامتداد الأبصار إلى ماظهر دون ما بطن» والصواب «فيما بطن» .

٧٢- ص٢٧٩ «وكالحمرة التي يورد بها الخد والوجه» والصواب «وكالحمرة التي تورد الخد والوجنة» .

٧٣- ص٢٧٩ - أيضًا - «لأنهما معًا زينة وتحصين» والصواب «وتحسين» .

٧٤- ص٢٨١ «وإن كانا مشبعين بين كمشبع الحلي والأخضر» والصواب «وإن كانا مشبعين كمدين كمشبع الكحلي والأخضر» .

٧٥- ص٢٨٢ «كما تمنع من لبس حلي الفضة والذهب في لباسه» والصواب «كما تمنع من حلي» فكلمة «لبس» مضببه في المخطوط دلالة على أنها خطأ من الناسخ .

٧٦- ص٢٨٤ «أن النبي ﷺ قال : المتوفى زوجها لا تلبس المعصفر ولا المشقوق» والصواب «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر ولا الممشق» والممشق : المصبوغ بطين أحمر (٣١) .

٧٧- ص٢٨٥ «وقال مالك : لا يقع بينهم بطلاق» والصواب «طلاق» بإسقاط الباء .

٧٨- ص٢٨٥ - أيضًا - «أن المسلم إذا طلق الذمية ثلاثًا ونكحت بعده ذميًا أجلها» والصواب «أحلها» .

٧٩- ص٣١٧ «فالمعنى في العنة نقص الخلقة، وفي الإعسار وما ألزمه» والصواب «وفي الإعسار وهاء الذمة» .

٨٠- ص٣١٧ - أيضًا - «عن عثمان» والصواب «عن أبي عثمان» .

٨١- ص٣١٧ - أيضًا - «ووجه مارواه سوار بن مصعب» والصواب «ووجهه» .

٨٢- ص٣١٧ «ولأنه لو غابت الزوجة حتى خفي خبرها لم يجزها أن يحكم بموتها» والصواب «لم يجز» .

٨٣- ص٣١٧ - أيضًا - «ولأنها مدة أكثر العمل الذي يتحقق فيه براءة الرحم» والصواب «أكثر الحمل» .

٨٤- ص٣١٨ «فإن قيل : فقد أمر عمر ولي المفقود أن يطلق قبل لجواز أن يكون فعل ذلك استظهارًا» والصواب «قيل : يجوز أن يكون فعل ذلك استظهارًا» .

٨٥- ص٣١٩ «وفعل عمر رضي الله تعالى عنه حين خبر الأول» والصواب «خير الأول» .

٨٦- ص٣١٩ - أيضًا - «لأنه قد كان تيقن حياته» والوارد في المخطوط «لأنه قد كان يقين حياته» وفي نسخة السليمانية، وهي الصواب «لأنه قد بان يقين حياته» .

٨٧- ص٣١٩ - أيضًا - «فإن قيل إن حكمه قد نفذ في الظاهر دون الباطن كان حكمه إذا بانت حياة الزوج باطنًا» والصواب «باطلاً» .

٨٨- ص٣٢٢ «فإذا انقضت به التربص ودخلت في الاعتداد بأربعة أشهر وعشرًا» والصواب «فإذا انقضت مدة التربص ودخلت في الاعتداد بأربعة أشهر وعشر» .

٨٩- ص٣٢٢ - أيضًا - «فدل مجرى كلامه» والصواب «فدل فحوى كلامه» .

٩٠- ص٣٢٣ «أحدهما : أن وجوب النفقة لها إذا كانت هي الزوجة لنفسها» والصواب «هي المزوجة» .

٩١- ص٣٢٣ - أيضًا - «وفساد النكاح يمنح من استحقاق التمكين» والصواب «يمنع» .

٩٢- ص٣٢٣ - أيضًا - «قيل : لأن منافع الإجارة في يده تضمنها باليد» والصواب «فضمنها» .

٩٣- ص٣٢٣ - أيضًا - «فإن فارقها الثاني فلا نفقة عليه في عدته ولا سكنى، لأنه لما لم يجب قبل الفرقة فأولى أن لا يجب بعدها» والصواب «لأنه لما لم يجبا قبل الفرقة فأولى أن لا يجبا بعدها» .

٩٤- ص٣٢٤ «لأنها قد صارت بوطء نكاح أو شبهة فراش له وهي ممنوعة» والصواب «لأنها قد صارت بوطء نكاح أو شبهة، فراشًا له» .

٩٥- ص٣٢٤ - أيضًا - «فإن لم يوجد له مرضعة غيرها وجب عليه تمكينها من رضاعة استيفاءً لحياته» والصواب «استبقاءً لحياته» .

٩٦- ص٣٢٤ - أيضًا - «وإن وجد له مرضعة غيرها» والوارد في المخطوط «مرضع» .

٩٧- ص٣٢٤ - أيضًا - «لأنها في هذه الحال متطوعة لا تجبر على رضاعه إذا امتنعت وفي الحال الأولى معترضة» والصواب «وفي الحالة الأولى مفترضة» .

٩٨- ص٣٢٦ «فقد انقضت عدتها بأربعة أشهر وعشراً» والصواب «وعشر» .

٩٩- ص٣٢٦ - أيضاً - «أو مات عنها انقطعت عدة الوطء» والصواب «الواطئ» .

١٠٠- ص٣٢٧ «فأما ما بعد الموتتين» والصواب «الموتين» .

١٠١- ص٣٢٧ - أيضًا - «وإن كان حتى تستيقن بعد الموتين على مسافة عشرة أيام احتسبت بها ثم بنت استكمال أربعة أشهر وعشر» . والصواب «وإن كان على مسافة عشرة أيام احتسبت بها ثم بنت حتى تستيقن بعد الموتين استكمال أربعة أشهر وعشر» .

١٠٢- ص٣٢٧ - أيضًا - «ولاتحتسب مدة نفاسها في عدة الأول» والصواب «من عدة» .

١٠٣- ص٣٢٧ - أيضًا - «والوجه الثاني . . . أنها تحتسب مدة النفاس . . . وتحمل للأزواج» والصواب «بمدة النفاس . . . وتحل للأزواج» .

١٠٤- ص٣٢٧ - أيضًا - «فأما إذا ماتت الزوجة عند الثاني فميراثها لمن صح نكاحه منها» والصواب «منهما» .

١٠٥- ص٣٢٨ «بل مهرها على الثاني ملك لها ومن جماعة تركتها» والصواب «ومن جملة تركتها» .

١٠٦- ص٣٤١ «وذهب سائر أصحابنا، وهو الظاهر من مذهب الشافعي إلى أنه لا يجوز له بيعه إن خاف العجز، لأن العتق ببيعه بظنون . . . وقد تقابل هذا التجويز مثله من أن قد يجوز أن يكتسب المكاتب مالاً قبل تعجزه من هبة أو لفظة فيعتقان معًا فلا يرفع هذا التجويز بمثله، وإذا تقابل التجويز إن سقطا» والصواب «لأن العتق ببيعه مظنون . . . وقد يقابل هذا التجويز مثله من أن قد يجوز أن يكتسب المكاتب مالاً قبل تعجيزه من هبة أو لقطة فيعتقان معًا فلا يدفع هذا التجويز بمثله وإذا تقابل التجويزان سقطا» .

وبعد ؛ فهذه الأخطاء التي ذكرتها غيض من فيض ولو حاولت سرد جميع الأخطاء لطال بي المقال، لذا اقتصرت على ذكر أمثلة لكل نوع .

٢ - نقد لتحقيق الكتاب الذي قام به محمود مطرجي

أ - المنهج الذي التزم به المحقق في مقدمته، ومدى مطابقته للواقع :

وضح المحقق في مقدمته للكتاب المنهج الذي سار عليه في التحقيق، فبين أنه اعتمد على نسخة «٨٢» فقه شافعي المحفوظة بدار الكتب، وعلى نسخة «٨٣» في كتب «الصلاة والزكاة والحج والبيوع والديات والحدود وأدب القاضي والأيمان والأقضية والعتق» واعتمد اعتماداً جزئيًا على نسخة «١٨٩» وهي ناقصة، وكذلك نسخة «٤٥٠» وهي ناقصة لا تتجاوز ثلاثة مجلدات، وكذلك نسخة «١٤٢» .

وبعد نسخ النسخة المعتمدة قابلها بالثانية وأشار في الهامش إلى الفروق، ورجح إحدى الروايتين - على حدِّ تعبيره - إلا ماسقط من الناسخ فأثبته من المذهب وأشار إليه، ثم عزا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، وترجم للأعلام ترجمة موجزة، وعلق على المسائل الواردة في الحاوي معتمدًا المجموع والروضة للنووي، والمهذب للشيرازي وغيرها من كتب المذهب، وما لم يجده في أمهات الكتب علق عليه بكلمة «لم أقف عليه» كما بين أنه أكمل مختصر المزني في الهامش . وسوف نناقش هذا المنهج بالتفصيل .

أولًا - نسخ المخطوط :

من خلال مقارنة نص الكتاب بنص المخطوط اتضح أن المحقق اعتمد على نسخة «٨٢» فقط دون مقابلتها بأية نسخة أخرى . أما نسخة «٨٣» التي ذكر المحقق أنه اعتمد فيها على «كتاب الصلاة والزكاة والحج . . . » فقد

احتوت على مواضيع كثيرة غير التي ذكر المحقق أنه اعتمد عليها، على سبيل المثال : «كتاب المواريث والنكاح والصداق والطلاق والظهار واللعان والعدة . . .» ولا أعرف سبب اختياره لبعض المواضيع وترك البعض الآخر، ولا أعرف معنى قوله «اعتمدت جزئياً على نسخة "١٨٩" ونسخة "٤٥٠"»، وهل منهج التحقيق يجيز للمحقق الاعتماد على بعض الأجزاء دون بعض ؟ ! .

علمًا بأن هناك - كما أسلفت - نسخًا كثيرة للمخطوط موزعة في مكتبات العالم، فكان لزامًا على المحقق جمع النسخ ومقابلتها مع بعضها البعض، أما نسخة «١٤٢» التي ذكرها المحقق - وهي محفوظة في مكتبة الأزهر - هي عبارة عن جزء واحد وهو الجزء الثالث عشر في «المواريث» .

وعليه فنص المحقق لا يختلف عن نص المحققين السابق في أنه مجرد نسخ لنسخة «٨٢» دون مقابلة أو تصحيح أو إشارة في الهامش لأية مقارنة .

ثانيا - اسم الكتاب :

وقع المحقق في الخطأ نفسه الذي وقع فيه المحققان السابقان فترجم للكتاب «بالحاوي الكبير» .

ثالثا - الآيات القرآنية :

عزا المحقق الآيات إلى أماكنها بذكر الرقم والسورة .

رابعا - الأحاديث والآثار :

ذكر سابقًا أن هذا الجزء احتوى على «٤٩» حديثًا خرج المحقق معظمها باستثناء خمسة أحاديث لم يخرجها، وقد أشار في كثير من الأحاديث إلى أنه سبق تخريجها ولكن دون تحديد للموضوع أو الصفحة التي خرجها فيها، على سبيل المثال : ص٢٨٥ هامش (١) قال «سبق تخريجه» . وقد يشير في بعض الأحيان إلى الباب بصفة عامة دون تحديد الموضوع أو الصفحة، على سبيل المثال : ص٢٨٠ هامش (١) قال «سبق تخريجه في النكاح والطلاق» .

أما الآثار التي بلغت «٣٦» أثرًا فقد خرّج منها «٢٣» أثرًا .

خامسا - الأعلام :

والتي بلغت «١٤٠» علمًا، عرف المحقق بأبي كبير الهذلي، وأشار عند ذكر «لبيد بن ربيعة» إلى أنه سبق التعريف به، دون تحديد الموضع الذي ترجم له فيه . أما بقية الأعلام فلم يترجم لها، ولم يشر إلى ترجمة سابقة .

سادسا - الأشعار :

من أحد عشر موضعاً خرّج المحقق ماورد في خمسة مواضع وترك الستة الباقية .

سابعا - التعليق على المسائل الفقهية :

علّق المحقق في هذا الجزء مرتين فقط كلتاهما خطأ .

التعليق الأول : ص٢٧٣ هامش (٢) قال «قول المزني : يبدو أنه في الجامع الكبير وليس في المختصر» .

وهذا التعليق خطأ من المحقق، لأن قول المزني وارد في المختصر، ولكن نظرًا لاعتماد المحقق على مختصر المزني المطبوع فقط فقد أدى ذلك إلى حصول هذا اللبس لديه ؛ لأن القول ساقط من مختصر المزني المطبوع ومثبت في المختصر المخطوط .

التعليق الثاني : ص٣٦٣ هامش (١) قال «هذه المسـألة التي أوردها الماوردي لم يوردها المزني في المختصر وقد تكون من جامعه الكبير» .

وللتعليل السابق نفسه وقع المحقق في الخطأ، فالمسألة مذكورة في المختصر المخطوط وساقطة من المختصر المطبوع .

عدا ذلك لم يعلق المحقق على أية مسألة في الكتاب .

أما التوثيق فقد وثق كلام الشافعي مرة واحدة من كتاب الأم ص٣٣٦ هامش (٢) .

٢ - الأخطاء الواردة في التحقيق :

جميع ما ذكرنا في تحقيق معوض وعبدالموجود ينطبق هنا على تحقيق مطرجي، فالتحقيقان نسخة

طبق الأصل عن بعضهما باستثناء أن مطرجي أكمل نص مختصر المزني في الهامش ولم يكمله في المتن مع الإشارة إلى رقم الصفحة في مختصر المزني المطبوع .

ومن المستغرب جداً أنه حتى الأخطاء التي وقع فيها المحققان - معوض وعبدالموجود - ولم ترد في المخطوط جاءت متطابقة مع أخطاء مطرجي - ما عدا بعض الألفاظ البسيطة جداً - فجميع الأخطاء التي ذكرناها سابقًا سواء أخطاء من الناسخ أوالمحققين موجودة هنا، لذلك لا داعي لإعادة ماذكرنا .

الخلاصة

بعد هذه الجولة السريعة في ثنايا الكتابين المحققين، نعود للسؤال الذي طرحناه في بداية البحث وهو : هل التزم المحققون بقواعد التحقيق ؟ وهل أضاف إخراج الكتاب بهذا الشكل ثروة جديدة للمكتبة الإسلامية ؟ وهل روى عطش الظمآن من طلاب العلم وسد فراغًا في المكتبة الإسلامية ؟ أم أن ظهور هذين التحقيقين إساءة إلى المؤلف والمخطوط على حد سواء ؟ .

أترك لك أيها القارئ العزيز الحكم الأخير .

الهوامش

١ - انظر : قواعد تحقيق المخطوطات/ صلاح الدين المنجد ص٧، محاضرات في تحقيق النصوص/ الخراط ص١٥ .

٢ - انظر : محاضرات في تحقيق النصوص/ الخراط ص٧ .

٣ - انظر على سبيل المثال : تحقيق التراث/ عبدالهادي الفضلي، محاضرات في تحقيق النصوص/ الخراط .

٤ - انظر : محاضرات في تحقيق النصوص/ الخراط ص٨، مناهج تحقيق التراث / رمضان عبدالتواب، تحقيق المخطوطات/ يحيى ساعاتي، عالم الكتب مج٨، ع٣ (محرم ١٤٠٨هـ) ص٣٢٨ .

٥ - انظر : المراجع السابقة وكذلك : ضبط النص والتعليق عليه/ بشار عواد، قواعد تحقيق النصوص/ المنجد ص١٥ .

٦ - طبقات الشافعية ٣/ ٣٠٣ .

٧ - وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٢ .

٨ - انظر : كتاب السير من الحاوي/ المسعودي ص٥٢ .

٩ - المطبوع : كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين/ راوية الظهار، كتاب العدد للباحثة وكتاب الحدود والأطعمة وكتاب الضحايا وكتاب حكم المرتد/ إبراهيم صندقجي، وقد طبع مؤخرًا كتاب الزكاة/ الخطيب، وكتاب الفرائض والوصايا / ماحي، وكتاب النكاح/ الأهدل ضمن تحقيق/ مطرجي . والذي ستتناوله بالنقد .

١٠ - سبب اختياري لهذا الجزء، لأنني قد حصلت به على درجة الدكتوراه .

١١ - انظر تحقيق كتاب العدد من الحاوي ١/ ٧٩، تحقيق كتاب السير من الحاوي / السمعودي ص٤٩ .

١٢ - انظر كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين / راوية الظهار ١/ ١٠٣ .

١٣ - في اعتقادي أن تقييد بعض السابقين لحاوي الماوردي بالكبير للتفريق بينه وبين «الحاوي» للقزويني فقط أطلقوا على حاوي القزويني «الحاوي الصغير» . وانظر قول الماوردي كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين/ راوية الظهار ١/ ١٢١ .

١٤ - انظر : المغني ٩/ ٨٢، ٨٣، الإنصاف ٩/ ٢٧٩، زاد المعاد ٤/ ١٨٤ .

١٥ - انظر : المغني ٩/ ٢٩١، الإنصاف ٩/ ٣٦٨ .

١٦ - الإشراف على مذاهب العلماء م٤/ ٢٧٨ .

١٧ - انظر : الأم ٥/ ٢٢٤، الرسالة ٥٦٦ - ٥٦٧، أحكام القرآن للشافعي ١/ ٢٤٧ .

١٨ - انظر : الموطأ ٣٩٥، الأم ٥/ ٢٢٤، السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ٤١٥ .

١٩ - آية الحول هي رقم ٢٤١ في سورة البقرة، وآية الشهور هي رقم ٢٣٤ في السورة نفسها .

٢٠ - هذا السقط من الناسخ أثبته من النسخ الأخرى للمخطوط .

٢١ - لسان العرب ٢/ ٢٤٨ «عدد» .

٢٢ - انظر : الأم ٥/ ٢٢٤ .

٢٣- انظر : مختصر المزني «مخطوط» ل ١٣٥/ ب .
٢٤- انظر : مختصر المزني «مخطوط» ل ١٣٦/ أ .
٢٥- سورة البقرة جزء من آية ٢٣٧ .
٢٦- سورة الأحزاب جزء من آية ٤٩ .
٢٧- انظر معجم مقاييس اللغة ٣/ ٩٢ «سلوى» .
٢٨- انظر : الموطأ ٣٩٥، الأم ٥/ ٢٢٤، السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ٤١٥ .
٢٩- الموطأ ٤١١ .
٣٠- ترتيب مسند الإمام الشافعي ٢/ ٦٢، المصباح المنير ٥٠٧ «فض» .
٣١- انظر : بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ج١٧ ص٤٧ .

المراجع

١ - أحكام القرآن، محمد بن إدريس الشافعي، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ .
٢ - الإشراف على مذاهب العلماء، محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق أبي حماد حنيف، الناشر : دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى .
٣ - الأم، محمد بن إدريس الشافعي، الناشر، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ.
٤ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي بن سليمان المرادي صححه وحققه محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ، الناشر : دار إحياء التراث.
٥ - بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني. أحمد عبدالرحمن البنا، الناشر : دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية .
٦ - تحقيق التراث، عبدالهادي الفضلي، الناشر : مكتبة العلم، جدة .
٧ - ترتيب مسند الإمام الشافعي، رتبه محمد عابد السندي، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت .
٨ - الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، الناشر : دار الفكر بيروت .
٩ - زاد المعاد، ابن القيم الجوزي، الناشر : دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .
١٠- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر : دار الفكر .
١١- ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، الناشر : مؤسسة الرسالة بيروت .
١٢- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، الناشر : دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية .
١٣- عالم الكتب، المجلد الثامن، العدد الثالث، سنة ١٤٠٨هـ .
١٤- قواعد تحقيق المخطوطات ، صلاح الدين المنجد، الناشر : دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة السادسة .
١٥- كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين، تحقيق راوية الظهار، الناشر : دار المجتمع .
١٦- كتاب السير من الحاوي تحقيق ودراسة، محمد رديد المسعودي «رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى» .
١٧- كتاب العدد من الحاوي، دراسة وتحقيق وفاء فراش الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .
١٨- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، الناشر : دار الفكر بيروت .
١٩- محاضرات في تحقيق النصوص ، أحمد محمد الخراط ، الناشر : المنارة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٢٠- مختصر المزني، إسماعيل بن يحيى المزني، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ٧٦٤ فقه شافعي .
٢١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد المقري الفيومي، الناشر : المكتبة العلمية بيروت .
٢٢- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ابن زكريا، تحقيق عبدالسلام هارون، الناشر : دار الفكر بيروت .
٢٣- المغني، عبدالله بن أحمد بن قدامة، طبعة جديدة بعناية جماعة العلماء ١٣٩٢هـ، الناشر : دار الكتاب العربي بيروت .
٢٤- مناهج تحقيق التراث، رمضان عبدالتواب، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
٢٥- الموطأ ، مالك بن أنس الأصبحي، رواية يحيى الليثي، إعداد أحمد راتب عرموش، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ ، الناشر : دار النفائس بيروت .
٢٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، الناشر : دار صادر بيروت ١٣٩٨هـ .

أخبار ضرورة الشعر للمبرد

الكتاب المفقود

عبدالكريم الحبيب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة البعث
حمص - سورية

أولاً: مقدمة

لعلّ كتاب «ضرورة الشعر» لأبي العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرّد من أقدم الكتب التي وضعت في هذا الباب، ولايأخذ هذا الكتاب أهميته من خلال أسبقيته فقط، بل لأنه سَنَّ للمؤلفين والمصنفين هذه السُّنة الحسنة في التأليف وأصبح قدوة ومثلاً يحتذى أيضًا، بالإضافة إلى أن المبرّد يمتاز بذهنية اللغوي المدقق في ضروب اللغة، ويمتلك بصيرة الأديب الذي يحسن الاختيار، ويمتلك باصرة الناقد التي تقلّب وجوه الكلم وأحواله والخبر وأسانيده ويمتلك أخيرًا شعور الشاعر وإحساسه المرهف الرقيق، لأنه شاعر ويعرف أفانين القول وضروراته ومن خلال هذه الأمور مجتمعة أخذ هذا الكتاب أهميته، فعكفت أتتبعه في المظان والمصادر، ولم أكن أعثر إلا على اسمه وشذرات منه متناثرة في كتب المبرّد، وهذه الشذرات عندما تتألف تشكل رؤية موضوعية لمضمون الكتاب دفعتني للتعريف به والحديث عنه وفاءً للمبرّد الذي لايزال معينًا ثرًا في التصنيف والتأليف الأدبي واللغوي والتاريخي. وأنا على يقين أن ما أقدمه في هذا البحث سيكون رافدًا لأهل العروض والضرورة الشعرية إنصافًا للمبرّد، حتى يأخذ رأيه حيزًا في تلك الدراسات العروضية والشعرية التي تظهر بين الفينة والفينة، لاسيما وأن آراءه قد ذابت في بعض الكتب التي ظهرت بعد تأليف المبرد كتابه هذا كما سأتحدث عن ذلك، ويكون من الإنصاف إعادة المياه إلى مجاريها والأقوال إلى قائليها، لأن البحث في التراث إن لم يكن ذا صبغة أمينة فكل الآراء النقدية تكون مبنية على رمل مبعثر. لذلك توقفت عند آراء المبرّد في هذا الكتاب، وسأمضي قدمًا في قضية البحث عسى أن أخرج بصورة عن هذا الكتاب «ضرورة الشعر».

ثانياً: نسبة الكتاب وصحتها

قلت في المقدمة أن المبرّد اهتم بالشعر ونظمه واهتمامه بالشعر لم يقتصر على روايته، بل شمل قواعده كفن وعلم، وهذا يؤيد ما ذكرته عن ذهنية المبرّد واهتمامه، بل إن الذي يؤكد صحة ذلك أن المصادر التي بين أيدينا ذكرت له أكثر من كتاب ألفه في الشعر وفنه وقد بلغ عدد تلك الكتب أربعة هي: «كتاب قواعد الشعر وكتاب القوافي، وكتاب العروض، وكتابنا هذا ضرورة الشعر» (١) والناظر في هذه الكتب يرى أنها تؤلف نظرة متكاملة في هذا الباب حاول المبرّد أن يلقيها لينير دروب الشعراء ويعلم المبتدئين قواعد الشعر، وكتبه تعبر عن إحاطة فكرية تامة بموضوعه. ومادام المبرد ينشد ذلك فحريٌّ به أن يؤلف كتابًا في الضرورة.

وقد ذكرت أغلب المصادر قديمها وحديثها اسم هذا الكتاب «ضرورة الشعر» أنه من تأليف المبرّد، ولم أر مطعنًا في صحة هذه النسبة، بل رأيت من باب التأكيد على صحة نسبته إليه أمرين: أولهما أن كل الكتب التي استقصت ترجمة المبرّد ذكرت الكتاب له، وثانيهما أن رمضان عبدالتواب محقق كتاب ضرورة الشعر

للسيرافي، يؤكد أسبقية المبرد في هذا المضمار، ويؤكد أن مادة كتاب المبرد ذابت في كتاب السيرافي وأن السيرافي استعان بكتاب المبرد (٢). وكم كان عظيمًا أن يذكر السيرافي هذا الأمر في كتابه، أو يشير إلى رأي المبرد في ذلك، وعندما حاولت إحصاء ذكر المبرد في كتاب لم أجده ذكره إلا بشكل عابر حوالي ثلاث عشرة مرة. والذي يقيم مقارنة بين آراء المبرّد المتناثرة في كتبه وغيرها ورأي السيرافي يرى تطابقًا معينًا بينهما.

ومن باب آخر فإن صحة نسبة هذا الكتاب للمبرد لايدخلها أي ظن أو تخمين، فصاحب معجم الأدباء عندما أورد ترجمة المبرد وعدّد كتبه أورد الكتاب بين مؤلفاته (٣)، وابن النديم فعل مثل ياقوت فأورد الكتاب بين مؤلفاته (٤)، وعندما عدّد حاجي خليفة كتب الضرورة فإنه ذكره بينها (٥) هذا في الكتب المتقدمة، أما المتأخرون فقد ذكروه كثيرًا أيضًا، وأكتفي بثلاثة أقوال موثوق بها هي: قول عبدالخالق عضيمة محقق كتاب المقتضب، فقد أورد دراسة مستفيضة في مقدمة التحقيق، وعرض كل مايتعلق بكتب المبرد ومؤلفاته، وتحت عنوان «كتب لانعرف إلا أسماءها» أورد الكتاب «ضرورة الشعر» (٦) وكذلك فعل محمد الدالي في تحقيقه كتاب الكامل للمبرّد وهو آخر تحقيق علمي للكتاب مزوّد بفهارس علمية دقيقة ومقدمة جيدة عن الكتاب ومؤلفه وفي هذه المقدمة ذكر ضرورة الشعر للمبرد أيضًا (٧)، ولاشك أن ذكر رمضان عبدالتواب لهذا الكتاب وتصريحه أن السيرافي ترسّم خطى المبرّد في تأليفه، وقد ذكرت هذا الرأي آنفًا، يشكل رأيًا ثقةً في صحة نسبة الكتاب إلى المبرّد، وإن كنت أضيف إلى رأي رمضان عبدالتواب رأيًا آخر وهو أن السيرافي لم يترسّم خطى المبرد في مادة الكتاب بل في اسم الكتاب أيضًا، ومن الثابت تاريخيًا أن المبرّد أقدم من السيرافي حياةً وتأليفًا (٨).

ثالثًا: أسباب ضياع الكتاب

لا توجد آراء توضح أسباب فقدان الكتاب، وكذلك فقد ضنت المصادر بذكره وفق التدرج التاريخي أو الاقتباس منه، ولو ذكر في تلك المصادر لتتبعنا ذكره واستطعنا التحديد المنطقي في أي زمن ضاع، ولكن لم نعثر على مثل ذلك وما أعرضه من أسباب لفقدان الكتاب هنا ماهي إلا استقراءات وتحليلات خرجت بها أثناء انشغالي بآراء المبرد في الضرورة الشعرية، ومن الأسباب التي أراها:

أ - قد يكون المبرد ألّف هذه الكتب الصغيرة أولاً، ثم عمد إلى تأليف الكتب الموسوعية الكبيرة كالكامل والمقتضب، فأورد تلك الكتب الصغيرة في متن الكبيرة، مثل الجداول التي تصب في البحار، فتضيع في ثناياها وتفقد فلا تذكر.

ب - وقد يكون المبرّد ألف كتبه الكبيرة أولاً ثم أصبح يستخرج منها بعضًا من آرائه ويبوّبها في كتب مفردة قصيرة لسهولة التناول فطفت الكتب الكبيرة على الصغيرة لشهرتها، كما حصل لبعض المؤلفين أمثال أبي الفرج الأصفهاني مثلاً.

ج - من أسباب فقدان الكتب أيضًا المنافسة بين الأدباء فمن المشهور أن ثعلبًا أبا العباس النحوي كان حاسدًا للمبرّد وغيره كثير، وبعد وفاة الأديب يعمد خصومه وأتباعهم إلى طمس مؤلفاته أو إهمالها فتضيع من يد الزمن.

د - ومن هذه الأسباب ربما يكون السيرافي نفسه الذي ذوّب آراء المبرّد في كتبه، وأخذ حرفية عنوان الكتاب «ضرورة الشعر» وطمس معالم كتاب المبرّد ليشتهر كتابه ويروج في أوساط أهل العلم.

هـ - ومن الأسباب البعيدة الحملات السياسية

والعسكرية التي كانت تحرق التراث والفكر للشعوب العربية عند ضعف العرب وسيطرة الآخرين غيرهم.

و - ومن هذه الأسباب تغريب التراث العربي وهجرة المخطوطات العربية من مهدها إلى مكتبات العالم مما جعل كثيرًا من هذه المخطوطات تضيع في الطريق أو تفقد وهذا أمر معروف.

وهناك أسباب كثيرة تبيّن بجلاء فقدان هذه الكتب، وكم نتمنى أن يكون هذا الكتاب وغيره قابعًا في زوايا النسيان في بعض المكتبات فتجود يد الزمن بإخراجه كما جادت بإخراج غيره، ونقول بقلوب طاهرة إن شاء الله يكون ذلك.

رابعاً: دواعي تأليف الكتاب

مما لاشك فيه أن أي كتاب يعزم مؤلفه على تأليفه تكون له دوافعه ودواعيه، ومن خلال النظر في آراء المبرّد في الضرورة الشعرية نتبيّن الدواعي التالية التي كان لها دور في تأليف الكتاب، وهي:

أ - الاحتجاج النحوي والصرفي لتأييد رأي نحوي قد يطلقه المبرد، ويبحث عن شاهد شعري يؤيد رأيه فيكون شاهده أحيانًا من هذه الضرورات الشعرية.

ب - نقد شعر شاعر ما لإكثاره من الضرورات الشعرية لأن الضرورة تدل أحيانًا على ضعف الشاعر، وهذا مابحث عنه المبرد أحيانًا وخاصة عند الشعراء المحدثين حيث كان يختار لهم أبرد الروايات لشعرهم كما فعل في كتابه «الروضة» (٩). مما جعل بعض الأدباء يعتقد أنه سمي مبرّدًا لهذا الاختيار البارد.

ج - إيجاد المبررات اللغوية والنحوية للشاعر بغية التوسع بالمجاز العروضي، عند عدم خروج الشاعر عن القاعدة الاشتقاقية.

د - المعايرة بين الشعراء والمقايسة على سبيل المفاضلة لمعرفة صفاء قريحة الشاعر وبدويتها عند عدم إكثاره من الضرورة وهذه صفات ممدوحة عند الشعراء، فأما المكثر منها فتكون قريحته باردة غير أصيلة.

هـ - ومن المعروف عن المبرد أنه كان لغوياً ونحوياً، ومن خصائص علم اللغوي أن يبحث في لهجات العرب ومعرفة طرائق حديثهم وكلامهم، والضرورة الشعرية قد توضح مثل بعض هذه اللهجات كما قالوا إن لهجة عبس تتميّز بوضع (ألف) زائدة في الفعل الذي يكون على وزن (يفعل) ولذلك يروى بيت عنترة العبسي في وصف الناقة وسيلان العرق من ذفريها.

ينباع من ذفري غضوب جسرة .... (١٠)

فدراسة الضرورة الشّعرية توضح بعضًا من هذه اللهجات، ولذلك ينتفع منها دارسو اللغة.

و - وأخيرًا؛ توضيح سبل المجاز الشعري والضرورة الشعرية التي تعزّي الشاعر وخاصة المبتدئ عن خطئه عندما تقسره القافية أو يجبره الوزن الشعري فيخرج عن الاستخدام الصحيح للفظة الشعرية.

كل هذا يمكن اعتباره من الدواعي التي دفعت المبرد إلى تأليف كتابه هذا «ضرورة الشعر».

خامساً: آراء المبرّد في الشعر

إن الناظر في آثار المبرّد يخرج بصورة معينة عن الشعر بعامة، فالشعر عند المبرّد يقسم إلى قسمين هما: الشعر البريء من العيوب وهو الشعر الجيد الذي يمتاز بالتشبيه الحسن وإصابة الحقيقة من أقرب مآخذها، ومن الواضح أن المبرد يؤكد على فطنة الشاعر التي لها دور كبير في التقاط الصورة الفنية والتعبير عنها بلغة شعرية قوامها الصورة (١١)، والشعر

الجيد أيضًا في رأي المبرد هو التلاحم نسجًا وتأليفًا البعيد عن الضرورات اللفظية والالتواء في المعاني واستعمال الكلمات الهجينة (١٢)، ولعل الاختصار القريب والبعد عن الإفراط هما اللذان يميزان الشعر الحسن عن غيره، وهو ماعبّر عنه المبرّد جملة في قوله الذي أورده صاحب الموشح: «أحسن الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبه وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ونبّه فيه بفطنته على مايخفى على غيره، وساقه برصف قوي واختصار قريب وعدل فيه عن الإفراط».

والقسم الثاني: هو الشعر الذي فيه عيوب وهذا يقصّر عن جودة الشعر السابق، وعيوب الشعر عند المبرّد هي الإكفاء وهو اضطراب حرف الروي كأن يجيء مرة نونًا ومرة لامًا ومرة ميمًا وذلك لتقارب مخارج هذه الحروف كقول الشاعر: (١٣).

بنات وطّاءٌ على خد الليلْ

لايشتكين ألمًا ما أبقين

ويعلّق المبرّد على الإكفاء بقوله «إنه مأخوذ من قولهم مكفأٌ إذا اختلفت شقاق البيت» واتفاق شقاق البيت خير من اختلافها ويضرب المبرّد مثلاً أن النابغة كان في شعره مثل هذا الأمر، وكان يستره بالمد فعندما نبهّوه قال: لست أعود (١٤).

ومن مفسدات الشعر وعيوبه عند المبرّد أيضًا الإقواء وهو اختلاف حركة الروي في القافية ويورد حادثة النابغة المشهورة في إقوائه في قصيدته الدالية مثالاً على ذلك، ويؤكد من ناحية أخرى أن النابغة الذبياني عندما تنبّه إلى ذلك لم يعد (١٥).

وكذلك يذكر السناد، وهو تغيّر حركة الحرف الذي يسبق القافية ولكن لايعده مفسدًا للشعر وإن كان من عيوبه (١٦).

وأخيرًا؛ فإن المبرّد يعد الإيطاء من عيوب الشعر وهو إعادة القافية بذاتها وحروفها وتكرارها غير أنه يحدد الإيطاء أكثر فيعدّه من غير العيب إذا تكررت اللفظة في القافية واختلفت معانيها (١٧).

ذلك هو رأي المبرد في الشعر بقسميه الجيّد وغير الجيّد، وهو يؤكد مع ذلك على عنصر التشبيه في الشعر، ويفرد له بابًا خاصًا في كتابه الكامل، ولو كان غايتنا في البحث ذلك لاستفضنا به.

سادساً: أنواع الضرورة الشعرية في رأي المبرّد

إن الحديث عن الضرورة الشعرية وأنواعها يوضح مضمون مادة الكتاب المفقود «ضرورة الشعر» وقد تتبعت أنواع الضرورة الشعرية كما يراها المبرّد في كل المصادر التي تعرضت لرأيه فيها وعارضت بينها وبين ماجاء في كتب الضرائر الشعرية، وانتهيت إلى تأكيد قوي يوضح مضمون الكتاب وطريقة عرضه. وقد تبيّن لي أن المبرّد قسم الضرورة الشعرية إلى ستة أنواع، وكل نوع ينقسم إلى أنواع معينة أستعرضها بشيء من الإيجاز لأدلّ أن المبرّد كان محيطًا بموضوعه إحاطة خبير دري وأن الذهنية الترتيبية لم تبرح مخيلته لحظة من اللحظات في كل مؤلفاته، أما أنواع الضرورة الشعرية لديه فكانت كما يلي:

أولاً: الزيادة.

وليست الزيادة في رأي المبرّد مرتبطة بالإضافة (أي إضافة حرف أو غيره) وإنما تعني كل مايطرأ على الكلمة الشعرية، وتنقسم الزيادة إلى أقسام معينة، منها تحريك الساكن بحركة ماقبله، ويستشهد على هذه الضرورة كقول الراجز:

أنا ابن ماوية إذا جدّ النَّقُرْ

فالأصل «النَّقْرُ» وإنما في التي يسبقها حرف فاعل بها. ثم يؤكد على هذه الضرورة بضرب أمثلة وشواهد توضحها (١٨).

ومنها: تحريك الياء بالكسر على الأصل كقول عبيدالله بن قيس الرقيات (١٩):

لا بارك الله في الغواني هل

يصبحن إلا لهنّ مطلـــب

والاضطرار في الياء كثير حاول المبرّد أن يتعرض لذلك فاعتبر أن كل مكان تحركت فيه فهو روي (٢٠)، ويضرب الأمثلة أيضًا.

ومنها: جواز قلب الهمزة عند الوقف على حركة ماقبلها، ويدخل هذا في باب التخفيف كقول عبدالرحمن بن حسان (٢١):

وكنت أذل من وتد بقـــاع

يشجّج رأسه بالفهرواجي

وأصلها همز(واجي) لأنها من (وجأ) ويستشهد بأمثلة كثيرة ليوضح هذه الضرورة وأنواعها.

ومنها: جواز تسكين الياء في النصب وحقها أن تحرك لأن تسكينها في موضعي الرفع والجر (٢٢)، وذلك كقول الشاعر النابغة:

ردت عليه أقاصيــه ولبّـــده

ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأر

فالأصل أن يقول (أقاصيَـه) ويندرج تحت باب الزيادة الوصل (٢٣) والفصل (٢٤) والجمع والزيادة (٢٥) وصرف مالاينصرف (٢٦) والعدد (٢٧).

ثانيًا: الحذف.

وهو باب متعدد الأقسام منه الحذف المعنوي وغير المعنوي (٢٨)، ويندرج تحت هذا الباب الترخيم (٢٩) والتسكين (٣٠) والإسقاط (٣١) والتخفيف (٣٢) وقصر الممدود (٣٣) والمجازاة (٣٤) والإضمار (٣٥) والتعريف والتنكير (٣٦).

ثالثًا: البدل.

والبدل يتعلق عند المبرّد بقسمين هما الرد على الأصل (٣٧) ومايقع في الأدوات (٣٨).

رابعًا: باب التقديم والتأخير.

ورأيه في هذا الباب من الضرورة يتطابق مع كل الدارسين لضرورة الشعر (٣٩).

خامسًا: باب تغيير الإعراب عن وجهه.

وفي هذا الباب أقسام عدة، منها: الحمل على الحال وعطف جملة على جملة (٤٠)، ومنها النصب على إضمار (أن) وعطف الظاهر على المضمر (٤١) وكسر نون النبيّين بدلاً من نصبها (٤٢).

سادسًا: باب تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

وأقسام هذا الباب تتشكل من تأنيث المذكر المضاف إلى مؤنث (٤٣)، والتفرقة بين الاسم والفعل بكلام يكون عوضًا من علامة التأنيث (٤٤) والتأنيث على المعنى (٤٥).

الخـــاتمـــة

تلك هي أبواب الكتاب كاملة وأقسامه حاولت الوقوف عليها من المصادر المختلفة، إيمانًا مني بإعطاء فكرة عن هذا الكتاب المفقود الذي يعدّ من كتب الأصول في الضرورة الشعرية، ومتمسكًا بروعة هذا التراث وحبه والدعوة إلى صيانته، فعسى يظهر هذا الكتاب ويرى النور فينفع أهل العلم، ويأخذ نصيبه من الدراسات النقدية ويحتل مكانته بين كتب تراثنا العظيم.

إحالات البحث وحواشيه

(١) انظر الفهرست ٨٨. ومعجم الأدباء ٣/ ٣٦. والمقتضب ١/ ٩٦. والكامل ١/ ١٥.

(٢) انظر كتاب ضرورة الشعر للسيرافي، ٥.

(٣) انظر معجم الأدباء ٣/ ٣٦.

(٤) الفهرست ٨٨.

(٥) كشف الظنون(مادة ضرورة).

(٦) المقتضب ١/ ٩٦.

(٧) الكامل بتحقيق الدالي ١/ ١٥ .

(٨) من الثابت أن ولادة المبرّد كانت نحو ٢١٠هـ الموافق ٨٢٦م ووفاته كانت ٢٨٦هـ الموافق ٩٠٠م، ومن الثابت أن ولادة أبي سعيد السيرافي كانت نحو ٢٨٠هـ الموافق ٨٩٣م على الأغلب وأن وفاته كانت سنة ٣٦٨هـ الموافق ٩٧٩م. انظر تاريخ عمر فروخ ٢/ ٣٤٥ و ٢/ ٥١٥ .

(٩) انظر مقدمة كتاب الروضة بتحقيقنا، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٣٧، الجزآن ١ - ٢، ١٩٩٣م.

(١٠) انظر معلقة عنترة العبسي.

(١١) انظر رأي المبرّد في الموشح ٣٠٧ .

(١٢) تاريخ النقد الأدبي ٩٤ .

(١٣) الموشح ٢٦ .

(١٤) نفسه ٥٠ .

(١٥) نفسه ٢٦ .

(١٦) نفسه .

(١٧) انظر مخطوط القوافي الورقة ٣٦ .

(١٨) انظر الكامل ٦٩٢ و ١٤١٩ و ١٤٠٩ .

(١٩) انظر المقتضب ١/ ١٤٢ .

(٢٠) الكامل ١٤٠٩ .

(٢١) المقتضب ١/ ١٦٦ .

(٢٢) المقتضب ٤/ ٢١ .

(٢٣) المقتضب ٢/ ٣٠٧ . والكامل ٥٥١

(٢٤) انظر المقتضب ٣/ ٦١ و ٤/ ٣٧٦ .

(٢٥) انظر الكامل ٩٨٦ .

(٢٦) الكامل ٣٣٢ . والمقتضب ٣/ ٣٥٤ و ١/ ١٤٣ و ٢/ ٩٧ .

(٢٧) المقتضب ٢/ ٧١ و ٧٣ و ١٦٨ .

(٢٨) انظر الموشح ١٤٢ والكامل ٤١ .

(٢٩) انظر ضرورة الشعر للسيرافي ٨٤ .

(٣٠) الكامل ١٠٩٤ والمقتضب ١/ ٢٤٦ وضرورة الشعر للسيرافي ١١٨ ومابعدها.

(٣١) المقتضب ٣/ ٢٩٤ والكامل ١٠٩٥ والمقتضب ٣/ ٢٩٥ و ٤/ ٧٢ . و٤/ ١٢٩ و ١٥٨ و ١/ ٣٨ و ٢٦٦ و ٢/ ٣١٢ .

(٣٢) الكامل ١٣٦٨ .

(٣٣) نفسه ٢٨١ .

(٣٤) المقتضب ٢/ ٥٦ .

(٣٥) نفسه ٢/ ٨٥ .

(٣٦) نفسه ٤/ ٩١ ومابعدها.

(٣٧) نفسه ١/ ١٤١ ومابعدها.

(٣٨) نفسه ١/ ٤٣ ومابعدها.

(٣٩) نفسه ٢/ ٧٢ .

(٤٠) نفسه ٢/ ١٦ .

(٤١) الكامل ٩٣١ .

(٤٢) الموشح ٣٠ .

(٤٣) ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٨ .

(٤٤) المقتضب ٢/ ١٤٨ .

(٤٥) المصدر السابق.

مصادر البحث ومراجعه

- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٨١م.
- الروضة، المبرد، جمع وتحقيق عبدالكريم الحبيب، مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٣٧ الجزآن ١ - ٢ ، ١٩٩٣م.
- ضرورة الشعر، السيرافي، تحقيق رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق أحمد الزين ورفيقيه، لجنة التأليف ١٩٥٠م.
- الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
- القوافي في علم العروض، أبو يعلى التنوخي، مخطوط رقم (٣٣٤٤) الظاهرية.
- الكامل، المبرّد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦م.
- المقتضب، المبرّد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م.
- الموشح، المرزباني، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، بولاق.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- المعلقات السبع، الزوزني، دار صادر، بيروت.

دراسات فخار مدين خلال ثلاثة وعشرين عامًا
تاريخها واتجاهاتها الفكرية

عبدالعزيز بن سعود الغزي

أستاذ مساعد - قسم الآثار والمتاحف
كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض

إن أمة مدين من الأمم التي لا يزال تاريخها مجهولاً بالنسبة لنا إلى حدٍّ بعيد، ولكنها تبقى واحدة من الأمم التي لا خلاف بين الباحثين حول المكان الجغرافي لها، وهو شمال غربي شبه الجزيرة العربية . وأمة مدين من الأمم القديمة التي يتوافر عنها معلومات في بعض المصادر التاريخية . ومن ناحية الدراسات الأثرية، يعد العمل الأثري الذي أنجزته بعثة إنجليزية من جامعة لندن عام ١٩٦٨م هو العمل الأساسي الذي أوجد حيزًا لأمة مدين في مجال الدراسات الأثرية، لأنه قدم مادة فخارية أطلق عليها اسم "فخار مدين" .

واستمر البحث العلمي منذ عام ١٩٦٩م في قضية الفخار المذكور فظهر على أثر ذلك عدد كبير من المقالات صيّرت البحث في الفترة المعينة من أهم المجالات البحثية في التاريخ القديم لشبه الجزيرة العربية على وجه العموم والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص . وسوف أورد أهم الأفكار الواردة في المقالات ذات العلاقة منتهجًا في طرحها التسلسل الزمني لظهورها . والهدف من رصد الأعمال ذات العلاقة، وأهم الأفكار الواردة فيها هو محاولة تسهيل عملية البحث في هذه القضية لمن يريد إجراء دراسة تفصيلية، وكذلك إعطاء القارئ المهتم فكرة عن مدى تقدم الدراسات في هذا المجال والاتجاهات الفكرية المطروحة في تلك الدراسات .

وأعود إلى الدراسات الأثرية ذات الصلة بفخار مدين، وأبدأ بذكر أول مقالات البعثة الإنجليزية الذي ظهر عام ١٩٦٩م بقلم أحد أعضائها وهو بيتر بار "P. Parr" بعنوان: "Exploration archaelogique du Hedjaz de Madian. Revue Biblique, no. 76, 1969, pp 390 - 393". واحتوى المقال المشار إليه على رواية عامة لما تم خلال الرحلة، وإشارة عابرة إلى الفخار المعني هنا .

وظهر عام ١٩٧٠م ثاني مقالات تلك البعثة بعنوان "Parr, P. J., G.L.Harding, and J. E. Dayton : Preliminary Survey in North - West Arabia. Bulletin of the Institute of Archaeology, 8-9, 1970 :193 - 246. الذي ركز على نتائج المسح الذي قامت به البعثة لشمال غربي المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٨م، والذي سبقت الإشارة إليه . كما تضمن المقال المذكور دراسة من قبل بيتر بار لمجموعة فخارية جُلّها جاء من موقع قُريَّة الواقع إلى الشمال الغربي من مدينة تبوك بسبعين كيلومترًا، وتحتوي المجموعة على آنية تحمل عناصر زخرفية مميزة، قارنها مع مثيلاتها من مواقع متعددة في فلسطين ليدعم تأريخه لها إلى العصر البرونزي، وتشخيصها على أنها مادة تعود لأمة «مدين» المعروفة من المصادر التاريخية .

وفي عام ١٩٧٢م نشر بينو روثنبرج "B. Rothenberg" كتابًا عن حفرياته في موقع تمنع الواقع بالقرب من خليج العقبة بعنوان: "Timna London : Thames and Hudson, 1972".

وضمّنه مادة فخارية أرخها طبقًا للتسلسل الطبقي إلى فترة مدين، ومما أكد تاريخه هذا وجود مواد تؤرخ في الغالب إلى العصر البرونزي وجدت في الطبقات التي وجدت فيها الآنية الفخارية المذكورة، وحسب ما ورد عن بينو روثنبرج، يبدو أنه ينهج التشخيص الذي جاء به بيتر بار والذي سبق أن أشرنا إليه .

ونشر جون دايتون، "John Dayton" أحد أعضاء البعثة الإنجليزية مقالاً عام ١٩٧٢م بعنوان : "Midianite and Edomite Pottery. Proceedings of the Fifth Seminar for Arabian Studies, vol. 5, 1972, pp. 25-28." وخصصه لدراسة فخار مدين وأدوم، والأخير ينسب إلى مملكة آدوم الواقعة في جنوب الأردن وشمال شبه الجزيرة العربية التي تعرف أنها متأخرة زمنيًا عن أمة مدين . وفي المقال المشار إليه، أورد جون دايتون مجموعة آنية فخارية مختارة وجيدة من فخار مدين جاءت جميعها من موقع قُريَّة، التي قارنها بمجموعات مشابهة لها جاء بها من مواقع مختلفة في فلسطين وبحر إيجة . وتوصل إلى أن فخار مدين يشابه في عناصره الزخرفية فخار العصر البرونزي المتوسط والمتأخر في فلسطين وبحر إيجة، وعليه فإن تشخيصه باسم فخار مدين بالنسبة له صحيحًا لأن الأمة التي عاشت في شمال غربي شبه الجزيرة العربية في ذلك الزمن هي أمة مدين، وكذلك تأريخه إلى العصر البرونزي وهو الاتجاه الذي رسمه بيتر بار . ويبدو أن هدفه من مقاله المذكور كان البحث عن أدلة مقارنة لتأكيد إن هذا الفخار ينسب إلى فترة مدين .

وفي عام ١٩٧٧م ألقى بيتر بار مقالاً في المؤتمر الأول لندوة تاريخ الجزيرة العربية المعقودة في جامعة الملك سعود بالرياض، في المملكة العربية السعودية بعنوان : "Archaeological Sources for the Early History of North-West Arabia. In : A.A. Ansary, et al. (eds.), Sources for the History of Arabia. Riyadh : King Saud University Press, 1979, pp.37-44".. وفيه تطرّق لمسألة فخار مدين محاولاً أن يدعم ما قدمه في مقالاته التي سبق أن أشرت إليها، وخاصة من ناحيتيْ التشخيص والتأريخ، إلى جانب التأكيد على أن المادة الفخارية المعنية تمثل مصدرًا من المصادر الأساسية لدراسة التاريخ القديم في شمال غربي شبه الجزيرة العربية .

ونشر كلاسبيك ولندن "J. Kalsbeek and G. London" عام ١٩٧٨م مقالاً بعنوان : "A Late Second Millennium BC. Potting Puzzle. Bulletin of the American Schools of Oriental Research, 1987, pp. 47-56". وفيه حاولا أن يتتبعا انتشار فخار مدين في فلسطين من خلال رسم خريطة جغرافية لتوزيعه المكاني، مصحوبة بإحصاء عددي لما وجد في كل موقع لكي يبينا نوعية وجوده العددية في المواقع المختلفة، وكذلك في محاولة لمعرفة مكان إنتاجه الأصلي الذي أصبح آنذاك مشكلة بحث بين الدارسين، وتحديث اتجاهات بحوث أخرى سابقة في معرفة هذا النوع من الفخار واكتشافه في جنوب فلسطين وشمال غربي شبه الجزيرة العربية .

وفي عام ١٩٧٩م ألقى بيتر بار بحثًا في المؤتمر الثاني لندوة تاريخ الجزيرة العربية، المعقودة في جامعة الملك سعود في الرياض في المملكة العربية السعودية، بعنوان : "The Present State of Archaeological Research in the Arabian Peninsula; Achievements of the Past,and Problems for the Future. In : A. A. Ansary, et al. (eds.) Pre-Islamic Arabia, vol. 2. Riyadh : King Saud University Press, 1984. pp. 34-54"، وفيه تطرّق لفخار مدين مبينًا أنه من المواد الأثرية التي يجب أن

يوجه إليها الاهتمام، وموردًا بعض المقارنات الجديدة مع آنية فخارية وجدت في مواضع تقع في فلسطين .

وألقى بيتر بار عام ١٩٨٠م بحثًا كان ضمن الأبحاث المقروءة في المؤتمر الدولي لدراسة آثار الأردن وتاريخه القديم، المعقود في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة، بعنوان : "Contacts between North West Arabia and Jordan in the late Bronze and Iron Age. In : A. Hadidi, (ed.), Studies in the History and Archaeology of Jordan, vol.1. Amman : Department of Antiquities, 1982, pp. 127-133." وفيه حاول بيتر بار استحداث مقارنات جديدة مع آنية من مواقع لم يسبق له أن ذكرها في أبحاثه السابقة . ويتبين مما ورد في مقاله هذا أن محاولته كانت تهدف إلى دعم الاتجاه المتمثل بتاريخ الفخار المعني إلى ما قبل بداية الألف الأول قبل الميلاد ، وهو ما يعني بالنسبة إليه فترة مدين، وبالتالي تكون المادة الفخارية من المخلفات الحضارية لأمة مدين، ويؤكد ذلك بإيراد أدلته الجديدة .

وفي عام ١٩٨٠م نشر چارث بودن "G. Bawden" وكرستوفر إيدنز "C. Edens" وروبرت ميلر "R.Miller" تقريراً بعنوان : «التنقيبات الأولية في تيماء ١٣٩٩/١٩٧٩م . الأطلال ، العدد الرابع، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص ص ٨١ - ١١٦» . وشكلت نتائج مسح وحفريات أثرية قاموا بها في عدد من المواضع في موقع تيماء القديمة موضوع التقرير الذي خصصوا جزءاً منه للمادة الفخارية المكتشفة، التي دلت نتائجها على اكتشاف كميات مما عرف باسم فخار مدين . ويرد في العمل المعني إضافة جديدة تمثلت في أن فخار مدين متصل زمنياً استدلالاً من عناصره الزخرفية ومادة صناعته بفخار فترة آدوم المؤرخة إلى بداية الألف الأول قبل الميلاد .

وفي عام ١٩٨١م نشر مايكل إنجراهام وآخرون "M. Ingraham, et al." تقريراً بعنوان : «التقرير المبدئي عن مسح المنطقة الشمالية الغربية (مع لمحة موجزة عن مسح المنطقة الشمالية) . الأطلال، العدد الخامس، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ص ٥٢ - ٧٦» . ويحتوي التقرير المذكور على دراسة لآنية عَدُّوها من فخار مدين، وتمكنوا من اكتشاف مواقع لم تكن معروفة قبل عملهم المشار إليه، ولكن دراستهم لم تضف بالنسبة للتفسير الزمني والنوعي شيئًا، حيث إنهم نهجوا مذهب بيتر بار في التشخيص النوعي والزمني للمادة .

ونشر مايكل چيلمور وآخرون "M. Gilmore, et al." عام ١٩٨٢م تقريراً بعنوان : «تقرير مبدئي عن استكمال مسح المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م . الأطلال، العدد السادس، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ص ٧ - ٢٢» . ويتبين فيه أنهم تمكنوا من اكتشاف موضع يتكون من عدة مواقع، منها : القبور، وأماكن الإقامة؛ وفيهما وجدوا فخاراً يميل مايكل چيلمور وزملاؤه إلى مقارنته بفخار مدين . وتجدر الإشارة إلى أنه لم ينشر في التقرير المشار إليه أعلاه من الفخار المعني هنا إلا عدداً قليلاً من الكسر، ولكن يبدو أنهم لم يقدموا تفسيراً جديداً بل اتبعوا بيتر بار في آرائه التي سبق أن تطرقنا إليها .

وفي عام ١٩٨٣م نشر بينو روثنبرج وچلاس "B. Rothenberg and J. Glass" مقالاً بعنوان : "The Midianite Pottery. In : J. F. A Sawyer and D. J. A. Clines, (eds.), Midian, Moab and Edom. Sheffield : Journal for the Study of the Old Testament Supplement Series, 24, 1983, pp. 65 - 125." وفيه ناقشا مسألة فخار مدين بتفصيل لم يقدم مثيل له حتى اليوم في شموليته وتنوع مادته وعناصر مناقشته . وبعد استفاضة في الدراسة والمناقشة توصلا إلى أن ما وجد في شمال غربي شبه

الجزيرة العربية يفوق ما وجد في غيره من الأماكن، وأن التحاليل المخبرية تدل على أن الفخار قد أنتج في شمال غربي شبه الجزيرة العربية، ومنه انتشر إلى الأماكن التي وجد فيها، ويفترضون أن موقع قُريَّة واحد من أهم مراكز إنتاج الآنية الفخارية المعنية .

وفي العام نفسه، ١٩٨٣م، نشر چارث بودن "G. Bawden" مـقـالاً بعنوان "Painted Pottery of Tayma and Problems of Cultural Chronology in North-West Arabia. In : J. F. A. Sawyer and D. J. A. Clines, (eds.), Midian, Moab and Edom. Sheffield : Journal for the Study of the Old Testament. Supplement Series, 24, 1983, pp.37-53". وفيـه تعرض لفخار تيمـاء المدهون، ومشكلة تزمينه متطرقًا لفخار مدين وتمثيله في مجموعة تيماء الفخارية المعنية هنا . وفي المقال المذكور يُبدي چارث بودن ميلاً نحو عَدّ فخار مدين متصلاً بما يعرف باسم فخار تيماء أو ما يعرف بشكل عام باسم فخار أدوم الملون "The Edomite Painted Ware".

وفي عام ١٩٨٤م نشر جيمس ميولي "J. Muhly" بحثًا بعنوان : "Timna and King Solomon. **Bibliotheca Orientalis**, xli, nos. 3-4, 1984, pp. 279-280". وفيـه تطرق بنقـد صـريح إلى اتجـاهات وتفسيرات بينو روثنبرج في أبحاثه ذات العلاقة، وخاصة ما يتصل منها بقضايا التعدين في جنوب الأردن وفلسطين خلال فترات متعددة من أهمها بهذا الخصوص فترتي نبي الله داود وابنه سليمان عليهما السلام، والدراسات الخاصة بفخار مدين . وما يهمنا هنا هو نقده لدراسة فخار مدين، ذلك النقد الذي وصل إلى حدٍّ أنه أنكر جوهر الموضوع برمته، كما نقد المقارنات التي قدمها جون دايتون في مقاله المنشور عام ١٩٧٢م، الذي سبقت الإشارة إليه . وقد اعتمد جيمس ميولي في نقده على عدم اكتشاف فخار مسيني في أي جزء من أجزاء شبه الجزيرة العربية، وعليه فمسألة التأثر والتأثير والمشابهات والمقارنات منعدمة بالنسبة إليه، وعلى الأدلة الطبقية التي قدمها چارث بودن وكرستوفر إيدنز وروبرت ميلر في بحثهم المنشور عام ١٩٨٠م، التي يعتقد ميولي أنها لا تدل على استيطان في قصر الحمراء بتيماء يمكن أن يؤرخ إلى ما قبل القرن السابع قبل الميلاد . وأعتقد أن جيمس ميولي قد جانبه الصواب في نقده المشار إليه، لأن قصر الحمراء ما هو إلا موقع واحد أو جزء من موقع، فهو وتسلسله الطبقي لا يمثل إلا جزئية بسيطة من المواقع القديمة في تيماء، ولذا فإن الأدلة الناتجة عن دراسته لا يمكن أن تؤخذ ليبرهن بها على نتائج جزمية .

وفي عام ١٩٨٥م ظهر مقالاً للباحثة مزار "E. Mazar" بعنوان : "Edomite Pottery at the end of the Iron Age. **Isreal Exploration Journal**, vol. 35, 1985, pp. 252-253". وفيه حاولت أن تبين أن فخار مدين ما هو إلا ما كان يعرف باسم فخار أدوم المبكر في الدراسات الخاصة بالمادة الفخارية من المواقع في فلسطين حتى جاءت دراسات البعثة الإنجليزيةواقترحت تسميته باسم فخار مدين، ويبدو من دراستها أنها لم تركن إلى اقتراح معين .

ونشر بيتر بار مقالاً عام ١٩٨٧م بعنوان: "Aspects of the Archaeology of North-West Arabia in the First Millennium B.C. In : T. Fahd, (ed.), **L Arabie Preislamique Et Son Environnement Historique Et Culturel** (Univrsite Des Sciences Humaines De Strasbourg, Travaux Du Centre De Recherche Sur Le Proche-Orient Et La Grrce Antiques, no. 10, 1987, pp.39-66". وفيه حاول استعراض مسألة فخار مدين مميزًا بينه وبين نوع من فخار

تيماء المطلي أو ما يطلق عليه اسم «فخار آدوم»، ومعيداً إلى الأذهان احتمال كون فخار آدوم يؤرخ إلى القرن السابع قبل الميلاد، وأنه لا اعتراض له على ذلك، ولكن يبقى بالنسبة له شيئًا لا علاقة له بفخار مدين.

وفي عام ١٩٨٨م نشر بيتر بار مقالاً بعنوان: "The Pottery of the Late Second Millennium B. C. from North-West Arabia and its Historical Implication. In : D. Potts, **Araby the Blest : Studies in Arabian Archaeology**. CNI Publications, no.7. Copenhagen : Museum Tusculanum Press, 1988, pp. 73-89". وفيه حاول أن يؤكد ماذهب إليه في مقالاته السابقة، ويرد بالنقض على نقد جيمس ميولي للنظرية برمتها محاولاً أن يبين الضعف في المعايير التي اعتمد عليها جيمس ميولي في نقده المشار إليه آنفًا، وخاصة ما يتصل منها بنتيجة حفريات چارث بودن وكرستوفر إيدنز وروبرت ميلر، التي سبقت الإشارة إليها في موقع تيماء والمنشورة عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. وبهذا الخصوص بين بيتر بار أن التصنيف المتبع في تلك الدراسة غير منهجي حيث إن المادة التي أخضعت للتصنيف قد أتت من مواضع مختلفة، وجمعت في دراسة واحدة، وكأنها قد أتت من موضع واحد، وعليه فإنها تفتقد إلى الوحدة الموضوعية تصنيفًا وزمنًا ومكانًا. ولمح إلى إمكان خلط مادة أثرية من عصور مختلفة حيث إن المادة قد جاءت من مواضع مختلفة منه المستوطنات والمقابر وحقول المزارع وأماكن النفايات وطُبق عليها تصنيف واحد.

وفي عام ١٩٨٨م نشر چارث بودن وكرستوفر إيدنز "G. Bawden, and C. Edens" مقالاً بعنوان: "Tayma Painted Ware and the Hejazi Iron Age Ceramic Tradition. **Levant**, 20, 1988, pp. 197-213" تعرضا فيه لفخار تيماء من خلال إيراد أدلة زخرفية جديدة، وتفسير جديد ينطلق من منظور اقتصادي، واستخدام أدلة مقارنة وقرائن مختلفة بهدف ربط فخار آدوم بفخار مدين في محاولة لنقد نظرية بيتر بار من جانب، وإيراد أدلة جديدة فيما يخص الاستيطان في الشمال الغربي لشبه الجزيرة العربية من أجل أهداف أخرى.

وظهر كتاب باللغة الألمانية للباحث كناف عام ١٩٨٨م بعنوان "E. A. Knauf, **Miaian Untersuchungen zur Geschichte Palaestinas and Nordarabiens am Ende des2**. Jahtausands v chr. Abhandlungen des Deutschen Palaestinavereins. Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1988" يحتوي على مناقشة للمادة الأثرية العائدة لأمة مدين، ومن ضمنها المادة الفخارية. وحيث إنني لا أقرأ اللغة الألمانية، فإنني لا أعرف الطريقة التي ناقش بها المؤلف مادة فخار مدين، وكذلك لا أعرف منحاه في تأريخها وتشخيصها.

وفي عام ١٩٨٩م نشر كرستوفر إيدنز وچارث بودن "C. Edens, C., and G. Bawden" مقالاً بعنوان: "History of Tayma and Hejazi Trade during the First Millennium BC. Journal of the Economic and Social History of the Orient, XXXII (1), 1989, pp. 48-103" وفيه ناقشا مادة الفخار العائدة لفترة مدين في نطاق تجارة الحجاز في الألف الأول قبل ميلاد المسيح عليه السلام، في محاولة لدعم الاتجاه الذي ذكرناه أعلاه فيما يتصل بمقالهما المنشور عام ١٩٨٨م، وذلك عن طريق إيراد أدلة مقارنة لم تقدم في العمل الذي سبقت الإشارة إليه.

وفي عام ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م نشر حامد أبو درك مقالاً بعنوان: «حفرية موقع الصناعية - تيماء. الأطلال، العدد الثالث عشر، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص ص ٩ - ٢١»، تطرّق فيه لنتائج حفريات الموسم الثاني

في المنطقة الصناعية في تيماء، التي جاء على أثرها كميات من فخار مدين، وتتمثل أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة المعنية بالحصول على تواريخ لمادة عظام حللت بواسطة طريقة كربون ١٤، وأفادت عن تاريخ يرقى إلى ١٣٠٠ قبل الميلاد، كما أعلمت أن الفخار قد يكون محلي الصناعة نظرًا لوجود أفران لشواء الفخار في الموقع .

ونشر عام ١٩٩٢م بيتر بار مقالاً بعنوان : "Qurayya. Anchor Bible Dictionary, vol. 5, 1992, pp. 594-596" عن موقع قُرَيَّة وفيه ناقش الفخار المعني هنا في محاولة لدعم الاتجاه الذي ذكرناه آنفًا بإيراد أدلة مقارنة لم تقدم في العمل الذي سبقت الإشارة إليه، ولكن طبيعة المقال ومكان نشره اقتضت عليه أن لا يفصل في المناقشة .

وفي عام ١٩٩٢م نشر عبدالعزيز بن سعود الغزي مقالاً بعنوان : «تأريخ وتأصيل فخار أواخر العصر البرونزي وأوائل العصر الحديدي في شمال غربي المملكة العربية السعودية . العصور، المجلد الثامن، الجزء الأول، ١٩٩٢م، ص ص ٧ - ٢٥» . وفيه حاول إيجاد طريق مقارنة جديد يعتمد على الاستفادة من المجموعات الفخارية في شبه الجزيرة العربية . وهو يوحي بذلك إلى أنه من المستحسن أنه بدلاً من البحث عن أدلة مقارنة وتأصيله من خارج شبه الجزيرة العربية، أن يبدأ أولاً بالاستفادة مما يوجد في داخل الجزيرة العربية، وإذا تعذر الحال يكون الاتجاه عندئذ إلى المناطق التي تقع خارجها من أجل التأريخ والتأصيل منهجًا صحيحًا تمشيًا مع المنهج الأثري الذي يقتضي انتهاج مسألة القرب والبعد الجغرافي في التتبع .

وخلاصة الدراسات الأثرية التي تم استعراضها أعلاه تفيد أن هناك مادة أثرية فخارية ممتازة لم تبحث من قبل من خلال إنجاز دراسات تفصيلية، كما تفيد أن هناك مصادر للمادة الفخارية متمثلة بالعديد من المواقع الأثرية التي لم يعمل لها أية دراسة ميدانية موجهة حتى حينه .

أما فيما يخص ما درس من المادة الفخارية، فيبدو أن آراء بيتر بار التي طرحها عام ١٩٦٨م قد استحوذت على تأييد، وأصبحت قريبة من الحقيقة، وعليه يجب أن تؤخذ كأساس للدراسات المستقبلة المتعلقة بفخار مدين .

ومن ناحية تأريخ فخار مدين إلى العصر البرونزي، فقد أبدت الدراسات المقارنة التي أجراها روثنبرج وچلاس، والتحاليل التي أجرتها إدارة الآثار والمتاحف السعودية بواسطة طريقة كربون ١٤ لمادة عصام من تيماء تأييدًا مباشرًا له .

ومن ناحية كون الآنية الفخارية منتجة في شمال غربي شبه الجزيرة العربية، فقد أثبتت ذلك التحاليل التي أجريت على مادة الصلصال كما ذكر روثنبرج وچلاس في مقالهما المنشور عام ١٩٨٣م، وتحاليل "Thin-Sectioning" التي نفذتها باحثة في معهد الآثار التابع للكلية الجامعية في جامعة لندن كما ذكر بيتر بار في مقاله المنشور عام ١٩٨٧م، ونتائج حفريات المنطقة الصناعية في تيماء للموسمين الأول والثاني، التي دلت على وجود أفران لشواء وإنتاج الآنية الفخارية، بالإضافة إلى اكتشاف آنية استبعد أن تكون منقولة من مكان آخر نظرًا لعدم صلابتها وضعف قدرتها على تحمل النقل .

وقد يكون من المناسب أن أختم الموضوع بالتذكير أن معلومات المصادر والمراجع التاريخية ذات الصلة بأمة مدين وافرة قياسًا بغيرها من الأمم القديمة . وحيث إن المادة الفخارية التي ناقشتها الأبحاث التي تتبعناها مادة غنية ولم تناقش إلا من خلال منهجية المقالات والتقارير الأثرية التي إما أن تناقش الموضوع بمنظور عام أو بالتركيز على جانب محدد، فإنني أتمنى على إدارة الآثار والمتاحف أن تعمل على إيجاد دراسات بخصوص فخار مدين لأنه يحتمل العديد منها، وسوف يشكل مواضيع لها أهمية محلية ودولية فيما يخص التاريخ القديم، بالإضافة إلى أنه سوف يشكل إسهامًا جديدًا لمن يقوم به .

مكتبة جامعة اليرموك وتجربة التحول من الفهرس البطاقي إلى الفهرس الآلي

يونس أحمد الخاروف
كلية مجتمع إربد للبنات
إربد - الأردن

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تجربة إحدى المكتبات الجامعية العربية في مجال التحول من الفهرس البطاقي إلى الفهرس الآلي ضمن برنامج متكامل للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي ويمهد البحث لهذه التجربة بمدخل نظري عام يوضح مفهوم التحول ومبرراته ومتطلباته ومشكلاته . ثم يعرض تجربة مكتبة جامعة اليرموك في التحول من الفهرس البطاقي إلى الفهرس الآلي من خلال التعرف على الخطوات التمهيدية التي سبقت عملية التحول والمبررات التي تقف وراءها ، والمتطلبات التي تم توفيرها ، ثم المراحل التي مرت بها عملية التحول والمشكلات التي نجمت عنها . وأخيراً يعرض البحث مجموعة النتائج الإيجابية التي أفرزتها التجربة الرائدة في الأردن .

١ - مدخل نظري عام :

١/١ - المكتبات ومراكز المعلومات تواجه التحدي :

التطور والتحول سمتان أساسيتان من سمات العصر الذي نعيش فيه . ولم تكن المكتبات ومراكز المعلومات في أي عصر من العصور بمنأى عن التحولات العلمية والاجتماعية التي تطرأ على المجتمعات . بل ربما كانت من أكثر المؤسسات رغبة في فتح أبوابها أمام التطور . وهذا ما حدث بالفعل في عصرنا هذا عندما فتحت المكتبات أبوابها أمام التحدي الجديد ممثلاً في التقنية وأدواتها المختلفة . فعلى الرغم من أن هذه التقنية كانت وما زالت سبباً رئيساً في أهم المشكلات التي تعاني منها المكتبات وهي مشكلة الانفجار المعرفي وتدفق المعلومات ، إلا أن المكتبات قبلت التحدي واستخدمت التقنية في معالجة هذه المشكلة لأنها لم تعد قادرة على مواجهة التضخم في المعلومات بأساليبها التقليدية اليدوية .

وكان الحاسوب ومازال من أهم مظاهر التقنية الحديثة تأثيراً على المكتبات . ففي الستينات من هذا القرن دخل الحاسوب إلى المكتبات وكانت استخداماته مقرونة بما يطلق عليه الميكنة Mechanization وهي التهجين بين الأعمال اليدوية واستخدام بعض أجهزة العصر . وكان لهذه المدة أهمية بالغة حيث احتوت مرحلة إجراء التجارب والاختبارات الضرورية التي أدت إلى نجاح استخدام الحاسوب في المكتبات فيما بعد .

ثم جاءت أهمّ مرحلة في التنظيم الآلي للوظائف والإجراءات التي تتم في المكتبات ومراكز المعلومات «وهي مرحلة السبعينات التي تميزت بظهور مؤسسات الخدمات الببليوجرافية» .

وشهد العقد الثامن من هذا القرن عدداً من التطورات في مجال استخدام الحاسوب المصغر Micro Computer ، محاولة للوصول إلى نظام الآلية المتكامل Integrated System الذي يشتمل على نظم فرعية لكل

الوظائف والعمليات التي تتم في المكتبات ومراكز المعلومات مثل التزويد والفهرسة والإعارة والتحكم في المسلسلات وضبط عمليات الاستناد وغيرها (١) .

ولعل من أبرز القضايا التي أثارت جدلاً بين المكتبيين في مجال الميكنة قضية تحويل الفهارس البطاقية إلى فهارس آلية وإنشاء قواعد ببليوجرافية متكاملة تكون أساسًا لجميع العمليات الفنية والإدارية في المكتبات (٢) فالفهارس البطاقية كانت ومازالت «العمود الفقري للدخول إلى محتويات المكتبات ومراكز المعلومات بمختلف أنواعها . . . ولكن التطورات الاجتماعية الواسعة في مختلف بلدان العالم وتوسع الجامعات وازدياد أعداد الطلبة والباحثين والأساتذة وزيادة النشر في مختلف مجالات المعرفة ، وبمختلف أشكال الإصدارات أدى إلى توسع هائل في مجاميع المكتبات ومراكز المعلومات يضاف إليه الضغط من قبل القراء للحصول على المعلومات بصورة دقيقة وسريعة ، وكل ذلك قاد إلى التفكير بعجز الفهارس البطاقية» (٣) .

غير أن هناك أسبابًا أخرى عديدة جعلت المكتبات تهتم بالبدء في حوسبة عملياتها الفنية وفهارسها البطاقية قبل أية عمليات أو خدمات أخرى، وتلخص حسو (٤) هذه الأسباب في :

١ - أن الفهارس الآلية تمكن المستفيدين من سرعة الوصول إلى مجموعات المكتبة وبنقاط وصول متعددة، والتعرف على مجموعة أكبر من المصادر المتوافرة لدى المكتبات الأخرى المشاركة في الفهارس الآلية .

٢ - تخفيف الأعباء عن المكتبيين ومعالجة المشكلات التي تواجه المفهرسين أثناء عملية الفهرسة بالطرق اليدوية حيث يمكن الحصول على نسبة كبيرة من القيود الببليوجرافية الجاهزة، التي تتطابق مع التقنيات الحديثة للفهرسة والوصف الببليوجرافي .

٣ - سرعة الحصول على العدد المطلوب من بطاقات الفهرسة حسب الحاجة .

٤ - الاستفادة من ملفات الإسناد في ضبط المداخل الرئيسة بالاتصال المباشر .

٥ - إمكان جعل الفهارس الآلية متاحة للمكتبات أو للمستفيدين في منازلهم .

٦ - الاستفادة من خدمات الفهرسة التعاونية بين المكتبات المشتركة في النظام الآلي .

١ / ٢ - مفهوم التحوّل :

ولكن ماهو مفهوم التحويل ، وما أنواعه ؟

يرى الصوينع (٥) أن إنشاء مراصد المعلومات الببليوجرافية وتحويل الفهارس أو تحويل بطاقات قائمة الرفوف كما يدعى أحيانًا مصطلحات كثيرة ترد في الدراسات الخاصة بالفهرسة وميكنة المكتبات . وجميع هذه المصطلحات حتى الآن لا تعني مفهومًا علميًا مستقرًا وإنما تدل على إجراءات وخيارات وتجارب فنية وإدارية تمت في مكتبات متنوعة واتصفت بالخصوصية حسب طبيعة المكتبة وأهدافها والإمكانات البشرية والمادية المتاحة . ولكنه مع ذلك يعرف التحويل بأنه «عمليات وإجراء نقل محتويات الفهارس من بطاقات أو سجلات تقليدية إلى شكل آلي سواء تم ذلك آليًا أو يدويًا مع ما يصاحب ذلك من دراسات وتخطيط ثم تنفيذه حتى إكمال الميكنة» (٦) .

والتحويل إما أن يكون راجعًا بحيث يشمل التحويل الكامل للسجلات القديمة والمتوافرة بأعداد كبيرة، وإما أن يكون جاريًا بحيث يقتصر على تحويل التسجيلات الحديثة أو الجارية وهذا لا يمثل مشكلة أو مشروعًا حيث يتم دمجه ضمن الإجراءات الفنية المستقرة، وقد يكون التحويل شاملاً بمعنى أنه قد يشمل تحويل بيانات وملفات غير ببليوجرافية تتصل

بنشاطات وأعمال التزويد والإعارة أو الدوريات وغير ذلك مما تتطلبه أنظمة المكتبات المتكاملة (٧) .

١ / ٣ - مبررات التحوّل وأسبابه :

قد يكون لكل مكتبة مبرراتها وأسبابها وأهدافها من وراء تحويل الفهرس البطاقي إلى فهرس آلي، فمكتبة الكونجرس على سبيل المثال بنت قرارها بإغلاق فهرسها البطاقي على نوعين من الاعتبارات :

النوع الأول :

سياسات المكتبة ومشاريعها ويتمثل ذلك في مكننة إجراءات مكتبة الكونجرس وتوسع مشروع مارك MARC ليشمل المواد العلمية بجميع أشكالها، وقرارها الحاسم بتنفيذ قواعد الفهرسة الأنجلو أميركية، الطبعة الثانية AACR - 2

النوع الثاني :

يتمثل في العيوب الملموسة والمتزايدة للفهرس البطاقي وهذه العيوب تمثل أقوى المبررات التي يبرزها المتحمسون للفهارس الآلية في معرض دعوتهم للتخلي عن الفهارس البطاقية . ويلخص مصطفى اعتماداً على Fassana هذه العيوب في النقاط التالية (٨) :

١ - الكلفة المتزايدة للفهرس البطاقي : وتشمل هذه الكلفة الأيدي العاملة وإنتاج البطاقات والفرز والترتيب ومواد التجهيز والصيانة والمكان وتكاليف الصيانة، وهذه كلها تتجه نحو الازدياد كلما زاد حجم الفهرس وتقادم به العمر .

٢ - النمو : فالخاصية الواضحة للفهارس البطاقية في المكتبات الكبيرة هي المساحة الكبيرة التي تحتلها دون وجود أية طريقة عملية لضبط هذا النمو المادي .

٣ - الصيانة : فالفهارس البطاقية عرضة لكل مشكلات التلف الطبيعي نظراً لأن البطاقات مصنوعة من الورق، فمع مرور الزمن تصبح البطاقات هشة وتبدأ بالتلف مع كثرة الاستعمال، كما أن أدراج الفهرس نفسها عرضة للكسر وتتطلب صيانة مستمرة واستبدالاً كاملاً . وكلما زاد عمر الفهرس ونما حجمه أصبحت الصيانة المادية للفهرس البطاقي عاملاً مهماً ينبغي أن يولى أهمية خاصة .

٤ - الأمن : فهناك مشكلات أمنية ناجمة عن الاستخدام المباشر للفهرس البطاقي من جانب المستفيدين دون مراقبة أو إشراف .

٥ - كفاءة الاستخدام : فالزيادة المستمرة في حجم الفهرس البطاقي تؤدي بالتالي إلى صعوبات في الاسترجاع وإلى فساد تدريجي في نوعية المعلومات التوثيقية التي يضمها وإلى زيادة في عدد الأخطاء الترتيبية .

٦ - التعقيد : فلاشك أن الصعوبات السابقة مجتمعة تزيد من تعقيد الفهرس وتؤدي إلى تناقص مستمر في معدل السهولة والمرونة اللتين ينبغي أن يوفرهما الفهرس، إذ يصبح البحث عن مدخل معين مستنفداً للوقت وعديم الجدوى في بعض الأحيان .

١ / ٤ - متطلبات التحول وأساليبه :

تستلزم عملية التحول من الفهرس البطاقي إلى الفهرس الآلي توافر العديد من المتطلبات الأساسية التي ينبغي على المكتبة أن تفكر بها مرات عديدة قبل اتخاذ القرار الحاسم بالتحول، وتلخص حسو هذه المتطلبات في (٩) :

١ - الميزانية الكافية : حيث يتم تحديد احتياجات مشروع التحويل من المخصصات المالية لتغطية تكاليف اقتناء وتركيب الأجهزة والمعدات وما يتعلق بها من التوصيلات الكهربية والتكييف والصيانة وتوفير البرامجيات وتدريب الكادر .

٢ - اختيار الحاسبات : فقد ظهرت أنواع جديدة من المحطات الطرفية المتطورة التي تم تطويعها لغرض معالجة البيانات بمختلف اللغات ومنها العربية .

وأبرز مثال على ذلك حاسبة HP / 3000 التي أنتجتها شركة Hewlett Packard الأمريكية إذ يمكن للوحة المفاتيح الخاصة بها التعامل مع عدة لغات ومنها اللغة العربية، كما أنها تستخدم نظام MINISIS ، وتنفذ كافة الإجراءات المكتبية من تزويد وفهرسة وإعارة وبناء قواعد بيانات، وتتميز بإمكان ربط عدد كبير من المحطات الطرفية بها تصل إلى (٩٢) محطة، ويمكنها العمل بالاتصال المباشر On-Line أو المعالجة بالدفعات Batch System .

٣ – توفير البرامجيات ونظم المعالجة مثل MINISIS أو CDSISIS أو نظام محلي خاص . وهنا يفضل تصميم استمارة عمل خاصة لتخزين المعلومات .

٤ – إعداد المكان المناسب والمواصفات الأخرى .

٥ – توفير ملف إسناد حديث ومتكامل .

٦ – تدريب الكادر البشري الذي سيتولى عملية التحول .

٧ – توجيه المستفيدين وتوعيتهم بعملية التحول تمهيداً لتدريبهم على استخدام الفهرس الآلي وتقبلهم لفكرة التخلي عن الفهرس البطاقي الذي ألفوه لمدة طويلة واستخدام الفهرس الآلي الجديد .

وفيما يتعلق بأسلوب التحول من الفهرس البطاقي إلى الفهرس الآلي، هناك العديد من الاعتبارات الفنية التي ينبغي على المكتبة أن تدرسها قبل اختيار الأسلوب الأفضل منها :

١ – التعرف على الجوانب الفنية الضعيفة في تنظيم مقتنيات المكتبة بحيث تتم معالجتها بخطوات متزامنة مع إجراءات التحويل .

٢ – مدى توافق الفهرسة في المكتبة مع التقنيات الحديثة المعتمدة دولياً أو وطنياً .

٣ – مدى تكامل عناصر الفهرسة في المكتبة .

٤ – مدى توافر قوائم استنادية خاصة لأغراض الضبط الداخلي للمداخل .

٥ – شكل أوعية المعلومات ومدى تنوعها .

٦ – لغة مقتنيات المكتبة، حيث تزيد تكاليف السجلات في لغات أخرى غير اللغة الوطنية .

٧ – كمية التفاصيل الببليوجرافية المطلوبة في السجلات وحدودها ومدى أهميتها لوظائف المكتبة المتنوعة والاحتياجات الحالية والمستقبلية .

٨ – نوع التحويل المطلوب : تحويل راجع وجار أم تحويل جار فقط (١٠) .

أما بالنسبة لأسلوب التحويل الذي ينبغي على المكتبة أن تتبعه وتختاره من بين عدة أساليب فنجد أن هناك العديد من الأساليب التي يمكن اتباعها في عملية التحويل، مع ملاحظة أن بعض المكتبات تتبنى فكرة الازدواجية أي استخدام أكثر من أسلوب، وهذا يعتمد على حجم وإمكانات المكتبة . ومن أشهر الأساليب المعروفة :

١ – نظم معدة محلياً Homegrown Systems : ويتيح هذا الأسلوب للمكتبة الإعداد المحلي لنظام الآلية الذي يستوعب احتياجاتها ، وذلك باقتناء الأجهزة والأدوات Hardware وتصميم البرامج Software التي تتيح تشغيلها واختبار النظام من حيث صلاحيته لأداء المهام المنوطة به .

٢ – النظم الجاهزة تسليم المفتاح Turnkey System : ويتم ذلك عن طريق شراء إحدى النظم الجاهزة أو المتكاملة التي تهدف إلى تسليم نظام متكامل سبق تجربته واستخدامه، وتتوافر هذه النظم إما عن طريق شركات تجارية مثل جيلورد Gaylord أو عن طريق إحدى المكتبات مثل نظام Notis ونظام Dobis / Libis ونظام MINISIS و DCSISIS (١١) .

٣ – استخدام الخدمات التي تقدمها إحدى النظم التعاونية مثل OCLC أو استخدام خدمات الفهرسة التعاونية كمصدر للبيانات الببليوجرافية التي يمكن

معالجتها في نظام حاسوبي داخلي ، مثل نظام MINI MARC في الولايات المتحدة ، ومشروع MARC البريطاني في المملكة المتحدة [١٢] .

٤ - نظام الموردين Vendor Supplied System ويتمثل ذلك في الاشتراك في النظم الآلية التي يوفرها موردو مصادر المعلومات - سواء الكتب أو المسلسلات - بالنسبة للكتب تتوافر خدمات التزويد والفهرسة من مؤسسات بلاكويل Blackwel وبيكر آند تيلور Baker and Taylor أما بالنسبة للمسلسلات فتقوم مؤسسات كل من فاكسون Faxon وايبسكو Ebsco وسويتز Swets بتقديم الخدمات الخاصة بعمليات الاشتراكات والمطالبات [١٣] .

١ / ٥ - بعض مشكلات التحول :

من المتوقع أن تجابه المكتبات أثناء التخطيط لعملية التحول بعض الأسئلة التي تمثل في حد ذاتها مجموعة المعوقات بالنسبة لمشروع التحويل ومن الأمثلة على هذه المعوقات :

١ - كيف نخطط للانتقال من النظام الحالي إلى النظام الجديد ؟ وما هي أفضل الطرق للتعامل مع مشكلة إغلاق الفهارس البطاقية ؟

٢ - إذا قررنا إغلاق الفهرس البطاقي فما هو أفضل البدائل المتوافرة ؟

٣ - إذا كانت الخطة تدعو إلى وجود فهرسين منفصلين خلال المرحلة الانتقالية «الفهرس القديم وفهرس الإضافات الجديدة» فما نوع الرابطة التي ينبغي أن تنشأ بين الاثنين لتسهيل البحث فيهما عن المواد ذات الصلة ؟

٤ - هل سيؤثر القرار المتعلق بمستقبل الفهرس على نوعية الموظفين الذين سيعملون في وحدات الفهرسة ؟

٥ - كيف يمكن معالجة مشكلة اللغة والمواد المكتوبة بألفبائيات مختلفة في أي نظام مقترح (خاصة مشكلة التعريف في اللغة العربية مثلاً) ؟

٦ - ما تأثير إغلاق الفهرس البطاقي على المستفيدين؟ فالتعامل مع فهرسين يؤدي إلى فقدان بعض المعلومات التي يحتاج إليها المستفيد ، وبالتالي إلى عدم الرضى عن الخدمات الاسترجاعية التي يقدمها الفهرس .

٧ - هل تستطيع المكتبة أن تتحمل تكاليف تركيب نظام مباشر وصيانته ؟ فهذه التكاليف كبيرة جداً ولا يقدر عليها سوى المكتبات الكبيرة .

٨ - هل ستشمل عملية التحول تحويل كل القيود القديمة (التسجيلات القديمة) إلى الشكل المقروء آلياً ؟ وهل ستكون المكتبة قادرة على تحمل التكاليف المالية لعملية التحول الراجع والجاري ؟ [١٤] .

٢ - تجربة مكتبة جامعة اليرموك :

٢ / ١ - مكتبة جامعة اليرموك - لمحة تاريخية :

تأسست المكتبة عام ١٩٧٦م ، وتعد ثاني أكبر مكتبة جامعية في الأردن . تخدم المكتبة جميع كليات الجامعة ومراكزها المتخصصة ، ومن أبرزها كليات الآداب والتربية والفنون والاقتصاد والقانون والعلوم والهندسة التطبيقية والشريعة . وتقدم المكتبة خدمات متعددة للمستفيدين مثل الإعارة والاستنساخ والخدمة المرجعية والدوريات والبحث بالاتصال المباشر والبحث في قواعد البيانات المختزنة على الأقراص المتراصة ، والخدمات التوثيقية المختلفة كالميكروفلم والميكروفيش . وتعتمد المكتبة في تصنيف مجموعاتها على تصنيف مكتبة الكونجرس ، وتطبق قواعد الفهرسة الأنجلو أميركية الطبعة الثانية في مجال المعالجة الفنية ، وقد أنهت مشروع الحوسبة الكاملة لعملياتها وخدماتها مع مطلع العام الدراسي ٩٢ / ١٩٩٣م [١٥] .

٢ / ٢ – مشروع حوسبة المكتبة – لمحة موجزة :

مرت عملية حوسبة المكتبة أو استخدام نظام آلي متكامل للمكتبة بثلاث مراحل (١٦) :

١ – المرحلة الأولى (١٩٧٦ – ١٩٨٣م) :

الواقع أن المكتبة في هذه المرحلة انشغلت ببناء مجموعاتها وكوادرها وتقديم الخدمات التقليدية للمستفيدين منها . ولكنها تمكنت في نهاية الفترة من استخدام نظام آلي للدوريات ، وتم مع مطلع عام ١٩٨٤ إدخال البيانات المتعلقة بحوالي ٢٤٠٠ دورية ، وكانت النتائج الإيجابية المباشرة لهذا الإدخال ولاستعمالات الحاسوب ما يلي :

أ – الاستغناء عن فهرس البطاقات الخاص بالدوريات Cardex وضبط الأخطاء التي قد تنجم عن العمل اليدوي .

ب – سهولة إدخال المعلومات واسترجاعها عن كل دورية .

ج – سرعة استخراج المعلومات عن الدوريات .

د – سهولة حصر الدوريات ذات الموضوع الواحد .

هـ – سهولة حصر الدوريات التي تشترك فيها المكتبة من خلال الناشرين أو الموزعين .

و – سهولة إعداد قوائم بالدوريات حسب الموضوع أو مكان النشر (١٧) .

٢ – المرحلة الثانية (١٩٨٤ – ١٩٨٩م) :

يمكن القول إن هذه المرحلة تحضيرية للمرحلة الثالثة ، حيث شهدت إعداد دراسة تفصيلية حول إمكان استخدام الحاسوب في أعمال المكتبة ، وعقد لقاءات مع المسئولين في مركز الحاسوب بالجامعة وتشكيل فريق عمل مشترك بين الجانبين للاطلاع على تجارب المكتبات الأخرى في الأردن في مجال الحوسبة . كما شهدت هذه المرحلة مشاركة مكتبة جامعة اليرموك في اجتماعات اللجنة المكلفة بوضع نظام وطني للمعلومات . إلا أن أهم خطوة خطتها المكتبة بعد مشاورات ودراسات مفصلة هو قرارها النهائي باستخدام نظام MINISIS كنظام معلومات آلي للمعالجة الفنية .

٣ – المرحلة الثالثة (١٩٩٠ – ١٩٩٣م) :

وقد شهدت هذه المرحلة القيام بالخطوات اللازمة لوضع مشروع حوسبة المكتبة موضع التنفيذ .

٢ /٣ – مبررات التحول :

مما لا شك فيه أن المبررات العامة للتحول الكامل نحو الآلية في المكتبة تصلح أن تكون مبررات خاصة للتحول في مجال الفهرسة ، والواقع أن هناك أربعة أنواع من المبررات التي يمكن تقديمها في هذا المجال (٥) :

١ – مجاراة عملية الحوسبة الكاملة وما يتبع ذلك من السرعة والتدقيق واختصار الجهد .

٢ – السبب الاقتصادي وهو تقليل التكلفة المالية على المكتبة والمكتبات المرتبطة بها ، مثل إلغاء البطاقات ، وصناديق الفهرسة ، وجهد الترتيب ، وسرعة إصلاح الخلل ، ومنع الازدواجية . . . إلخ .

٣ – إضافة مداخل جديدة للبحث .

٤ – التخلص من عيوب الفهرس البطاقي المعروفة ، ومحاولة الاستفادة الكاملة من الحوسبة في مجالات :

أ – البحث السريع المباشر في قواعد البيانات بالمكتبة .

ب – إضافة أو تعديل أو تغيير أو حذف أية بيانات تحول والسرعة المطلوبة .

ج – تدقيق الكتب الجديدة ومراجعتها على ما هو موجود بالمكتبة للتأكد من عدم اقتنائها سابقًا .

د – عمل قوائم ببليوجرافية خاصة بأي موضوع ، وطباعتها مباشرة .

هـ – عمل فهارس بطاقية أو مطبوعة في أي وقت وبسرعة متناهية .

و - الاعتماد على عدد أقل من العناصر البشرية المدربة والمؤهلة للعمل .

ز - ضمان دقة العمل وتكامله .

٢ / ٤ - متطلبات التحوّل وأسلوبه .

٢ / ٤ / ١ - متطلبات التحول :

أدركت المكتبة منذ البداية أنه لابد من توفير المتطلبات الأساسية لعملية التحول، ولعل المرحلة الثانية كانت كافية لوضع الأساسيات اللازمة للعملية حيث :

أ * تم إقناع إدارة الجامعة والمسئولين في الإدارة المالية بتخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع ، وخاصة ما يتعلق منه بشراء الأجهزة والمعدات والبرامجيات ، وتدريب الكادر البشري وإعداد المكان المناسب وغير ذلك .

ب * توفير أجهزة الحاسوب وغيرها من الأجهزة الطرفية : ففي الوقت الذي كان فيه فريق العمل مشغولاً بوضع مواصفات قواعد البيانات الأساسية للمكتبة ، قامت إدارة المكتبة بعد التنسيق مع مركز الحاسوب بالجامعة بشراء جهاز الحاسوب (Hardware) وبعض الأجهزة الطرفية من الشاشات (Ter-minals) وطابعات (Printers) ففي منتصف عام ١٩٩٠م تم الاكتفاء بشراء جهاز حاسب صغير من نوع HP3000 وخمس طرفيات من نوع (HP) تم استبدال جهاز الحاسوب خلال عام ١٩٩١م بجهاز أكبر من نوع HP 3000922 LX كما أضيفت بعض الأجهزة الطرفية حسب متطلبات الخطة (١٨) .

ج * اختيار نظام مينايسيز MINISIS المتكامل لإجراء عملية التحول داخل المكتبة ، وبواسطة مدخلين من موظفي المكتبة أنفسهم بعد القيام بعمليات التدريب الكاملة ، وقد تم اختيار هذا النظام لعدة أسباب (١٩) :

١ - يسمح هذا النظام بإنشاء قواعد البيانات وإدارتها دون الحاجة إلى برمجة خاصة ، ويعتمد على أسلوب التخاطب المباشر مع الحاسوب باللغة التي يختارها المستعمل .

٢ - النظام متاح حالياً باللغتين العربية والإنجليزية ، كما يمكن تنفيذ النظام بأكثر من لغة في الجهاز نفسه ، وفي الوقت نفسه .

٣ - يدعم نظام مينايسيز مفهوم قاعدة البيانات المتكاملة بحيث تكون المعلومات المشتركة متاحة لأكثر من مستفيد في الوقت نفسه .

٤ - يحقق عدة فوائد في آن واحد منها :

أ - تقليص التكرار في خزن البيانات نفسها .

ب - ضمان تعديل وتحديث كل الملفات الآلية للنظام عند تعديل أو تحديث أحدها .

ج - سهولة إنشاء قواعد البيانات .

د - طباعة البيانات وعرضها بأشكال مختلفة .

هـ - فرز البيانات وترتيبها باستعمال عدة مفاتيح فرز .

و - توزيع البيانات وتبادلها مع جهات خارجية حسب مواصفات أيزو الدولية أو حسب أشكال تعمل بها أغلب الأجهزة المتوافرة في العالم .

وهناك ميزتان مهمتان للنظام في مجال الفهرسة هما :

٥ - يعمل ضمن النموذج العلائقي Relational Model حيث يمكن خلق قاعدة تتضمن عدة حقول ، ثم تنقسم هذه القاعدة إلى عدة قواعد لا تزيد على ثماني قواعد، وكل قاعدة تتكون من مجموعة من الحقول الموجودة في القاعدة الأم . ويمكن لأكثر من قاعدة أن تحتوي على الحقل نفسه ، وبذلك يتم توحيد الحقول المشتركة وعدم تكرارها في كل قاعدة .

٦ - يتعامل مع قيود متغيرة الطول ، ويوجد حقل لكل قيد يغطيه النظام ، يتضمن الرقم التسلسلي الداخلي للقيد ، وهو رقم فريد وبواسطته يمكن استرجاع أي قيد، والغرض منه هو للاستخدامات الداخلية للنظام . ويتضمن كل حقل ثلاثة معرفات identifiers هي :

– Tag : ويمثل بحرف واحد باستثناء الحرف Y يتبعه ثلاثة أرقام .

– Mnemonic : وهو اسم مختصر للحقل .

– Field Name : ويمثل اسم الحقل كاملاً ، ويظهر على الشاشة عند عملية الإدخال للبيانات ويتألف من ٣٤ رمزًا ضمنها الأرقام والرموز والفراغات مثلاً : Personal - name(٢٠) .

د * تصميم استمارة خاصة لإدخال البيانات وتخزينها .

وحيث إن الحوسبة ليست خاصة بعمليات الفهرسة فقط بل تشمل التزويد والإجراءات الأخرى ، فقد صممت استمارة موحدة للبيانات يقوم الموظفون المختصون في الأقسام المختلفة بتعبئتها كل حسب اختصاصه وتنقسم الاستمارة كما يتضح من تصميمها إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول : يضم بيانات خاصة بقاعدة التزويد Aquisition Database وتشمل العناصر اللازمة لكل من التزويد والفهرسة والتصنيف (انظر الملحق رقم ١) .

القسم الثاني : يضم بيانات قاعدة المعالجة Process Database .

هـ * وضع مواصفات قواعد البيانات الأساسية :

بعد الدراسة التفصيلية للنظام اليدوي والجوانب الوظيفية للنظام المقترح، تم وضع مواصفات قاعدة البيانات الأساسية الرئيسة الخاصة بالتزويد والفهرسة وتعرف هذه القاعدة باسم (YLIS) وهي اختصار Yarmouk library Information System . ويتفرع عن هذه القاعدة الرئيسة قواعد بيانات فرعية منها :

– قاعدة بيانات طلبات الكتب، وتعرف بقاعدة Order

– قاعدة بيانات الكتب المستلمة ، وتعرف بقاعدة Aquis .

– قاعدة بيانات الكتب المصنفة ، وتعرف بقاعدة Process .

و * تجهيز المكان المناسب للأجهزة والمعدات وربطه بإدارة الحاسب الإلكتروني بالجامعة ، وبكليات وعمادات الجامعة المختلفة ، وبالتالي ربطه بالأقسام المختلفة داخل المكتبة لتكوين شبكة داخلية .

ز * تدريب الكادر البشري المكلف بتنفيذ عملية التحول الآلي ، سواء من سيقومون بإدخال البيانات أو موظفو المكتبة الآخرون ممن لهم علاقة مباشرة بالعملية ، ولذلك قامت إدارة المكتبة بالتنسيق مع مركز الحاسب الآلي في الجامعة ودائرة التعليم المستمر بعقد العديد من الدورات في هذا المجال مثل :

– دورة بلغة بيسك لجميع العاملين في المكتبة .

– دورة ميناييسز لجميع العاملين في المكتبة .

– دورة ميناييسز متقدمة لرؤساء الأقسام في المكتبة .

وفي الوقت نفسه تم إعداد دليل حول تطبيقات ميناييسز في المكتبة تم توزيعه على العاملين فيها ، لتمكينهم من استخدام هذا النظام بسهولة ويسر . كما قامت المكتبة – بعد سلسلة الدورات المشار إليها أعلاه – بأربع دورات تطبيقية حول هذا النظام لبعض العاملين فيها وبخاصة أولئك الذين تقتضي طبيعة عملهم التعامل مع جمهور المستفيدين .

ح * توعية المستفيدين بعملية التحول الآلي من خلال :

أ – تدريب مجموعة من موظفيها على عمليات البحث الآلي واستخدام الطرفيات تمهيداً

للقيام بعمليات تدريب المستفيدين على استخدام الفهرس الآلي .

ب - إعداد اللوحات الإرشادية التي توضح خطوات استخدام الفهرس الآلي الجديد، وتثبيت هذه اللوحات بالقرب من الطرفيات لتسهيل مهمة الاستخدام والبحث .

ج - القيام بحملة توعية واسعة النطاق في كليات الجامعة ومراكزها المختلفة لشرح أبعاد عملية التحول ، وأهدافها ، وتهيئة أذهان المستفيدين لمزايا عملية التحول وفوائدها بالنسبة لهم .

٢ / ٤ / ٢ أسلوب التحول ومراحله :

اختارت المكتبة أسلوب الاعتماد على أحد النظم الجاهزة مع تدريب كوادرها الفنية على إدخال البيانات وتخزينها، بحيث تظل عملية التحول خاضعة لإشراف المكتبة مع الاستفادة من خبرات الفنيين العاملين في مركز الحاسب بالجامعة لحل المشكلات التي قد تنشأ أثناء الإدخال .

وقد بدأت المكتبة منذ شهر آب عام ١٩٩٠م بوضع خطة محددة لعملية إدخال جميع مواد المكتبة ، كما قامت بوضع آلية لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ .

وتضمنت الخطة العناصر التالية :

أ - المواد المطلوب إدخالها :

- ١٥٠,٠٠٠ مادة كانت متوافرة في المكتبة عند البدء بعملية الإدخال .
- ٢٥,٠٠٠ مادة من المتوقع وصولها إلى المكتبة خلال العامين الدراسيين ١٩٩٠ - ١٩٩١ و١٩٩١ - ١٩٩٢م.
- مجموعة المواد المطلوب إدخالها بموجب الخطة ١٧٥,٠٠٠ مادة على الأقل .

ب - المدة المحددة لاستكمال الإدخال :

- تبدأ عملية الإدخال بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٠م وتنتهي ١٥/٨/١٩٩٢م فتكون المدة المحددة لاستكمال الإدخال هي ٢٤ شهراً .

ج - معدلات الإدخال :

معدل الإدخال اليومي لمدخل البيانات هو ٥٠ تسجيلة (قيد) كحد أدنى ، فيكون معدل الإدخال السنوي بعد حذف الإجازات السنوية والمرضية والأعياد والعطل الرسمية هو ١١,٠٠٠ تسجيلة .

د - آلية تنفيذ الخطة :

للمباشرة بعملية الإدخال واستكمالها في الموعد المحدد، تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل :

المجموعة الأولى :

تتولى مهمة إدخال المواد المكتبية التي فهرست وصنفت سابقًا والبالغة ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ مادة ، وقد اعتمدت بطاقة رقم الطلب Shelf List لإدخال هذه المواد على قاعدة البيانات الفرعية Process .

المجموعة الثانية :

وتتولى مهمة إدخال المواد المكتبية التي تصل إلى المكتبة حديثًا حيث تستكمل عملية إدخال هذه المواد بعد مرورها في ثلاث مراحل :

- مرحلة الطلب : حيث يتم إدخال البيانات الخاصة بهذه المرحلة على قاعدة البيانات الفرعية Order التي تعطي بدورها رقمًا تسلسليًا داخليًا ISN لكل وثيقة .
- مرحلة وصول المواد التي طلبت سابقًا إلى المكتبة : حيث يتم إدخال البيانات الخاصة بهذه المرحلة على قاعدة البيانات الفرعية (Aquis) بعد أن يتم طلب رقم التسلسل الداخلي للوثيقة .
- مرحلة الفهرسة والتصنيف : حيث يتم إدخال البيانات الخاصة بهذه المرحلة على قاعدة البيانات الفرعية Process ، وذلك بالاعتماد على نموذج Worksheet الذي سبق للمفهرس أن قام بتعبئته وتسليمه إلى مدخل البيانات .

المجموعة الثالثة :

ومهمتها تدقيق المواد التي أدخلت بياناتها أولاً بأول، وذلك للتأكد من دقة البيانات وصحتها وتصحيح الأخطاء إن وجدت ، ومما لاشك فيه أن مهمة هذه المجموعة كانت على جانب كبير من الأهمية ، لأن وجود أخطاء في بيانات أية تسجيلة أو وثيقة سيؤدي إلى صعوبة في استرجاعها أثناء عملية البحث .

وقد سارت عملية الإدخال كما خطط لها بعد أن ذلل الفنيون في مركز الحاسب بالجامعة بعض الصعوبات التي واجهت العملية . واستكمل إدخال مواد المكتبة البالغ عددها ١٧٥,٠٠٠ مادة في ١٥/ ٩/ ١٩٩٢م أي مع بداية الفصل الأول من العام الدراسي ٩٢ - ١٩٩٣م. وبذلك تكون المكتبة قد مارست عملية تحويل كاملة للقيود القديمة، وهو ما يسمى بالتحويل الراجع ، وتابعت التحويل الجاري لكل ما يرد حديثًا إلى المكتبة .

٢ /٥ مصير الفهرس البطاقي للمكتبة بعد استكمال عملية التحول :

كان على المكتبة أن تتخذ قراراً حاسماً بشأن الفهرس البطاقي القديم ، ولم يكن أمامها سوى خيارين :

الأول : إغلاق الفهرس البطاقي نهائيّاً ، والاعتماد على الفهرس الآلي .

الثاني : الاستمرار في استخدام الفهرس البطاقي جنبًا إلى جنب مع الفهرس الآلي ، مع عدم إضافة بطاقات جديدة إلى الفهرس البطاقي بعد تاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٩٢ .

ويبدو أن المكتبة اختارت البديل الثاني لعدة أسباب :

أ - عدم توافر الطرفيات بشكل كاف ، إذا لا يتوافر في قاعة الفهارس غيرُ خمس طرفيات لاستخدام المستفيدين، وهذا العدد لا يتناسب مع عدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة .

ب - عدم مفاجأة المستفيدين ومعظمهم يجهل استخدام الحاسوب والبحث الآلي المباشر بالتطور الجديد، وإعطائهم مدة كافية للتعود على الفهرس الجديد والبحث فيه .

ج - اختبار قدرة الفهرس الجديد على الاستجابة لاحتياجات المستفيدين والتأكد من صحة الإدخال وعدم وجود أخطاء كبيرة ، ولا سيما في مجال البحث والاسترجاع .

د - توفير أكثر من أداة للمستفيدين في عمليات البحث والاسترجاع خاصة أن الكثير من الطلبة الجدد يفضلون استخدام الفهرس البطاقي نظراً للفجوة التقنية التي تفصلهم عن الحاسوب.

٢ /٦ مشكلات التحول :

لابد هنا من تسجيل بعض المشكلات التي بدأت تظهر باستخدام هذا النظام ، وخاصة أثناء عملية استرجاع المعلومات للباحثين .

١ - مطابقة رقم تسلسل وثيقة لرقم تسلسل وثيقة أخرى .

٢ - عدم وجود بطاقات لمواد مكتبية موجودة في المكتبة، وقد قام الباحث شخصياً بالتأكد من هذه المشكلة من خلال البحث أولاً في الفهرس البطاقي تحت موضوع معين ثم البحث في الفهرس المقروء آليّاً تحت الموضوع نفسه وكانت النتيجة أن الفهرس الآلي لا يعطي سوى عدد قليل من المواد بالمقارنة مع عدد المواد الموجودة فعلاً في الفهرس البطاقي .

٣ - وجود بطاقات لمواد مكتبية غير موجودة في المكتبة ولعل السبب في بروز هاتين المشكلتين يعود إلى اعتماد المكتبة في عملية الإدخال على بطاقات قائمة الرفوف Shelf List مع ما تتضمنه القائمة من أخطاء وتصحيحات قد مورست من قبل المفهرسين السابقين دون أن تعدل على الرفوف ، كما أن ممارسة المكتبة لعمليات الاستبعاد والتعشيب دون

سحب بطاقات الكتب المستبعدة أدت بدورها إلى وجود مواد لها بطاقات في الفهرس ولكنها غير موجودة في المكتبة .

وهذا يدل بوضوح على أن المكتبة لم تمارس أي نوع من أنواع المراجعة والضبط للبطاقات في قائمة الرفوف قبل البدء بعملية التحول، يضاف إلى ذلك أنها لم تقم بعمليات تصحيح وتعديل لرءوس الموضوعات والمداخل حيث تعاني فهارسها من الكثير من الأخطاء في هذا المجال ، ويبدو أن عامل السرعة في الإدخال كان له أثره الواضح على وجود نسبة لابأس بها من الأخطاء .

٤ – اتضح من خلال عملية البحث والاسترجاع بواسطة الفهرس الآلي أن المكتبة لم تقم بحل العديد من المشكلات اللغوية التي تؤدي إلى تقليل نسبة الاستدعاء والتحقيق، فعدم استخدام (ال) التعريف مثلاً قد يؤدي إلى عدم ظهور أية مادة لمؤلف معين .

٥ – لاحظ الباحث أن كثيراً من المستفيدين يلجأون إلى موظفي قسم الفهارس عند استخدامهم للفهرس الآلي رغم وجود تعليمات واضحة تبين كيفية استخدام الفهرس . وقد تبين أن الطلبة لا يجيدون عملية استخدام روابط البحث التي تمكنهم من ربط المؤلف بالعناوين أو المؤلفين بالموضوعات أو ربط الموضوعات ببعضها من خلال الروابط المستخدمة في النظام الاسترجاعي .

٢ / ٧ ماذا حققت مكتبة جامعة اليرموك من خلال التحول ؟

لاشك أن هناك في المقابل مجموعة من النتائج الإيجابية على صعيد الفهرسة نجملها في النقاط التالية :

١ – تحويل فهرس المكتبة إلى قاعدة بيانات، بحيث يمكن الاستفادة منها لأغراض متعددة في استرجاع المعلومات سواء من جانب القراء أو العاملين في المكتبة .

٢ – تحويل الإجراءات اليدوية المتبعة في عمليات التزويد والفهرسة إلى عمليات تستند إلى نظام للمعلومات يوفر سهولة التعامل مع أية بيانات موجودة أو إضافة أية بيانات جديدة .

٣ – توفير حد أعلى من السرعة والدقة في استرجاع المعلومات الخاصة بمقتنيات المكتبة عن طريق توفير الأجهزة الطرفية داخل المكتبة وخارجها .

٤ – تقديم خدمات معلومات لم تتمكن المكتبة من تقديمها بالمستوى المطلوب نتيجة كلفتها، أو لعدم مرونة النظام اليدوي لاستيعابها، مثل استرجاع المعلومات بطرق غير تقليدية . وإعلام المستفيد بوضع الكتاب . . . إلخ .

٥ – تمكين المكتبة من إقامة شبكات المعلومات التالية :

أ – شبكة المعلومات الداخلية : وتتمثل في ربط الكليات والمراكز العلمية بالجامعة بقواعد بيانات المكتبة المركزية .

ب – شبكات المعلومات الوطنية والإقليمية : وذلك بإدراج قواعد بيانات مكتبة جامعة اليرموك على البحث المباشر في شبكات مستخدمي نظام مينايسيز ، سواء الوطنية منها أو الإقليمية . وفي هذا المجال فإن مكتبة جامعة اليرموك ترتبط مع كل من مكتبة مؤسسة عبدالحميد شومان، ومكتبة مجمع اللغة العربية الأردني ، ومكتبة جامعة بير زيت ، ومنظمة الصحة العالمية بعمان، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة .

٦ – تقدم مكتبة جامعة اليرموك لمكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية خدمة الاستفادة من قاعدة بياناتها، وخاصة في مجال الحصول على أرقام التصنيف ورءوس الموضوعات للكتب نفسها التي تقتنيها مكتبة جامعة العلوم، وهذا ما يسمى بنظام المستفيد عن بعد Remote User

المراجع والهوامش

* مقابلة مع عوض عثامنة رئيس قسم الفهرسة والتصنيف بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٩٣م .

1 - Horny, Kaven L. Automation : the context and potential in : Library technical services : operations and management/ Edited by Irene P. Godden .- Ori and, FL : Academic press, 1984 . p43 .

٢ - الصوينع ، علي السليمان «ميكنة فهارس المكتبات» .- مكتبة الإدارة .- مج١١، ع٣ (١٩٨٤م) .- ص٦- ٣١.

٣ - محسن ، صباح رحيمة «التكنولوجيا الحديثة وأثرها على فهارس المكتبات» .- التوثيق الإعلامي .- مج٣، ع١ -٢ (١٩٨٤م) .- ص٣٢ - ٤٥ .

٤ - حسو ، باسمة أيشو مقدسي . تحويل الفهرس البطاقي للمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية إلى فهرس آلي : دراسة جدوى .- رسالة ماجستير غير منشورة .- بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠م .- ص٤٦ .

٥ - الصوينع ، علي السليمان «ميكنة فهارس المكتبات» .- ص٧.

٦ - المرجع السابق .- ص٧.

٧ - المرجع السابق .- ص٧.

٨ - مصطفى ، سليمان حسين «نظم الاسترجاع المباشر ومستقبل الفهارس البطاقية : دراسة لمشكلات التحول من النظام التقليدي للفهرسة إلى النظام الآلي المباشر .- المجلة العربية للمعلومات .- مج٩، ع١ (١٩٨٨م) .- ص٢٤ - ٤٦ .

٩ - حسو ، باسمة ايشو مقدسي . تحويل الفهرس البطاقي للمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية إلى فهرس آلي .- ص٨٧ .

١٠- الصوينع ، علي السليمان «ميكنة فهارس المكتبات» .- ص٧.

١١- حمدي ، محمد نبيل . الفهرسة الآلية للوثائق الطبية في : نظم وخدمات المعلومات الطبية / تحرير شوقي سالم ... (وآخرين) .- الكويت : المركز العربي للوثائق ، ١٩٨٧م .

١٢- تيد ، لوسي : مقدمة إلى نظم المكتبة المبنية على الحاسوب/ تاليف لوسي أ . تيد ؛ ترجمة محمود أحمد أتيم .- عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٨٥م .- ص١٨٤ .

١٣- حمدي ، محمد نبيل . الفهرسة الآلية للوثائق الطبية .- ص٦٩ .

١٤- مصطفى ، سليمان حسين «نظم الاسترجاع المباشر ومستقبل الفهارس ...» ص٣٢ .

١٥- معلومات مستقاة من إدارة المكتبة مباشرة .

١٦- السوطري ، علي . نظام المعلومات الآلي في مكتبة جامعة اليرموك / إعداد علي السوطري ، عوض عثامنة (بحث غير منشور) .- ١٩٩٣م . ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية الثالثة عن مؤسسات المعلومات في الوطن العربي حاضرها ومستقبلها: ٨ - ٩ / ١٢ / ١٩٩٣م (بغداد) .

١٧- منصور ، فاروق . «استخدام الحاسوب في مكتبة جامعة اليرموك .- رسالة المكتبة .- مج٢٢، ع١ ، ع٢ (آذار / حزيران ١٩٨٧م) .- ص٢٤ - ٢٨ .

١٨- السوطري ، علي . نظام المعلومات الآلي في مكتبة جامعة اليرموك .- ص٩ .

١٩- المرجع السابق .- ص٥ .

٢٠- حسو ، باسمة أيشو مقدسي . تحويل الفهرس البطاقي للمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية إلى فهرس آلي ... .- ص٨٧ .

الإبداع الزراعي في بدايات العالم الإسلامي

انتشار المحاصيل والتقنيات الزراعية ما بين عامي ٧٠٠ - ١١٠٠م لأندريو واطسون

عبدالإله أحمد نبهان
كلية الآداب
قسم اللغة العربية
جامعة حمص - سورية

واطسون ، أندريو / الإبداع الزراعي في بدايات العالم الإسلامي ... ؛ تأليف أندريو واطسون ؛ ترجمة أحمد الأشقر ؛ مراجعة محمد نذير سنكري .- دمشق : منشورات جامعة حلب - معهد التراث العلمي العربي ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .- ٤٥٤ص .

[إذا لم يزرع الفلاح فإن البناء لا يبني والنساج لا ينسج «ابن وحشية»]

من الكتب المهمة التي أصدرها معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب كتاب الإبداع الزراعي الذي آثرنا أن نجعله موضوع تعريفنا ، وذلك لطرافته في بابه ، واتساعه في موضوعات بحثه ، ولأنه كتاب صالح للمختصين في ميدان الزراعة ، كما هو صالح لغيرهم من هواة تاريخ الحضارة عمومًا ، وتاريخ حضارة الأمة العربية خصوصًا ، لذلك كان اختياري له لأني رأيت أن نعرف شيئًا عن تاريخ الإبداع الزراعي ومتعلقاته مما عرفته أرضنا العربية منذ آلاف السنين .

قسم الكتاب إلى أربعة أقسام ، وسم القسم الأول بعنوان : «التسلسل الزمني للانتشار» واشتمل على خمسة عشر فصلاً ، ووسم الثاني بـ«معابر الانتشار» واقتُصر فيه على فصل واحد . أما القسم الثالث فوسم بـ«وسائل الانتشار» واشتمل على ستة فصول . وتناول القسم الرابع أثر النباتات الجديدة في الاقتصاد واشتمل على فصلين ، وأما الخامس فتحدث فيه المؤلف عن القرون اللاحقة واشتمل على فصل واحد .

وجاء ترتيب الفصول متواليًا من الأول حتى الخامس بعد العشرين ، ولم يؤثر تقسيم الكتاب إلى أقسام على توالي أرقام الفصول بحيث يمكننا القول : إن الكتاب جاء في خمسة أقسام أو في خمسة وعشرين فصلاً متتالية .

* أما الفصل الأول فهو المقدمة ، كما أنه تأسيس وإجمال لما ورد في الفصول التالية ، وفيه تحدث المؤلف عن حديث متلبّس بالغموض يرد في الكتب القديمة عن نباتات لم تكن معروفة في الأزمنة السابقة للإسلام ثم عرفت ، وعن محاصيل انقرضت ولم تعد تزرع في الأقاليم التي كانت فيها شائعة ، وقد بات من المجمع عليه أنّ وجه الريف قد تغيّر كثيرًا عمّا كان عليه في الأزمنة القديمة ، وبدءًا من القرن العاشر الميلادي ، ولا سيما أنهم لاحظوا نموّ عدد من النباتات التي لم تكن معروفة من قبل ، أو كانت المعرفة بها ضئيلة قبل الإسلام ، ويبدو أن عدد تلك السلالات كان كبيرًا جدًا ، مما يشير إلى أنّ كثيرًا من السلالات

النباتية القديمة والجديدة أخذت تزرع في العهود الأولى للعالم الإسلامي.

ومن أمثلة ذلك أن الجاحظ ذكر أن «٣٦٠» نوعًا من التمور كانت موجودة في سوق البصرة . كما ذكر مؤلف آخر «٧٨» نوعًا من العنب و (١٦) صنفًا من المشمش، ومن المؤكد أن النباتات المفيدة المتاحة للمزارع والمستهلك قد ازداد كثيراً في القرون الأولى للإسلام، وتمّ ذلك بانتشار النباتات الجديدة، وبتطوير السلالات الجديدة للنباتات أيضًا .

وقد جاء هذا الكتاب «الإبداع الزراعي» ليتتبع عن قرب حركة ثمانية عشر نباتًا من تلك النباتات الجديدة، سبعة عشر نباتًا منها يقع في دائرة المحاصيل الزراعية الغذائية، ومحصول واحد لإنتاج الألياف وهو القطن، وذلك بدءاً من بقاع إنتاجها الأصيلة، ومرافقًا لها حتى وصولها إلى العالم الإسلامي، ثم إلى ما وراء هذا العالم .

إنّ ثمرة هذه الدراسة كانت بناء تصور شامل لإقليم كبير مُوحّد الثمر لثلاثة قرون أو أربعة، قابلاً قبولاً غير عادي استقبال كل ماهو جديد، كما كان قادراً على نقل المستجدات ونشرها، وكانت النتيجة النهائية لهذه العملية الطويلة ظهور حضارة تحمل طابع الجدّة فوق جزء كبير من سطح الأرض، وتتكون من عناصر هي في معظمها عناصر أصيلة، ولقد أسهمت المحاصيل التي انتشرت في ذلك الوسط إسهامًا مركزيًا في تطوير زراعة أكثر وأغزر إنتاجًا، وكانت بهذا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات المهمة التي حصلت في الاقتصاد الإجمالي . وقد كانت هناك تأثيرات متبادلة بين قطاع التجارة والزراعة والسكان والصناعة أيضًا، وكان التفاعل المتبادل بين قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية شائعًا كثيراً وشديداً جداً، حتى كان يبدو أنه من غير الممكن الفصل بين الأسباب والنتائج ؛ فالنمو السكاني مثلاً كان ينظر إليه أحيانًا على أنه سبب من أسباب رفع قدرة الزراعة الإنتاجية، وكان ينظر إليه أحيانًا أخرى على أنه نتيجة لتلك القدرة الإنتاجية العالية في الزراعة، ويبدو أن هذه العوامل كان يؤثر أحدها في الآخر في آن واحد .

وذكر المؤلف أن المصادر الإسلامية قدمت معلومات ثمينة جداً لدراسة النباتات، وأنها ألقت كثيراً من الضوء على عملية انتشار النباتات التي ظلّت حتى أيامنا مجهولة، ومع ذلك فإن الدراسات الحديثة بما توافر لها من وسائل تقدّم نتائج موثوقًا بها في هذا المجال، ومع ذلك فإن ما هو مجهول لايزال كبيراً . إن بعض النباتات التي تزرع منذ آلاف السنين لم يُعرف أصلها البريّ حتى الآن . وربما كانت بعض الأصناف البريّة الحالية ليست إلا أصنافًا هاربة من الزراعة أو أنها مستوردة .

ويردّ المؤلف مزاعم بعض الباحثين الذين ذهبوا إلى أن الفتح العربيّ قد أسهم في تخلف الزراعة والريّ، فنسبوا كلّ ما في هذه البلاد إلى الرومان، ورأى أن مثل هذه الآراء هي مجرّد ميول شخصيّة يجب تجاوزها في البحوث الجادّة، لأن أولئك البداة الذين أشار ابن خلدون إلى قيامهم بالتخريب قد تمّ كبح جماحهم، ولم يستطيعوا الوقوف في طريق التعاون المثمر بين الناس، وقد استورد الحكامُ النباتات لحدائقهم، وقام المستشارون بإنعاش الريف والعمل على ازدهاره، ورأى رجال القانون أن التقاليد المشروعة هي مالاءمت الحاجة إلى توسع القطاع الزراعي وتطوره، أما علماء النبات فقد درسوا النباتات، وألفوا الكتب في النباتات المنتشرة في طول العالم الإسلامي وعرضه، كما ألف علماء الزراعة مجموعة ثرية من الكتب الزراعية، كما

كتب الجغرافيون عن الزراعة في الأقاليم التي زاروها، وقام الفلاحون ومالكو الأراضي الزراعية بإجراء التجارب على المحاصيل الجديدة، زد على ذلك كله ما ورد في كتب الأدب وأشعار الشعراء عن الفواكه والخضار.

* تلا ذلك أربعة عشر فصلاً، خُصّ كل فصل بالبحث في نبات معين، وهذه الفصول هي:

١ - الذرة البيضاء (الرفيعة) Sorghum bicolor (L) Moench وهي بالعربية: ذرة، دره، جاورس هندي، جاورش.

٢ - الرزّ الآسيوي «رُز، أرزّ، أُرز» .Oryza Sativa L

٣ - القمح الصُّلب (القاسي، الذكَر) -Triticum Durum Desf بالعربية «قمح، حنطة، بُرّ».

٤ - قصب السكر .Sa ccharum offisinarum L بالعربية «قصب السكر، قصب فارس، قصب حلو، قصب هندي».

٥ - قطن العالم القديم .Gossypium Arboreum L
Gossypium Herbaceum L.

وبالعربية: قطن، كرباس، عطب، كرسف.

٦ - الحمضيات:

- النارنج .Citrus Aurantium L
- لَيْمون، ليمو .Citrus Limon L
- ليم، ليماء، لوميا Citrus Aurantifolia Swing
- الكبّاد .Citrus Grandis L

٧ - الموز .Musa Sapientum L
موز الجنة .Musa Paradisiaca L

وبالعربية؛ موز، طلح منضود.

٨ - شجرة جوز الهند .Cocos Nucifera L
بالعربية: جوز هندي، نارجيل.

٩ - البطيخ الأحمر Citrullus Vulgaris Schrad = C. Lanatus (Thamb) Mansf.

بالعربية: بطيخ، بطيخ هندي، بطيخ السند، بطيخ أخضر، بطيخ أحمر، الخربز، دلاع (السند)، جبس ... إلخ.

١٠ - السبانخ .Spinacia Oleracea L
بالعربية: اسفاناخ، اسباناخ، اسفاناج ... إلخ.

١١ - الأرضي شوكي .Cynara Cardunculus L
بالعربية: خرشوف، حرشوف، خرشف، قينارية، كنكار ..

١٢ - القلقاس Colocasia, Taro, Coco - Yam, Eddo, Dasheen Colocasia Antiguorum Schott.
بالعربية: قلقاس أو قلقاص.

١٣ - الباذنجان Eggplant, Aubergine, Brinjal Solonum Melongena L.
بالعربية: الباذنجان. المغد.

١٤ - شجرة الأنبة (المانفة) .Mangifera Indica L
بالعربية: أنبج، أنبه.

وفي كل فصل من الفصول المذكورة ذكر المؤلف اسم النبات بالعربية وأسماءه الأخرى إن كان له أكثر من اسم، وذكر اسمه العلمي، ثم تحدّث عن استعمالات هذا النبات وعن منشئه الأصلي وانتشاره في مرحلة ما قبل الإسلام، ثم يتحدّث عن انتشاره وعن تطوره في العصر الإسلامي، وسنستعرض فيما يلي دراسة نباتين من هذه النباتات، وقد اخترنا القطن بوصفه النبات الليفي الوحيد في النباتات المذكورة، كما اخترنا القمح بوصفه مازال غذاءً أساسياً في المنطقة العربية.

قطن العالم القديم

ذكر له المؤلف بالعربية عدة أسماء هي: قطن، كرباس، عطب، كرسف. ثم ذكر أنه يستخدم لصنع الخيوط النسيجية مفردةً أو مجتمعةً مع غيرها

كالكتّان أو الحرير أو الصوف وتصنع منها الثياب ، كما أن الوسائد والفرش تُحشى به ، وربما استعمل أيضـًا في صناعة الورق الذي راح يصنّع بدءًا من القرن الثامن الميلادي وأصبح مادة الكتابة الأساسية في العالم الإسلامي ، كما أنّ بذوره تُنتج زيتًا يستخدم في الطبخ والصناعة وفي بعض المستحضرات الطبية ، ويحيط الغموض وتكثر النظريات حول أصل نباتات قطن العالم القديم ، وقد شرّق أصحاب هذه النظريات وغرّبوا شأنهم شأن علماء أي علم عندما يبحثون في أصوله الغامضة ، غير أن الاستئناس بالمكتشفات والآثار القديمة يدلّ على أنّ الجزء الشمالي من شبه القارة الهندية هو المهد المحتمل لزراعة القطن ، ومنه انتشرت زراعته إلى آسيا والشرق الأوسط وإفريقية وأوربة ، وأقدم المكتشفات الواضحة عن القطن تمّ الحصول عليها في وادي الهندوس (موهنجو دارو Muhenjo - Daro) ويمكن أن يعود تاريخ ذلك إلى ٢٣٠٠ سنة أو ١٧٦٠ سنة قبل الميلاد ، وقد أشار هيرودوت إلى أنه في الهند «تحمل الأشجار البرية صوفًا أجمل من صوف الغنم وأبهى» وتشير المراجع إلى أنّ صناعة القطن كانت منظمة تنظيمًا جيدًا في القرن الرابع قبل الميلاد ، فهناك مدير للمغازل ومدير للزراعة ، ونساء يعملن في الغَزْل .

ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد كان الهنود يتاجرون بالثياب القطنية مع السكان الذين يضعون على رءوسهم جلود الكلاب ، والذين كانوا يعيشون في الجبال إلى الشمال ، ولم يأت القرن الأول للميلاد حتى كان القطن الهندي يرسل إلى سوقطرة وأرتيريا والقرن الإفريقي ، وفي مطلع القرن الثالث كانت الأقطان الهندية تستورد إلى مصر من أجل أغراض دينيّة .

وخلاصة الكلام أنه يرجّح أن زراعة القطن قد انتشرت من الهند إلى الخارج في وقت مبكر على الرغم من أنّ هناك مجالاً واسعًا للشك في مدى ذلك الانتشار ، وقد ذُكر أن حملة الإسكندر البحرية قد حملت معها الشجرة التي تحمل الصوف من الجزيرة إلى البحار الشرقية في عام ٣٢٣ قبل الميلاد .

ثم تحدّث المؤلف عن انتشار القطن في العهود الإسلامية ، ولن نتوقف في هذا الموجز لنتحدّث عن انتشاره في الصين أو في غيرها ، ولا عن أصوله المحتملة القديمة في مصر العليا ، وإنما ننتقل إلى النتيجة المهمة وهي أن القطن الجديد كان في القرون الوسطى ينتشر في كل أنحاء العالم الإسلامي، ومنه انتقل إلى مشارف أوربة وإفريقية السوداء، وقد كان القطن يشاهد مزروعًا في القرن العاشر الميلادي في معظم أقاليم العالم الإسلامي ، وحول مراكز زراعة القطن نشأت صناعات قطنية لإنتاج الأقمشة والثياب الصالحة للتصدير ، وفي بغداد كان هناك رصيف خاص لتجار القطن وبيتٌ خاص للاتجار بالقطن ، كما أنّ الرحّالة آنذاك شاهدوا نبات القطن يُزرع في أجزاء مختلفة من فلسطين وسورية وآسيا الصغرى ، وربما كان النبات قد أخذ من هناك إلى اليونان وجزر بحر إيجة وجزيرة قبرص، وبحلول القرن الثاني عشر كان القطن يصدّر من بلاد الشام وقبرص إلى إيطاليا .

كما أن هناك ما يدلّ على أن القطن كان سلعة يتاجر بها في مصر في القرون الأولى للإسلام ، ومنذ القرن الثامن كان القطن مادة يستعملها جميع السكان في المنازل . وفي نهاية القرن العاشر يذكر الجغرافي ابن وحشية أن القطن كان يزرع في مصر ، كما لاحظ ابن حوقل ورحّالة لاحقون أن القطن كان يزرع في منطقة طرابلس وحول تونس وقرطاجة ، وبالقرب

من عدد من المدن في الجزائر الحالية ، وكانت الأقطان تصدّر من جزيرة جربة وتونس ومن أجزاء أخرى في إفريقية إلى إسبانيا وإيطاليا . كما نشر المسلمون القطن في أجزاء من إفريقية السوداء على طول الساحل الشرقيّ وإلى الغرب، وكان هذا الانتشار وثيق الارتباط بتغلغل الإسلام في إفريقية ؛ وحيثما كان المسلمون يحلّون في إفريقية وحيثما كان الناس يعتنقون الإسلام فإن الثياب كانت تظهر، وكان القسم الأعظم من الطلب على القطن يؤمّن محليّاً . وفي عام ١٥٠٠ للميلاد كانت زراعة القطن في العالم القديم في أوج ازدهارها ، وكانت منتشرة في معظم القارّة الأوربية، وبذلك أصبحت تنتشر من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي.

وفي القرون التالية التي تلت الرحلات الاستكشافية راحت نباتات القطن من العالم القديم تختلط اختلاطًا واسعًا بنبات القطن الجديد الطويل التيلة الذي كان موجودًا في العالم الجديد.

واستطاعت النباتات الجديدة أن تحلّ محلّ النباتات القديمة بسهولة، وذلك بسبب من الأذواق والمهارات الزراعية والصناعية التي تمّ إحرازها في العالم القديم في أثناء تعامل السكان والقطن الشجري G. Arboreum والقطن العشبي G. Herbaceum خلال مدّة من الزمن تزيد على ثلاثة آلاف عام .

القمح الصلب (القاسي ، الذكر)

وله من الأسماء : قمح ، حنطة ، بُرّ .

ونظرًا لما يحتوي عليه من البروتين ، ولقساوة حبوبه فإن له استعمالات خاصة ، ففي المغرب يصنعون منه «الكوس كوسي» كما يصنّع منه البرغل والفريكة ، وهو مادّة أساسية في الكبّة والتبّولة والكشك ، ومنه السميد الذي يعد أساسيّاً في صناعة كثير من الحلويات والفطائر والكعك ، وهذا القمح القاسي يزرع الآن في كل أنحاء العالم في المناطق السهلية الجافة التي لا يمكن زراعة القمح الطريّ الاعتيادي فيها زراعة ناجحة .

أمّا منشأ هذا القمح فمن الراجح أنه نشأ في الحبشة أو في الأجزاء الجنوبية الشرقية من حوض البحر الأبيض المتوسط، وربما كان قد تطور عن طريق الطفرة من القمح الثنائي الحبة T. Dicoccum في أزمنة ليست بعيدة جداً.

أمّا انتشاره فمن المؤكد أنّ العرب هم الذين نشروا هذا النبات نشرًا واسعًا في المنطقة الإسلامية، من البحر المتوسط وهي المنطقة التي انتقل منها حتّى وصل إلى الغرب المسيحي ، كما نشروه في الشرق الأوسط حتى حلّ تدريجيّاً محلّ الأشكال الأخرى لجنس القمح Triticum واستجاب هذا النبات لظروف البيئة استجابة جيدة، وظهرت منه أصناف جديدة في إسبانية والمغرب وشرقي البحر الأبيض المتوسط ووسط آسية واليمن والحبشة، وإذا لم تكن هذه المناطق بطبيعتها هي المركز الأول لنشوء هذا النبات فإنها أصبحت بالفعل المراكز الثانوية لتطوّره .

وتحدّث المؤلف عن صعوبة تتبّع تقدّم هذا الضرب من القمح وتحسّنه ، وذلك بسبب أنّ العرب لم يخصصوا القمح الصُّلب بلفظ خاص يميزه من أنواع القمح الأخرى غير أنّه يمكن تتبّعه بالاستعانة بأوصاف القمح الذي ذكره ابن وحشية ، فهذا النبات يستطيع النموّ في التربة الجافة على نحو يختلف عن الأنواع الأخرى ، كما أنّ الهمداني أشار إلى أوصاف خاصة للبُرّ قال : «البُرّ ليس هو نفسه الحنطة ، ذلك أنه إذا صنعت منه العجين وأردت بعد ذلك أن تقتطع قطعة من ذلك العجين فإن الجزء

المجاور سينجرّ مع الجزء الذي تودّ اقتطاعه» وساق عـدداً من الأوصـاف الأخـرى ليـقـول : إن هذه الأوصاف لا يمكن أن تكون إلا للقمح القاسي الذي وصل إلى قلب الأندلس بحلول القرن العاشر، كما أن الوصفات الطهوية في كتب المآكل كلها تدل على انتشار القمح الصلب، وتبيّن براعة العالم الإسلاميّ الأول في استنباط وسائل جديدة للاستفادة من المواصفات الخاصة لذلك المحصول، ومن المرجّح أن تكون الأشكال الأولى لفنّ المعجنات الرفيع المصنوعة من هذا القمح قد نشأت نشأتها الأولى في العالم العربيّ.

معابر الإنتشار

خصص القسم الثاني من الكتاب للكلام عن معابر الانتشار ، ويبدو أن المحاصيل الجديدة على الرغم من تباينها قد مرّ معظمها عبر الهند في طريقه إلى العالم الإسلامي ، كما أنّ معظم تلك المحاصيل قد تطوّر وتحسّن من حيث نوعيته هناك غالباً ، فقد استقبلت الهند عدداً من المحصولات : من بورما وأسام وجنوبي شرقي آسية وماليزية، وذلك كالرز والقلقاس والنارنج والليمون والليم وربما أيضاً جوز الهند وقصب السكر والموز وموز الجنة وشجرة المانقة . ويمكن القول : إن الهند القديمة باستئناسها وتطويرها ونشرها لهذه النباتات ولنباتات أخرى مفيدة قد أسهمت إسهاماً أساسياً في تنمية الزراعة وتطويرها في آسية وأوربة وإفريقية عامة ، كما أسهمت إسهاماً أساسياً في الثورة الزراعية في العالم الإسلامي خاصّة .

وبعد ظهور الإسلام نشطت حركة نقل المحاصيل من الشرق إلى الغرب ، ولما فتح المسلمون إقليم السند أصبح لهم قدم على جزء من الهند التي كان فيها معظم المحاصيل الجديدة . ومن المحتمل أن يكون البحارة من عمان وسيراف هم الذين قاموا بنقل تلك المحاصيل الجديدة من الهند إلى بلاد فارس وما بين النهرين . يدلّ على ذلك ما ذكره المسعودي من أنه بعد عام ٩١٢م كانت أشجار النارنج والترنج المكوّر «ربما المقصود به الليمون» تنقل أولاً إلى عُمان وتزرع هناك ثم تؤخذ إلى البصرة وإلى المناطق العراقية الأخرى، وتعبر إلى سورية وفلسطين ومصر حيث كان السكان هناك لا يعرفونها من قبل ، كما ذكر أن الخليفة القاهر بالله قد استورد أشجار النارنج عن طريق عمان والبصرة .

ومن إيران والعراق انتشرت المحاصيل التي جاءت من الهند بالإضافة إلى السبانخ التي نشأت في إيران ، وتابعت انتشارها باتجاه الغرب حتى وصلت إلى أقصى الأجزاء الغربية من دار الإسلام في القرن العاشر أو الحادي عشر للميلاد إن لم يكن من قبل ، وهكذا فإن الجزء الشرقي من العالم الإسلاميّ كان البوابة التي مرت عبرها في رحلتها غرباً كلّ محاصيل الثورة الزراعية (ماعدا شجرة المانقة وجوز الهند) وربما كان هناك معبر انتشار آخر يغذي المعبر المذكور سابقًا ، وهذا المعبر يبدأ من الهند ماراً بالجزيرة العربية سائراً إلى أعلى البحر الأحمر أو إلى أسفل وادي نهر النيل، ثم يصدر غن مصر ماراً بشمالي إفريقية ليصل إلى إسبانية وجزيرة صقلية ، كما أسهمت الجزيرة العربية في نقل عدد من المحاصيل الزراعية الجديدة باتجاه الجنوب الغربّي إلى الحبشة ، وعلى طول الساحل الشرقي لإفريقية . ويبدو أن كثيراً من المحاصيل تمت أقلمته على المناخ الجديد في الجنوب الغربي للجزيرة العربية ، ثم نقل إثر ذلك إلى الغرب وإلى الجنوب .

وكان انتقال هذه المحاصيل إلى أوربة متأخراً ،

وكانت السبانخ إحدى المحاصيل التي انتقلت في طور مبكر، فقد عرفتها أوربا في القرن الثالث عشر، أمّا النارنج والليمون فلم ينتشر إلا انتشاراً بطيئًا في أجزاء من إيطالية وإسبانية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، والرز لم يزرع في سهول «بيزا» حتى عام ١٤٦٨م، ولم تُظهر أوربة تقبّلاً لتلك النباتات الدخيلة وغيرها حتّى الجزء الأخير من القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر، وأصبحت تلك المحاصيل تستعمل استعمالاً واسعًا بعد أن كانت لا تُشاهد إلا مشاهدةً عَرَضية.

وتطرّق المؤلف إلى ذكر ما أصاب الأراضي التي وضع الغرب المسيحي يده عليها بعد أن كانت بيد المسلمين - في إسبانية مثلاً - فقد تخلفت هذه الأراضي وخاصة تلك المحاصيل التي تحتاج إلى خبرات عميقة، لذلك اختفى كثير من المحاصيل في الأراضي التي استولى عليها الغرب المسيحي من المسلمين، وذلك لأنّ غياب المهارات وانعدام المؤسسات المتفتحة، وقلة الحوافز والمواقف الملائمة كل ذلك جعل المزارعين من الأوربيين غير قادرين أو غير راغبين في تقبّل المحاصيل الجديدة حتّى لو قدّمت إليهم على طبق من فضة، ويخلص المؤلف إلى القول إن التناقض الواضح بين أداء أوربة وإفريقية السوداء أولاً والعالم الإسلامي ثانيًا يوحي بأن العقلية المنفتحة وطاقات الاتصال الكبيرة في العالم الإسلامي تستحق المزيد من الدراسة، بل ينبغي أن يوجّه اهتمام أكبر إلى المسار الرئيس للانتشار في العهد الإسلامي خاصة، سواء الانتشار الزراعي أو غيره، من بدايته في الهند وإيران والعراق والشرق إلى نهايته في المغرب وإسبانية وإفريقية الغربية، ولم تنتقل على ذلك المسار المحاصيل الجديدة وتقنية الريّ وآلات الفلاحة في الثورة الزراعية فحسب، ولكن انتقل أيضًا ما هو أهم من ذلك مما أسهم في تشريق الأجزاء الغربية من دار الإسلام وأعطى للعالم الإسلاميّ في الحال طابعًا خاصاً متميزًا عن المجتمعات الأخرى.

وسطاء الانتشار

عقد المؤلف الفصل السابع عشر للحديث عن الوسطاء، وهو يرى أن الوسطاء ربما كانوا ثلاث فئات هي الحكّام أولاً، والملاّك الكبار للأراضي ثانيًا، ثم هناك ثالثًا أولئك الفلاحون البسطاء الذين حملوا معهم في أثناء هجرتهم غربًا تلك النباتات التي اعتادوا زراعتها وأكلها، ولا شكّ في أنّ كل مجموعة من المجموعات السابقة قد أسهمت بأشكال مختلفة في عملية انتشار النباتات.

وتقدم المراجع الإسلامية بعضًا من أخبار انتقال النباتات، فعبدالرحمن الأول حاكم الأندلس المعروف بالداخل أنشأ حديقةً إلى جانب قصره زرع فيها كثيرًا من أنواع النباتات النادرة، وفي أيام المهديّ أرسلت بعثات إلى الهند لدراسة النباتات الطبيّة، ولا ريب في أنها عادت بعيّنات من تلك النباتات.

ويرى المؤلف أن الوسطاء الحقيقيين في انتشار زراعة تلك المحاصيل إنما هم آلاف من الأفراد المجهولين الذين نقلوا تلك النباتات عبر الأقاليم لدوافع مختلفة وأنّ العظماء والبسطاء قد تعاونوا دون أن يدروا على إنجاز عمل واسع كان من شأنه توسيع نطاق النباتات المفيدة ونشرها فوق جزء واسع من العالم.

بيئة الانتشار

وفي الفصل الثامن عشر تحدّث المؤلف عن بيئة الانتشار وهو يرى أن القرون الأولى للإسلام قد شهدت تهيئة وسط للانتشار ذي فعالية كبيرة،

وكان هذا الوسط متفتحًا ومتقبلاً لكلّ المستجدات ومرحبًا بنقلها من مكان إلى آخر ، ولّما نمت الدولة الإسلامية بنت شبكة من الخدمات كالطرق وخطوط القوافل والموانئ وخدمات البريد والسعاة ، وشبكةً من الإشارات التي تصل إلى مسافات بعيدة بواسطة الدخان واللهب مما ربط الأقاليم المترامية الأطراف للخلافة الإسلامية . كانت أقاليم الإمبراطورية الإسلامية تتطور تطورًا منفصلاً أحدها عن الآخر بدرجات مختلفة ، فلقد نشأ فيها مزيج وافر من التقاليد المختلفة في كل مجال من مجالات الحياة بدءًا من الدراسات العلمية وانتهاء بالزراعة ، كما أن الإمبراطورية الإسلامية كانت ذات موقع استراتيجيّ مهم امتدّ على القارات الثلاث للعالم القديم ، ويقول : ولقد مضى العرب وسكان البلاد التي فتحوها في علاقتهم واتّصالهم مع مجموعة كبيرة وواسعة من سكان العالم خارج حدود الدولة الإسلامية في كل من القارات الثلاث، حيث وجدت هناك نباتات أخرى مفيدة وممارسات زراعية مغايرة لتلك التي كانت في الدولة الإسلامية، ولقد كان العلماء المسلمون منذ العهد التقليدي للإسلام حتى قيام الرحلات الاستكشافية الأوربية هم الوحيدين في العالم الذين لديهم معرفة واسعة بالأجزاء المختلفة من العالم المعروف آنذاك، وكان ذلك التراث العريق من المعرفة تراثًا إنسانيًا اشترك في بنائه العرب وسكان البلاد المفتوحة، ويشير المؤلف إلى أن رحلة الحج كانت موسمًا تنتقل فيه البضائع والنباتات، فابن جبير يروي أنه في مكة كان يوجد كل نوع من الفواكه والبضائع التي جاءت من الهند والحبشة والعراق واليمن وخراسان والمغرب وأماكن أخرى، وهذه الأشياء كما يقول ابن جبير : لا يُستطاع إحصاؤها ولا تمكن تسميتُها ، فلا توجد أية بضاعة أو شيء ثمين على سطح الأرض إلا كنّا نجده في هذه المدينة في أوقات الحج، وقد استطاعت التجارة والدين ربط المراكز النائية بشبكة تمتدّ فوق القارات . كما أنّ العلماء العرب الذين ألفوا الكتب في الفلاحة والنبات والصيدلة مما استعمل بوصفه مصادر أولية لهذا الكتاب (الإبداع الزراعي) كانوا كلهم تقريبًا يسافرون فيقطعون المسافات البعيدة، ويجوبون المناطق الواسعة، وكان بعضهم قد تنقّل في العالم الإسلاميّ بطوله وعرضه معتنيًا بالاطلاع والمعرفة والعلم .

إنّ العالم الإسلاميّ كان خلال مدة أربعة قرون أو أكثر وسطًا وبيئةً للانتشار ذات كفاءة ممتازة ، ولم تنتقل عبر ذلك العالم المحاصيل الجديدة والممارسات الزراعية التي درست في هذا الكتاب فحسب ، بل انتقلت أيضًا كلّ العناصر الأخرى التي تكوّن منها التراث الإسلامي التقليدي .

قوى الطلب المحركة للسوق

وخصص الفصل التاسع عشر للبحث في قوى الطلب المحركة للسوق ، فإن المحاصيل الزراعية الجديدة ما كان لها أن تنتشر لو لم يكن هناك طلب على هذه المحاصيل ، فكان لابدّ للمنتجين من تطوير الطلب، ومن تقديم هذه المنتجات لمن يريدها بالسعر المناسب، وكانت هذه الشروط تتحقق في رقعة العالم الإسلامي بل إنها كانت في نشاط دائم في كل جزء من أجزاء العالم الإسلامي، وقد أدّت مجتمعة إلى تكوين إطار اقتصاديّ عام مكّن الجهات الحاملة للمحاصيل الجديدة من ممارسة عملها ممارسة ناجحة، وتأثرت عملية توسيع الطلب على المحاصيل النباتية في العالم الإسلامي الأول بفعاليات عدد كبير من الناس في مختلف المراتب الاجتماعية بدءًا بالحكام

وانتهاءً بالمهاجرين والرحّالة ، وقد قدّم التاريخ بعض النصوص ذات الدلالة في هذا السياق، فقد ذكر ابن حوقل في رسالة له أنّ أمير الموصل استغلّ لحظة مناسبة فشرع بزرع محاصيل نباتية جديدة بعد أن أصبح الطلب عليها كبيرًا وكافيًا ، فزرع قسمًا من أراضيه بالقطن والرز، ونتيجة لهذه المحاصيل وغيرها من التغيرات ضاعف ما كان يحصل عليه من إيرادات، ويمكن أن نطمئن إلى أنّ مثل هذا كان يحدث في الموصل وفي غيرها .

الوسائل المساعدة في الري

ثم إن زراعة تلك المحاصيل كانت تتطلب وسائل مساعدة للريّ ، لذلك خصص المؤلف الفصل العشرين للحديث عن الوسائل المساعدة في الريّ وخاصة أنّ بعض المحاصيل الجديدة كانت مداريّة المنشأ أو شبه مداريّة لذلك كانت بحاجة إلى ريّ اصطناعي في أشهر الصيف وخلال مدة طويلة من السنة .

ومن الجدير بالذكر أنّ المسلمين ورثوا تركة الدولة الرومانية المهترئة ، ففي القرون التي سبقت الإسلام اضمحلّت كلّ أنظمة الريّ القديمة وانحسرت، وترك الإهمال الحكوميّ والضرائب الباهظة وانعدام الأمن أثرًا في تداعي الزراعة المرويّة، ولقد أدّى الهبوط في عدد السكان الذي أصاب الإمبراطورية الرومانية بدءًا من القرن الثالث الميلادي إلى تقليل أهمية الزراعة المروية، وكانت لذلك عواقب مدمرة في القرن السادس، فقد تعرضت القنوات والأنفاق للطمّ والردم، كما انهارت السدود والحواجز وهجرت الأراضي المروية، وقد ورث العرب أنظمة للريّ كانت في حالة سيئة من التداعي في كل مكان تقريبًا ما لم تكن في حالة دمار كامل، ولم تكن أحوال الريّ هذه مهيّأةً لتلقّي المحاصيل الجديدة .

لكنْ بتوحيد الدولة الإسلامية وبعودة المعايير الأمنية الكبيرة، اتجه اهتمام الحكومة وملاّك الأراضي والفلاحين فورًا إلى وسائل زيادة قدرة الأرض على الإنتاج، لذلك سرعان ما أصلحت منشآت الريّ القديمة وبُنيت منشآت جديدة، كما تمّ جرّ المياه وتخزينها ورفعها وإيصالها إلى الأراضي وقت الحاجة. ومن مظاهر الريّ الجديدة الصهاريج الذي يعود تاريخه إلى العهد الأمويّ والأغلبيّ، وكان يستعمل حول مدينة القيروان وفي كثير من أجزاء إفريقية الأخرى ، كما أنّ هناك تجديدًا آخر كما يُفترض يتعلق بتقنية حفر الآبار، ومن المحتمل جداً أنه يتعلّق أيضًا ببعض أنواع النواعير ولا سيما تلك النواعير التي تديرها الحيوانات التي لم تظهر إلا بعد الفتوحات العربية ، كما أنّ القناة التي تجرّ الماء تحت الأرض لم تكن معروفة في مصر كثيرًا قبل الإسلام ، بل ربما لم تكن معروفة قطّ إلى الغرب من مصر . وكان الأثر الناتج من انتشار تلك التقنيات المتعددة للري في بعض الأقاليم بمنزلة العمل الثوري .

وقد استنبط السقاة وسائل كانت تتكامل من خلالها التقنيات المختلفة في نظام معقد ، فالماء الذي كان يحتبس بطرائق مختلفة راح بعد ذلك يجري في قنوات أو يختزن أو يرفع بوساطة أنواع مختلفة من التقنيات ، وقد فُتحت بهذا إمكانات كبيرة أمام سقاية الأراضي بكلفة أقلّ مما كانت عليه من قبل ، كما فتحت آفاقًا لجرّ المياه إلى أراضي لم تكن سقايتها في الأزمنة السابقة ممكنة، أو لم تكن سقايتها في السابق اقتصادية، وهذا كله أدّى إلى إقامة كثافة سكانية في كثير من المناطق لم يكن قد تحقق لها مثيل من قبل .

الوسائل المساعدة على توسع العرض

وخصص المؤلف الفصل الحادي والعشرين للوسائل المساعدة على توسع العَرْض ، وعدّ ملكية الأرض من أهم تلك الوسائل المساعدة، ورأى أنّ غلبة حقوق الملكية على الأراضي الزراعية في الإمبراطورية الإسلامية كانت لها أهمية اقتصادية عظيمة . فأراضي الملكية الخاصة أصبحت سلعة قابلة للتّسويق تسويقًا كاملاً، وعن طريق فعاليات السوق أخذت تلك الأراضي تميل إلى الوقوع في أيدي الأفراد الذين يحسنون استخدامها وينتجون منها أكثر من غيرهم ، ذلك أنهم دفعوا فيها الثمن الأعظم . أما الأفراد الذين لا يستعملون أرضهم بكفاءة فيجدون أنفسهم مضطرين إلى وضع تلك الأرض في سوق البيع بسبب ضغط المنافسة الذي يجعل ممارساتهم غير قابلة للاستمرار . لذلك كانت الأرض تميل إلى الابتعاد من الأشخاص الذين لا يتمتعون بميزات إبداعية في استعمالها ميلاً بطيئًا أو سريعًا لتتجه نحو الأشخاص المعنيين بالزراعة الحديثة .

محطات الانتقال

إنّ انتقال النباتات في مناطق شاسعة لابدّ له من محطات، ثم إن فوائد النبات لا تكون واضحة بأبعادها جميعًا، ولا تبدو فوائد النبات إلا بعد مدّة، ومن أجل ذلك عقد المؤلف الفصل الثاني بعد العشرين ليقول لنا إن الحدائق - سواء الحدائق التي أنشأها الملوك أو الحدائق الخاصة - كانت تمثّل محطات في منتصف طريق انتقال النباتات بين زراعة إحدى المناطق وزراعة منطقة أخرى ، وتوحي الشواهد التي جُمعت أن الحكام أنشأوا الحدائق وجمعوا فيها كل نادر وغريب ، فعبدالرحمن الداخل كان مغرمًا بالأزهار والنباتات غرامًا مفرطًا ، وجمع في حديقته النباتات الغريبة من مختلف أجزاء العالم، وقد أرسل البعثات تجمع له النباتات . كما انتقل إلى إسبانية صنف جديد من الرمّان عن طريق حديقته ، ومن المحتمل أن يكون نخيل البلح قد نقل أو أعيد نقله إلى إسبانية من خلال حديقته أيضًا . وفي القرن العاشر الميلادي أصبحت الحدائق في قرطبة حدائق للبحوث النباتية الجادّة ، وكان لها حقول للتجارب على البذور والشتول والجذور التي جيء بها إلى هناك من مختلف أصقاع العالم . وفي تبريز في المشرق كانت حديقة الخانيين تستعمل في أقلمة أشجار الفاكهة النادرة التي كان يؤتى بها من الهند والصّين وماليزيا وآسية الوسطى، ويخلص المؤلف إلى أنّ الحدائق في العالم الإسلامي إبّان العصور الوسطى ولا سيما الحدائق الملكية كانت أماكن يمتزج فيها العمل بالمتعة والحبور ، ويمتزج العلم فيها بالفنّ ، وكانت هذه الحدائق جزءًا من شبكة ربطت الفعاليات الزراعية والنباتية في المناطق البعيدة بعضها ببعض ، وقامت هذه الحدائق بمهمة نقل النباتات المفيدة، ولم تمتلك أوربة حدائق نباتية تجعل منها واسطة لنقل النباتات على غرار حدائق العالم الإسلامي في القرون الوسطى إلا بعد عدد كبير من القرون .

الثورة الزراعية

إن حجم التغيّرات الضخمة التي تمّ إنجازها في مجال الزراعة في الإمبراطورية الإسلامية دفعت المؤلف إلى عَقْد فصله الثالث بعد العشرين بعنوان الثورة الزراعية على الرغم من رغبته في تجنب مثل هذه المصطلحات المبتذلة .

وتجلّت تلك التغيّرات المهمة التي سمّاها ثورة في أن أراضي الشرق الأوسط والبحر المتوسط كانت

تترك في الصيف بوراً عن عمد ، وتزرع في الخريف وتُحصد في نهاية الربيع ، لكنّ المحاصيل الجديدة ذات الأصل المداري كان لابدّ لها من الحرارة ، وذلك كالرز والقطن وقصب السكر والقلقاس والباذنجان والبطيخ الأحمر .

كانت التقاليد القديمة للزراعة عند الرومان والبيزنطيين واليهود أن تزرع الأرض مرّة واحدة كل سنتين أو في ظروف استثنائية مرّة كل سنة لأنهم كانوا يعتقدون وجوب إراحة الأرض لمدة طويلة لتستعيد قدرتها على الخصوبة .

أمّا ما حصل في العالم الإسلامي فعلى نقيض ذلك ، فقد تمّ استعمال الأرض استعمالاً مكثفًا جداً ، وتمّ التخلص من نظام تبوير الأرض . ومعظم المؤلفات الزراعية لم تكن تنصح بإراحة الأرض بل إنّ هذا الأمر لم يكن يناقش . وابن العوام في كتابه «الفلاحة الأندلسية» نصح بالإراحة في تهيئة الأراضي المستصلحة حديثًا أو المهجورة زمنًا طويلاً ، أما بالنسبة إلى الأراضي الأخرى فإن كتاباته تشير إلى أنّ الإراحة ليست ضرورية ، وفي بعض أنواع التربة ليس مرغوبًا فيها .

لقد اتبع الزراع المسلمون الطريقة المكثفة لزراعة الأرض ، وكان المحصول الصيفي يزرع في تلك المناطق مباشرة بعد حصاد الموسم الربيعي ، وكان ابن العوّام يعتقد أنّ زراعة الأرض صيفًا أفضل من تركها بورًا . . وكان من الممكن في بعض المناطق الحصول على ثلاثة محاصيل أو أكثر في العام الواحد في قطعة معينة من الأرض ، وكان من الممكن أن تستمرّ هذه الزراعة المكثفة للأرض في سنة بعد أخرى من دون توقف ، وساعدت وسائل الريّ الاصطناعية في مصر على إنتاج المحاصيل الزراعية مرتين أو ثلاثًا كل عام ، وفي كثير من أجزاء العالم الإسلاميّ الأوّل كان المحصول الشتويّ من القمح يتبعه محصول صيفيّ من الذّرة ، حتّى إن هذه الدورة الزراعية كان ينصح بها لتحسين التربة القاسية . ومن الطبيعيّ أنّ مثل هذه الزراعة المكثفة يمكن أن تستنزف خصوبة التربة ورطوبتها إذا لم تكن الأرض مروية ، وقد تحدّثت كتب الفلاحة العربية عمّا دعمت به تلك الأراضي ، فقد تحدثت عن استعمال بعر الأغنام والغزلان والماعز وروث الأبقار والخنازير والخيول والبغال والجواميس والحمير البرية والأهلية وذرق الحمام والطيور البرية إضافة إلى النفايات . . كما تحدّث عن الميزات والاستعمالات الخاصة بكل نوع من هذه الأنواع ، كما أن منتجات حيوانية أخرى كان يُنصح بها لبعض أنواع التربة ، ومن ضمنها الدم والبول والعظام والقرون والأسنان المسحوقة ، كما كانت تستخدم البقايا النباتية لأنواع كثيرة مثل الثفالة التي تترسب من زيت الزيتون والرواسب والبذور والقش والتّبن والأوراق والخرق البالية والنخالة والأنواع المختلفة من الرماد ، وكان للمواد المعدنية أثرها أيضًا ، فحيثما كان الأمر مناسبًا كانت تضاف أنواع مختلفة من التربة أو الرمل والحسي Gravel أو الغبار أو الحوّار أو الحوّار المارني أو الطباشير أو الآجرّ المطحون أو الفخّار المكسّر ، بالإضافة إلى عمليات التسميد التي ذُكرت فإنّ كتب الفلاحة العربية تحدّثت عن حراثات كثيرة : حراثة عادية وحراثة عميقة وعن عزق وحفر وسحْو للأرض ، كما كان معروفًا أنّ بعض المحاصيل تعيد للتربة الموادّ الغذائية التي افتقدتها أو تحسّن من تركيبها .

لقد كانت طرائق العناية بالتربة كثيرة العدد ، وهذا ابن وحشية ينصّ على أنّ الأرض لا تحافظ على شكل واحد لكنّها تتغيّر بمرور الزمن ، ويرى أنّ التغيرات في نوعية التربة ينبغي أن يحدثها المزارع

حيثما كان ذلك مرغوبًا فيه، وربّما كانت التقنيات البسيطة المشار إليها قد أسهمت ماديًا في رفع قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج في العالم الإسلامي. ولم تكن تلك الثورة الزراعية مقتصرة على الأراضي الخصبة، بل تجاوزت ذلك لتترك أثرها في كلّ أنواع الأراضي من أحسنها إلى أسوئها، وعمليًا فإن كل أنواع الأراضي أصبحت تزرع زراعة ذات فعالية أكبر، وقد فهم مؤلفو الكتب الإسلامية في الزراعة – أكثر ممن سبقهم – القضايا المتعلقة باختيار المحاصيل الملائمة للظروف المحليّة، كما حددوا أنواعًا كثيرة من التربة كل نوع منها يلائم مجموعة معينة من النباتات، ثمّ ميّزوا داخل النوع الواحد بين فروع متعددة واضعين في الحسبان رطوبة التربة ودرجة حرارتها خلال فصل النموّ.

وذكر ابن العوام أن القطن في إسبانية وصقلية كان يُزرع في أسوأ الأراضي، ومن أهم النتائج المباشرة للزراعة الجديدة تلك الدخول الزراعية العالية والمستقرّة، وكان هذا نتيجة لاتساع رقعة الأراضي المزروعة والزراعة الكثيفة وتنوع المحاصيل، وتعدد المواسم، وتطور وسائل الريّ.

لقد أسست الزراعة الجديدة على تغيير التوزيع النسبي لعوامل الإنتاج – وهي الأرض والعمل ورأس المال – التي كانت تستعمل في إنتاج الغذاء، وأصبح استعمال الأرض أكثر اقتصادية بعد أن وضع فيها كمية أكبر من العمل ومن رأس المال. وهذا التغيّر كان يمثل استجابةً اقتصادية عقلانية للظروف المتغيرة التي كانت تصاحب زيادة الندرة في عامل الأرض لزيادة عنصر العمل، وأحيانًا لزيادة رأس المال، ويشير هذا التغيّر إلى قدرة كبيرة في القطاع الزراعي على الاستجابة التي هي مظهر نموذجي لاقتصاد يعاني من عمليات النمو السريع والتحول.

سياق الزراعة

وبما أنّ الثورة الزراعية لا تحدث منعزلة عن غيرها في المجتمع، فإنه كانت هناك روابط وشيجة بين الثورة الزراعية في العالم الإسلامي وبين المجالات الأخرى، فقد ارتبط ذلك التقدم الزراعي بالثورة السكانية التي بلغت أوْجَها بدءًا من بداية القرن الثامن الميلادي حتى نهاية العاشر، ومع أنّ كلاً من السكّان والغذاء كانا يتأثران بعوامل أخرى فإنّ النموّ السكانيّ في بعض الأوقات كانت نتيجة للتقدم الزراعي، وفي أوقات أخرى كان السبب الرئيس لذلك التقدم الزراعي. وانطلاقًا من هذه القضايا عقد المؤلف فصله الرابع بعد العشرين بعنوان «سياق الزراعة» لقد كان الحكام المسلمون يميلون إلى أن يتوطن الناس، وكانوا يشجعون الحياة المستقرة، وقد أدّى بناء إنشاءات الريّ إلى اجتذاب المستوطنين كما حدث في تركستان إذ انجذب المستوطنون إلى أراض واقعة على روافد نهر أمو داريا Amu Darya وعلى غيره أيضًا. كما أنّ تنامي المساحات المرويّة كانت تدفع بالسكان إلى مناطق لم تكن مزروعة ليقوموا بزراعتها كما في الحجاز والأردن وسورية حيث اندفع السكان شرقًا باتجاه البادية، ومثّل عملهم شاهدًا على تقدم عام آخر للزراعة المستقرّة داخل الصحراء.

وفي الوقت الذي كانت تتوسع فيه المساحة الإجمالية للمناطق المأهولة بالسكان ارتفعت أيضًا كثافة المستوطنات الريفية، ويروي المؤرخون والرحّالة أنه كان في مصر «٣٦٠» قرية في الفيوم تستطيع كل منها أن تموّن مصر كلها ليوم واحد. وعلى امتداد نهر دجلة كانت المستوطنات متتابعة حتّى إنه قبل الفجر كانت الديكة الصائحة يجاوب أحدها

الآخر من أعلى منزل إلى أعلى منزل على كل الطريق من البصرة إلى بغداد . كما أن المسح الأثري لشرقيّ وادي الأردن عام ١٩٧٥ بيّن أن كثافة السكان في المنطقة بلغت ذروتها في العصر الأيوبي وعصر المماليك . وكان هذا الاستيطان مرتبطًا بزراعة قصب السكر، وفي عملية مسح مشابهة تبيّن أنّ أعلى كثافة سكانية تحققت في الجزء الشرقيّ من المملكة العربية السعودية كانت في القرون الأولى للإسلام . ويرى المؤلف أنه ليس غريبًا أن يكون الريف في العهد الإسلامي الأول فيه مناطق كثيفة السكان ، فإن الريف كان ملازمًا - سببًا ونتيجة - لنظام زراعي كانت واحدة الأرض المزروعة فيه في المتوسط تحتاج إلى عدد أكبر من السكان، وتستطيع في الوقت نفسه أن تُطعم منهم عددًا أكبر .

وقد تحقق في هذا الريف إنتاج الغذاء على نحو واسع، وأصبحت المناطق الزراعية قادرة على إطعام تجمعات سكانية كثيفة ، لذلك نشأت المدن الجديدة في كلّ جزء تقريبًا من دار الإسلام ، وعندما توسعت الأسواق في المدن فإنها كانت تقدّم حوافز كبيرة للأرياف المجاورة من أجل دفع قدرة الأرض والعمل على الإنتاج، كما أنها اجتذبت مساحات جديدة بعيدة من الأرض لتقام عليها أعمال البستنة . وارتبطت المحاصيل الزراعية الضخمة بعدد من الصناعات، كصناعة الريّ والتجفيف والطحن ، ثم عمليات النقل والتسويق .

وهناك صناعتان مهمتان أصبحتا كبيرتين جداً ، هما صناعة تنقية السكر، وصناعة حلج القطن وغزله، وقد ظهرتا في كثير من أجزاء العالم الإسلامي، وأدت هاتان الصناعتان إلى صناعات أخرى ، فالسكر أدّى إلى إنشاء صناعات الحلويات والمعجنات والسكاكر، وأدّى القطن إلى إنشاء مصانع الأقمشة والورق والمواد المنزلية، كما ارتبطت صناعة القطن بصناعة الأصبغة كما كانت هناك صناعات أخرى تعتمد على المحاصيل الجديدة مثل صناعة المواد الطبيّة والتجميلية والعطور والزيوت . . وارتبط هذا كلّه بتجارة متنامية في الإنتاج الزراعي وبتغلغل أكثر عمقًا للاقتصاد المالي في الريف مما أدّى إلى رفع قدرة الأرض على الإنتاج بطرائق عدّة ، وبذلك كان في الإمبراطورية الإسلامية قطاع زراعي نامٍ داخل اقتصاد عام نام أيضًا .

إنّ تتبّع خيوط التشكيلة الاقتصادية في العالم الإسلامي تتبعًا جديًا يتطلب عددًا كبيرًا من السنوات، أو سنوات الحياة كلها، هذا إذا كان ذلك العمل ممكنًا بالفعل .

تراجع الزراعة

اختتم المؤلف كتابه بالفصل الخامس والعشرين وجعل عنوانه «تراجع الزراعة» ويعني بذلك انحطاط الزراعة الإسلامية بصورة عامة، وتراجع أهمية كثير من المحاصيل الجديدة بصورة خاصة ، وكان الانحطاط قد بدأ في أمكنة مختلفة ، وأخذ يتقدم بسرعات مختلفة ، وكان يتسارع بفعل عوامل خارجية داهمت العالم الإسلاميّ ، والموت الأسود ونشوء الاقتصاديات الأوربية القوية هما مثالان فقط على ذلك . وبعد أن قطع الانحطاط شوطًا معينًا اندثر كثير مما كان تحقق من قبل ، فأصبحت الأرض الزراعية والعمل الزراعي أقل قدرة على الإنتاج ، وهُجرت بعض الأراضي ، كما اندثر قسم من تلك المحاصيل التي قلنا إنها جديدة ، وراح بعضها يصارع مصارعة من أجل البقاء .

ويبدو للمؤلف أنّ سبب ذلك الانحطاط يعود بالدرجة الأولى إلى أنّ الزراعة الجديدة كانت زراعة هشّة هشاشةً متزايدة ، ولم يكن بإمكانها الاستمرار

إلا بتحقق عدد كبير من الشروط التي تتطلب تقنيات عالية ، كما أنّ تلك التقنيات لم تكن فعّالة إزاء المتغيرات المناخية . وعندما كانت الزراعة الإسلامية في أوج ازدهارها فإنها في الوقت نفسه كانت أشدّ ما تكون عرضة للعطب، ولم يكن لها أن تستمرّ إلا من خلال بيئة معقّدة تحميها حكومة مركزية قوية متعاطفة والفلاحين . لذلك تراجعت الزراعة التي غزت المناطق الصحراوية بسبب غارات البدو، وعدم القدرة على تأمين الحماية لتلك المستوطنات الأمامية، ولا ننسى أن التغيّرات المناخية يمكن أن يكون لها أثر في ذلك التقلص .

كما أن البيئة الإدارية التي ازدهر فيها قطاع الزراعة بدأت انحطاطها البطيء، وظهرت الضرائب الزراعية، وندد مؤلفو الكتب العربية بممارسات الجباة الذين كانوا يستخدمون القوّة للجباية، وكل هذا أسهم في بداية انحطاط الزراعة .

كما أن نظام الوقف كانت له آثار مدمّرة في قدرة العمل الزراعي على الإنتاج ذلك أن ظهور الهبات الوقفية الواسعة النطاق في القرن العاشر للميلاد وجعلها تحت تصرف مؤسسات كان يؤدي إلى إهمالها وانخفاض إيراداتها كما ذكر المقريزي ، ووصل الأمر في العصور العثمانية المتأخرة إلى أن «يد الوقف الميتة» كانت تمسح ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية في الإمبراطورية .

بدءًا من القرن الحادي عشر للميلاد أصبحت عملية الانحطاط الزراعي أكثر وضوحًا، فقد دمّرت عمليات الغزو إنشاءات الريّ، وأغلقت الطرق التجارية وأدّت إلى هرب الفلاحين وقضت على المحاصيل الدائمة، والتفت الحكام الجدد إلى تشجيع زراعة الحبوب وتشجيع الرعي، وطغت الصحراء على الأراضي التي ظلّت تزرع عددًا من القرون .

وقد أثر نظام الإقطاع - الذي يعدّ رتبة عسكرية لصاحبها أن يجمع كل الضرائب من المنطقة التابعة له - أثر هذا تأثيرًا كبيرًا في انحطاط الزراعة وتقهقرها، وجاءت الكارثة الأخيرة التي حلّت بالمحاصيل النباتية الجديدة في العالم الإسلامي ، عن طريق الإبحار حول إفريقية واكتشاف العالم الجديد .

وفي أواخر القرن السابع عشر انقرضت انقراضًا كبيرًا زراعة كل من الرز والموز وقصب السكر والقطن من حوض البحر الأبيض المتوسط كما انقرضت أيضًا من بعض أجزاء الشرق الأوسط .

إن الزراعة الإسلامية في العصر الحديث شهدت دخول الذرة والبندورة والتبغ والبرتقال الحلو ونباتات أخرى من العالم الجديد والشرق الأقصى ، لكن هذه النباتات الجديدة على الرغم من أنها أبطأت انزلاق الزراعة الإسلامية نحو الأسفل ، فإنها لم تستطع أن توقف عملية انحطاط عام تضافرت فيه عوامل كثيرة في التآمر ضدّ تقدّم الزراعة . وبذلك انتهى هذا الكتاب المهم جداً .

ولابد من التنويه بتلك الحواشي والتعليقات المهمة التي ألحق بها كل فصل من فصول الكتاب ، وما فيها لا يقلّ أهمية عما ورد في الكتاب .

إن كتاب الإبداع الزراعي في بداية العالم الإسلامي هو من الكتب الحضارية المهمة التي تؤرخ للحضارة الإسلامية من خلال أهم مقوّم من مقوّماتها ألا وهو الزراعة ، آخذًا في الحسبان الترابط الوشيج بين ميدان الزراعة وغيره من الميادين . ومن المهم في هذا الكتاب ابتعاده عن العموميات ومعالجاته الموضوعية، وأنّه كُتب وتُرجم وروجع على يد مختصين في مجالات هذا العلم . إن نشر هذا الكتاب بالعربية يعدّ إنجازًا مهمًا لمعهد التراث العلميّ العربي بجامعة حلب، وأتمنى أن يتّسع في توزيعه ليصل إلى أكبر عدد من المهتمين بالحضارة العربية الإسلامية وتاريخها .

حدائق الآداب للأبهري

تحقيق محمد السديس

محمد بن عبدالله العزام

ص.ب ٢٥٦٤٦ الرياض ١١٤٧٦

الأبهري، أبو محمد عبيدالله بن محمد / حدائق الآداب تحقيق محمد ابن سليمان السديس .- ط٢ .- الرياض : المحقق، ١٤١٦هـ .

لايزال الأخ الكريم الدكتور محمّد بن سليمان السُّدَيْس يَمُدُّ يد الرعاية إلى بعض ذخائر التراث تحقيقًا ودراسة. وآخر ما رأيت له الطبعة الثانية من (حدائق الآداب) لأبي محمّد عُبيدالله بن محمّد [بن علي] بن شاهمردان الأبهري، وقد صدرت في الرياض هذا العام ١٤١٦هـ، ولم أكن قد اطلعت على الطبعة الأولى ويظهر أنَّها لم تكن تشتمل على الكتاب بتمامه كهذه الطبعة الثانية.

وقد ضبط المحقّق الفاضل وفّقه الله شَاهَمَرْدان بفتح الهـاء. والذي في الأعـلام ٤/ ١٩٧ (شـاهْ مـردان) بإسكانها، وفي المعجم الفارسي الكبير للدكتور إبراهيم الدسوقي شتا ٢/ ١٦٨٧ شاهمَرْدان بالكسر، وقال في تفسيرها (شاه مردان : لقب الإمام عليّ كرّم الله وجهه، حرفيا مَلِك الفَتيان). فالظاهر أن الفتح مرجوح.

علىَ أن أكثر ما لفت نظري هو حيرة المحقق في تعيين زمان المؤلف، ثم ترجيح أنّه من أهل القرن السابع لأن (أبا محمّد عبدالله بن شُعَيب) اقترح عليه تأليف الكتاب. قال المحقّق (وعبدالله هذا كاتب فقيه من أهل القرن السابع، كان وزيراً للسلطان يوسف بن يعقوب المَريني المتوفَّى سنة ٧٠٦ أحد ملوك الدولة المرينية في المغرب، وقد تُوفي ابن شُعيب سنة ٧٠٩، ولهـذا رجّـحنا أن يكون تاريخ النسخ المذكـور خطأً [يعني المكتوب على نسخة الأصل وهو سنة ٥٨٨] لأن المؤلف معاصر لابن شُعيب الذي عاش في القرن السابع. وما في الوُسع على أي حال إلا قبول هذا التاريخ غير المحدَّد لعصر الرجل ريثما نهتدي إلى ما يقطع بما هو أدقّ منه)، وإنما نقلت هذا الكلام ليتَـضح عدم إصـرار المحـقّق الكريم على رأيه وإنما هو فرض مطروح إلى أن يثبت ما هو أصحّ منه.

وفي الأعلام ٤/ ١٩٧ جعل وفاته نحو سنة ٦٠٠ وأحـال على كشف الظنون ٦٣٢ وهدية العـارفين ١/ ٦٥٠ وفهرس المخطوطات المصوّرة ١/ ٢٨٣، ووقع مثل ذلك في فهارس خزانة الأدب للأستاذ عبدالسلام هارون ١٣/ ٤٢، وفي مصادر أخرى أشار إليها المحقّق الكريم. ومن الواضح أنّه تاريخ تقديري بناء على تاريخ النسخة المشار إليها ثم تناقلوه كأنه حقيقة مقرّرة.

أقول مستعينًا بالله : إن تحديد عصره بآخر القرن السـابع - ولعله إذا صحّ مـا ذُكر يكون من مخضـرمي السابع والثامن - لا يتعارض مع تاريخ نسخة الأصل فحسب، وإنما يتعارض مع ترجمته الموجزة في معجم الأدباء لياقوت الحَمْوي المتوفَّى سنة ٦٢٦. فلاشك بأنه كان مُعاصراً لياقوت على الأقل. والذي يتبادر إلى الذهن أنّه عاش قبل عصر ياقوت، ولو كان عصريَّه لما جـهل حاله إلى ذلك الحد، وبخـاصـة أن ياقـوتًا كـان

رحّالة تاجر كتب عارفًا بالعلماء، وظاهر الأمر أن الأبهري منسوب إلى أبهر وهي من بلاد فارس التي دوّنها ياقوت بالأسفار. إلا أن يقال إن الترجمة مما دُسّ على معجم الأدباء وهو ممكن - ولم يرزق المعجم بطبعة نقدية يتميّز فيها الأصل من الدخيل ولا حتّى طبعة الدكتور إحسان عبّاس الأخيرة - ولكن يقف دون ذلك أن السيوطي نقل الكلام في بُغية الوُعاة ٢/ ١٢٩ منسوبًا إلى ياقوت.

ولم يُشر الأبهري في الكتاب إلى الدولة المرينية بشيء، ولم يَدْعُ لسلطانها، ولم يصف ابن شعيب بالفقيه ولا بالوزير، ولم يأت بما يفهم منه أنه عاش في ذلك العصر ولا في ذلك المصْر، ولم يستشهد بشيء من أقوال المتأخرين وأشعارهم ومصنفاتهم، ونسبته إلى أبهر لا تُعين على وصله بالمغرب، فالقول إن ابن شُعيب هو ذلك الرجل لا برهان عليه إلا التشابه في الأسماء.

والواقع أن المؤلف كان معاصرًا أو يكاد لأبي الطيب المتنبّي المتوفّى سنة ٣٥٤، ويشهد لذلك قول أبي القاسم عبدالله بن عبدالرحمن الأصبهاني [أو عُبيد الله بن عبدالرحيم كما هو ثابت بخطّ ابن العديم] في كتابه المطبوع باسم **الواضح في مشكلات شعر المتنبّي** وهذا نصّ كلامه في الصفحة العشرين «فسار المتنبّي من أرّجان، فلما كان على أربعة فراسخ من شيراز استقبله عَضُد الدولة **بأبي عُمَرَ الصَّبّاغ أخي أبي محمّد الأبهري صاحب كتاب حدائق الآداب** فلما تلاقيا استنشده [. . . وساق أبياتًا نقلها أبو عمر إلى عَضُد الدولة] فقال عَضُد الدولة : هَوّنًا يتهدّدنا المتنبّي» . فهذا الخبر مُحكم لا يظهر فيه سَقْط ولا تصحيف قريب، وفيه كُنية المؤلف ولقبه الأبهري واسم كتابه واسم أخيه أبي عمر الصباغ والإقليم الذي كان فيه، ولعلّ أبا محمّد كان أشهر من أخيه فعرّفه به ولعله وكتابه كانا مذكورين في القرن الرابع ثم خفت ذكرهما فيما بعد. ولا إشكال في اختلاف لقب الأخوين لأنه يجوز أن الصِّباغة حرْفة أبي عمر أو لقبه هو خاصة، ويجوز أن يكون أخاه لأُمّه .

ومعلوم أن أبا القاسم الأصبهاني كان قريب العهد من هذه الأحداث، ويجوز جداً أنّه كان يعرف الأبهري وأخاه لأن العصر واحد والإقليم واحد. ولا شكّ في أنّه كان معاصرًا بعض الشيء لأبي الطيّب لأنه يقول عن أحدهم (درس عليّ سنة ٣٧٠) وهذا قول رجل تجاوز سنّ الطلب. وكان موجودًا في سنة ٤١٠، ولكنه يروي أخبار المتنبّي بالواسطة فهو لم يَلْقه إذن ولكنه لقي ابن جني. ولعل أحسن تقدير لعصره أنّه ولد سنة ٣٤٠ ومات سنة ٤٢٠ تقريبًا. أما قول محقق الكتاب الشيخ محمّد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - إنّه وُلد في سنة ٣٣٦ أو قبلها، مع أنّه ممكن، فقد أسّسه على أن الحلبي المذكور في الكتاب هو أبو الطيّب اللغوي المتوفّى سنة ٣٥١ ولا دليل على أنّه هو وليس في الخبر تصريح الحلبي برؤية المتنبّي .

والنص المذكور نقله عبدالقاهر البغدادي في خزانة الأدب ١/ ٢٨٨ (٢/ ٣٥٩ طبعة عبدالسلام هارون)، ونقله عنه البرقوقي في شرح ديوان المتنبّي ١/ ٧٧ وعبدالوهاب عزام في ذكرى أبي الطيّب ١٧٢ (ووقع فيه خلل في التنسيق الطباعي بحيث صار كأنه من كلام أبي العَلاء المعري، وتحسن الإشارة إلى أن الدكتور عبدالوهاب عزّام اعتمد في أبحاثه على الكتاب المنحول باسم معجز أحمد وظنه لأبي العَلاء واتّخذ مادّته فيصلاً في حسم بعض المسائل) .

ولم يحدّد ابن عاشور تاريخ نسخة الواضح، وذكر أن عليها ما يفيد بأنها مقروءة على المؤلف وأن ذلك تدليس. ويبدو على أية حال أنّها قديمه بعض الشيء كأن تكون من القرن السادس، فهذه قرينة أخرى على أن الأبهري عاش قبل القرن السابع .

وللمحقق الكريم التحية والشكر على بعث هذا الكتاب القيّم .

التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام للسهيلي

بنيونس الزاكي

وجدة - المغرب

السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله / التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام؛ تحقيق عبدالله محمد النقراط.- طرابلس : ليبيا ، كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٢م.

يعد كتاب «التعريف والإعلام» أحد المؤلفات التي نالت شهرة واسعة، وقد أفاد منه طلبة العلم عامة، والمشتغلون بالدراسات القرآنية خاصة إفادة كبيرة.

وموضوع هذا الكتاب هو التعريف بمبهمات القرآن أعلامًا كانت أو غير إعلام، وقد أبان السهيلي عن غرضه من هذا التأليف، فقال: «. . . فإني قصدت أن أذكر في هذا المختصر الوجيز ما تضمنه كتاب الله العزيز من ذكْر من لم يُسَمَّ فيه باسمه من نبي، أو ولي، أو غيرهما من آدمي أو ملك، أو جني، أو بلد، أو شجر، أو كوكَب، أو حيوان، له اسم علم قد عرف عند نَقَلَة الأخبار والعلماء الأخيار» (١).

منهج السهيلي في هذا الكتاب

صرف السهيلي جهده في هذا التأليف إلى تتبع ما انبهم في القرآن من الأسماء، وسلك في ذلك مسلك المفسرين في تناول سور القرآن الكريم، بادئاً بسورة الحمد، ومنتهيا بسورة «الفلق».

وقد تَوَسَّلَ المؤلف إلى إعداد هذه الدراسة باعتماد ثلاثة مصادر :

١ - القرآن الكريم .

٢ - الحديث النبوي .

٣ - كتب التفسير والحديث والتاريخ والأخبار والأنساب .

١ - القرآن الكريم :

أما المصدر الأول، فإن السهيلي اعتمده لأن القرآن - كما قال الزمخشري - (٢) «يفسر بعضه بعضًا» ، وهو منهج أصحاب التفسير بالمأثور الذي انتهى بهم النظر في كتاب الله إلى أنه اشتمل على الإيجاز والإطناب، والإجمال، والتبيين، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، ولذلك لابد لمن يتعرض لتفسير كتاب الله تعالى من أن ينظر في القرآن أولاً، فيجمع ما تكرر منه في موضوع واحد، ويقابل الآيات بعضها ببعض، ليستعين بما جاء مسهبًا على معرفة ما جاء موجزًا، وبما جاء مبينًا على فهم ما جاء مجملاً،

وليحمل المطلق على المقيد، والعام على الخاص، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن، وفهم مراد الله بما جاء عن الله، وهذه مرحلة لا يجوز لأحد مهما كان أن يعرض عنها، ويتخطاها إلى مرحلة أخرى، لأنّ صاحب الكلام أدرى بمعاني كلامه، وأعْرَفُ به من غيره (٣) .

وقد جنح السهيلي إلى بيان ما انبهم من الأسماء في سورة «الحمد»، فتمثل هذا اللون من التفسير واضحًا جلياً فيها .

فقال : قوله تعالى : ﴿الذين أنعمت عليهم﴾ (الفاتحة /٧) : هم الذين ذكرهم الله في سورة النساء حين قال : ﴿فأولئك مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين﴾ (النساء / ٦٨)، ثم أعقب ذلك بقوله : (وانظر إلى قوله تعالى : ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾ (النساء / ٦٦)، وأجمع بينه وبين قوله : ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (الفاتحة /٧) تَجِدْهُ شرحًا له ؛ لأن الصراط : الطريق، ومن شأن سالك الطريق الحاجة إلى الرفيق، ولذلك قال تعالى : ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾ (٤) .

٢ - الحديث النبوي :

السنة هي المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، ومهمة رسول الله ﷺ هي البيان، مصداقًا لقوله تعالى : ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ (النحل /٤٤) .

وأوجه خدمة السنة للكتاب متعددة، فهي تبين مجمله، وتوضح مشكله، وتخصص عامه، وتقيد مطلقه، وتبين النسخ، وتؤكد أحكامًا وردت في القرآن .

وهذا الوجه الأخير هو الذي عناه السهيلي حين قال : «وانظر إلى قوله عليه السلام : «خير الرفقاء أربعة» (٥) تجده ينظر إلى قوله سبحانه : ﴿من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا﴾ .

٣ - كتب التفسير والحديث والتاريخ والأخبار والأنساب:

أ - كتب التفسير والحديث :

غلب على السهيلي الاستعانة بهذه المصادر، وهو تارة يحيل عليها ، ويذكر عناوينها، ويكتفي بالتنبيه على مؤلفيها استغناءً بهم عن ذكر أسمائها تارة أخرى .

وهذه أهم كتب التفسير والحديث التي اعتمدها في «التعريف والإعلام» (٦) .

١ - أحكام القرآن للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري .
٢ - تفسير الطبري .
٣ - تفسير عبدالرزاق .
٤ - تفسير الكشي (عبد بن حميد)
٥ - تفسير الماوردي .
٦ - تفسير النقاش .
٧ - سنن الترمذي .
٨ - سنن الدارقطني .
٩ - صحيح البخاري .
١٠- مسند البزار .
١١- موطأ الإمام مالك .

ب - كتب التاريخ والأخبار والأنساب :

أكثر السهيلي من اعتماد هذه المصادر، وهذه قائمة بعناوين أهمها :

١ - تاريخ الطبري .
٢ - سيرة ابن إسحاق .
٣ - سيرة ابن هشام .
٤ - مروج الذهب للمسعودي .
٥ - معجم ما استعجم للبكري .
٦ - المؤتلف والمختلف لابن ماكولا .
٧ - الهواتف لابن أبي الدنيا .

ومنهج السهيلي في «التعريف والإعلام» يكاد يكون منهجه نفسه في سائر كتبه، فهو يسوق الأقوال، ويعمل

فكره الثاقب فيها، ويناقشها مناقشة علمية رصينة، فيرجح ما تعضده الأدلة والشواهد، ويلغي الضعيف منها والمرجوح .

فعند كلامه على قوله تعالى : ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب﴾ (النمل : ٤٠) ، قال : قيل : هو آصف بن أرخيا بن خالة سليمان، وكان عنده علم بالاسم الأعظم من أسماء الله تعالى، وقيل : هو سليمان نفسه .

ولا يصح في سياق الكلام مثل هذا التأويل، وذكر محمد بن الحسن المقري قولاً ثالثًا أنه صبة بن إذ، وهذا لا يصح البتة، لأن صبة هو ابن عاذ بن طابخة، واسمه عمرو بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد، وقد تقدم أن معدًا كان في زمان بختنصر، وذلك بعد عهد سليمان، عليه السلام، بزمن طويل . فإذا لم يكن معد في عهد سليمان فكيف صبة بن إذ، وهو بعده بخمسة آباء، وهذا بَيِّن لمن تأمله، وقد قيل فيه قول رابع : إنه جبريل عليه السلام (٧). ومن أمثلة التحقيق العلمي الذي ساد كتاب «التعريف والإعلام» ما جاء على لسان السهيلي وهو بصدد الكلام على الآية الرابعة من سورة الأحزاب : ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه﴾ قال : كان جميل بن معمر الجمحي يدعى ذا القلبين، فنزلت الآية، وفيه يقول الشاعر :

وكيف ثَوَائِي بالمدينة بعدما
قضى وطراً منها جميل بن معمر

وروى الزبير بن بكار أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – استأذن على عبدالرحمن بن عوف، فسمعه يتغنى بهذا البيت، فقال : ما هذا يا أبا محمد ؟ فقال : إنا إذا خلونا قلنا ما يقول الناس في بيوتهم، وقلب المبرد في الكامل هذا الحديث (٨). وجعل المستأذن عبدالرحمن بن عوف، والمتغني عمر بن الخطاب، والزبير أعلم من المبرد بهذا الشأن (٩) .

لكن السهيلي – وهو المحقق المدقق – تساهل في كتابه هذا بعض التساهل، فلم يعتمد الأخبار الصحيحة وحدها، ولم يشترط التزامها في الكتاب، وقد نبه على ذلك في معرض كلامه على قوله تعالى : ﴿لها سبعة أبواب﴾ (الحجر /٤٤)، فقال : «وقع في كتب المواعظ والرقائق أسماء لهذه الأبواب على ترتيب لم يرد في أثر صحيح، وإن كنا لم نشترط في هذا الكتاب أن نقتصر على الصحيح دون غيره» (١٠) .

وَمَا تساهَلَ السهيلي في تضمينهِ كتابَه من أخبار قد لَجَأَ إلى إيراد بعضِه ثقةً براويه، كما وقع له عند كلامه على قوله تعالى : ﴿أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم﴾ [النمل /٨٢] ، قال : «اسم الدابة "أقصى" فيما ذكر أبو بكر بن الحسن ، وذكر أنها الثعبان الذي كان في بئر الكعبة قبل بنيان قريش لها، وأن الطائر لما التقفها ألقاها بالحجون (١١) ، فالتقمتها الأرض، فهي الدابة» (١٢) .

كتاب «التعريف والإعلام» نسخه المخطوطة ، طبعاته

لكتاب «التعريف والإعلام» أكثر من نسخة مخطوطة تحتفظ بها خزائن مغربية ومشرقية ، وبعضها في خزائن أوربا، والمعروف منها :

١ – نسختا الخزانة العامة بالرباط، ورقماهما : ١٢٠٢ د، و ١٩٦٣ د .

٢ – نسخة الخزانة الحسنية ، بالرباط، ورقمها ٢/٢١٨ .

٣ – نسخة في مكتبة محمد المنوني .

٤ – نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩٣٢١٠ب.

٥ – نسختا ميونيخ وبرلين، ذكرتهما نشرة عياش، ولم تنبه على أرقامهما .

أما طبعات الكتاب، فهي :

١ – نشرة مطبعة الأنوار سنة ١٩٣٨ .

٢ – نشرة دار الكتب العلمية بعناية عبدالأمير مهنا سنة ١٩٨٧ .

٣ – طبعة دار الفكر العربي ببيروت بعناية هيثم عياش سنة ١٩٨٨ .

٤ – طبعة كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي بطرابلس ليبيا بتحقيق عبدالله محمد علي النقراط سنة ١٩٩٢ .

فأما الطبعة الأولى ؛ فإن الباحثين الذين وقفوا عليها مجمعون على أنها تزخر بتصحيفات وتحريفات، بالرغم من ادعاء مصححها استفراغ الجهد في إخراجها سليمة من الأخطاء .

والنشرة الثانية التي ظهرت بعناية عبدالأمير مهنّا اعتمدت نسخة خطية واحدة، قوبلت على نشرة مطبعة الأنوار، وصاحب هذه النشرة يذكر في مقدمة الكتاب أن الذي دعاه إلى إخراجها ثانية هو ما لا حظه في النشرة الأولى من كثرة الأخطاء، لكن عمله لم يسلم من بعضها؛ بل لقد أضاف إليها أخطاء جديدة .

والنشرة الثالثة التي صدرت بعناية هيثم عياش، زعم مقدمها (عزت العنان) أنها اعتمدت نسختي ميونيخ وبرلين، لكن ، (المحقق ! !) لا يصف النسختين، ولا يحيل حتى على رقميهما، ولا يكاد قارئ هذه النشرة يفرغ من إلقاء نظرة على هذا (التحقيق !!) حتى يستيقن أن الرجل ليس من أهل هذا الفن .

وأكتفي هنا بالإلماع إلى بعض المسائل المنهجية :

١ . كتب على غلاف الكتاب العنوان الآتي : (غوامض الأسماء المبهمة والأحاديث المسندة في القرآن) .

ولا أدري من أين جاء (المحقق ! !) بهذا العنوان، إذ لم أقف على أحد ممن ترجم السهيلي، وذكر تآليفه نبه على كتاب له بهذا العنوان، ومن العجيب أن السهيلي يذكر عنوان «التعريف والإعلام» في خطبة الكتاب، فتأكد بذلك أن ما أُثْبِتَ على الغلاف ليس إلا اختراعًا من المحقق أو الناشر أو هما معًا .

٢ . سقط من النسختين اللتين اعتمدتهما هذه النشرة أكثر خطبة الكتاب، والمنهج المتعارف عليه في التحقيق يقتضي التنبيه على ذلك في الهامش، لكن هذا (المحقق ! !) ينص على ما سقط في متن الكتاب، فأي منهج هذا في التحقيق ؟

٣ . يزعم المحقق أو الناشر أو هما معًا أن هذه النشرة هي أول إصدار للكتاب، والصحيح – كما مر بك – أنها النشرة الثانية .

هذه بعض نقائص نشرة هيثم عياش وهي – كسابقتها – مثقلة بالهوامش التي لا داعي إلى كثير منه، والظاهر أن الرجلين لا علم لهما بصناعة التحقيق، وليسا من أهله .

ولما كانت النشرة الرابعة هي التي حققت وفق المنهج المتعارف عليه عند أهل هذا الفن، فقد وجدتني مدعوًا إلى إيثارها – دون ما سواها من الطبعات التجارية السالفة – بمتابعة نقدية .

وبما أن المحقق قد جعل الكتاب قسمين : الدراسة أولاً والتحقيق ثانيًا ؛ فإن متابعتي ستمضي وفق هذه الخطة .

١ - *الدراسة* :

عقد المحقق ترجمة للسهيلي موجزة، تناول فيها نسبته إلى سهيل، ومصادر ترجمته، وصفاته، ومكانته العلمية، وشيوخه ، وآثاره، ولي على أكثر هذه المباحث ملاحظات أوجزها كالآتي :

(١) في صفحة : ١٧ : ذكر المحقق أن السهيلي عرف بثلاث كنى ، أشهرها أبو القاسم، ثم أبو زيد، وأما الثالثة فهي أبو الحسن . قلت : فات المحقق – كما فات معظم الذين ترجموا للسهيلي – كنية له رابعة، هي أبو علي، انفرد بها مصدر أندلسي متقدم هو

«أدباء مالقة» : ١٧١ (مخطوط) .

(٢) عَوَّل المحقق في ترجمته للسهيلي وذكر بعض أخباره على طائفة من المصادر، ذكرها في صفحة : ١٨ تحت عنوان : المصادر التي ترجمت للسهيلي .

ولي على هذه القائمة الملاحظات الآتية :

أ - إن حصة الأسد في هذه القائمة حازتها المصادر المشرقية، والسهيلي أندلسي، وكان الأولى الرجوع إلى المصادر الأندلسية والمغربية لهذا الغرض .

ب - إن أهم مصدر أندلسي عَوَّل عليه من عُنُوا بالترجمة للسهيلي - قديمًا وحديثًا - هو «المطرب من أشعار أهل المغرب» لابن دحية تلميذ السهيلي، ومن الغريب أنه لا يوجد في قائمة مصادر المحقق .

ج - إن السهيلي من علماء اللغة والنحو، وقد ترجمت له طائفة من مصادر هذين الفنين أهمها :

- إشارة التعيين لابن عبدالمجيد اليماني : ١٨٢ تحقيق عبدالمجيد دياب . ط . السعودية .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزأبادي : ١٢٣. تحقيق محمد المصري . ط . دمشق .
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٥٣٨ (مخطوط بالخزانة الأسدية - دمشق) .

وليست هذه الثلاثة مِنْ مصادر المحقق، وإنما اكتفى بمصدر متأخر هو «بغية الوعاة» للسيوطي .

وتحت عنوان : «صفاته ومكانته العلمية» ، ذكر المحقق ما نصه : «وصف المترجمون له - للسهيلي - بالفقيه الأديب، الحافظ، العالم الجليل ، القدر ، المقرئ، المتصرف في فنون العِلْم، وضروب المعارف» ، ثم أحال في الهامش على «شجرة النور الزكية» ، لابن مخلوف التونسي.

أقول : ها هنا ملاحظتان اثنتان :

١ - عبارة المحقق : «وصف المترجمون له ..» تقتضي الإحالة على مصادر، لا على مصدر واحد .

٢ - «شجرة النور الزكية» مصدر متأخر، وكان الأولى الإحالة على مصادر متقدمة عليه زمنًا .

شيوخ السهيلي

عرج المحقق على أسماء أكثر شيوخ السهيلي، وذكر أنه أكثر عن ابن الطراوة في علوم اللسان، وناظره في كتاب سيبويه ، كما أورد ابن عربي الحاتمي الصوفي ضمن هؤلاء الشيوخ .

أقول : مناظرة السهيلي شيخه ابن الطراوة ذكرها ابن الأبار في التكملة ٢ / ٢ : ١٧١، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٤ /١٣٤٩، وتناقلتها بعض المصادر المتأخرة دون تحقيق، والصحيح كما حقق ذلك محمد إبراهيم البنا - أنه لم تحدث مناظرة بين الشيخ وتلميذه، وإنما وقع في العبارة تصحيف، وصوابها : «ونظر في كتاب سيبويه على أبي الحسين ابن الطراوة» وكذلك وردت العبارة في إشارة التعيين : ١٨٢، ويعضدها قول الفيروز آبادي في البلغة : ١٢٢ «سمع كتاب سيبويه وغيره على ابن الطراوة» .

- ابن عربي الحاتمي (٥٦٠ - ٦٣٨) تلميذ السهيلي وليس شيخه، كما توهم المحقق، وقد حلاه بقول : «شيخنا ... في موضعين من كتابه» «محاضرات الأبرار» (١٢/١، ٤٠١ . ط - دار صادر) . وذكر سماعه على السهيلي كذلك العباس بن إبراهيم في كتابيه «الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام» ٦٦/٨ ، و «إظهار الكمال في مناقب سبعة رجال» ٣٣٦ (مخطوط الخزانة الحسنية)، والكتاني في «سلوة الأنفاس» ٢ / ٢٢٥ .

والذي أوقع المحقق في هذا الوهم هو اعتماده ما جاء في «شجرة النور» ١٥٦، وقد شذَّ ابن مخلوف بحكاية

سماع السهيلي عن ابن عربي الحاتمي، ولعله اشْتَبَه عليه بالقاضي أبي بكر ابن العربي المعافري .

آثــاره

تحت هذا العنوان ذكر المحقق ما اهتدى إليه من تآليف السهيلي المطبوعة والمخطوطة، ولي على ما ذكره الملاحظات الآتية :

١ - أنه ينسب للسهيلي - تسليمًا بما تناقلته كتب التراجم - شرح الجمل للزجاجي .

أقول : الذي أوقع المتأخرين في هذا الوهم هو ابن الأبار ، فقد قال في التكملة ٢/٢ : ٥٧١ : «وله شرح على الجمل أظنه لم يستوفه» ، وقد حقق البنا هذا الأمر وحسم هذا الإشكال بأن أكَّدَ على أن ابن الأبار يعني بشرح الجمل كتاب «نتائج الفكر» معتمدًا على دليلين :

(أ) أن السهيلي لم يشر في كتبه - وهو الحريص على ذلك - إلى أن له كتابًا يدعى «شرح الجمل»، كما أن تلميذه ابن دحية لا يذكر في مؤلفات شيخه هذا الكتاب .

(ب) أن : «نتائج الفكر» ، مرتب على أبواب الجمل، فلعل ابن الأبار ظن من هذا أنه شرح للجمل .

٢ - يذكر المحقق ضمن مؤلفات السهيلي قصة يوسف، عليه السلام، وهي مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم : ١٤٢٧ د . أقول : هذا المخطوط قد نسبه للسهيلي خطأً الزركلي في الأعلام ٣/٣١٣ وتابعه المحقق دون تثبّت، وقد دلّلْتُ في رسالة لي جامعية على أن هذا المخطوط ليس من إنتاج السهيلي استنادًا إلى أدلة، أهمها ما يلي :

(أ) أن المنهج المتبع في هذا المخطوط بعيد كل البعد عن منهج السهيلي الذي يقوم أساسًا على استنطاق النصوص القرآنية اعتمادًا على علوم الآلة (اللغة - النحو - البلاغة ...) وليس في هذا المخطوط شيء من ذلك .

(ب) مما التزمه السهيلي في سائر تآليفه أنه يحيل على كتبه وأماليه ومسائله، ولو كان الكتاب له ما غفل عن التنبيه عليه .

(جـ) أن السهيلي كثير الالتفات إلى إعجاز القرآن، شديد العناية بالنظم والبيان، ولا أثر في هذا المخطوط لشيء من ذلك .

وخلاصة القول إن هذا المخطوط يفتقر إلى روح السهيلي، ولا يسع من صَحِبَ هذا العالم وعاش مع مؤلفاته حينًا من الدهر إلا أن يسلم بأنه ليس من إنتاجه .

٣ - أشار المحقق في معرض حديثه عن تآليف السهيلي - إلى تأليف آخر له ، هو «حيلة النبيل في معارضة ما في (كذا) السبيل» . أقول : انفرد ابن الخطيب بالإشارة إلى هذا التأليف في الإحاطة ٣/٣٧٩ ، وتصحفت فيه عبارة «ملقى السبيل»، إلى «ما في السبيل»، ولم يفطن المحقق إلى هذا التصحيف .

و «ملقى السبيل» رسالة لأبي العلاء المعري، وقد نبه محمد بنشريفة في كتابه «أبو المطرف ابن عميرة : حياته وآثاره : ٢٩٩» على هذه الرسالة وأفاد أنها في فن الكتابة في الزهديات والمواعظ، التي كانت منتشرة انتشارًا كبيرًا في الأندلس خلال القرنين السادس والسابع الهجريين .

أهم ما تولاه من مناصب

وتحت هذا العنوان ذكر المحقق - نَقْلاً عن ابن الجزري في «غاية النهاية» ١/٣٧١، والذهبي في «التذكرة» ٤/١٣٤٩ أن السهيلي تولى قضاء الجماعة فحمدت سيرته .

أقول : الذي أفاده ابن سعيد الأندلسي في «الغصون اليانعة» : ٣١ (نشرة الأبياري . مصر ، ط٣) . وابن

عبدالملك المراكشي في «الذيل والتكملة» ١/١/٢٢٠ – ٢٢١ (نشرة محمد بنشريفة – ط / بيروت) . أن هذا المنصب كان مسنداً – يومئذ – لصاحبه ابن مضاء القرطبي .

وعقد المحقق عنواناً لرحالات السهيلي، فقال ما نصه : «لم تسعفنا المصادر التي ترجمت للسهيلي عن رحلاته إن كانت له رحلات، إلا ما ذكره ابن الخطيب من أنه تلا بالحرمين على خال أبيه ... أقول : إن كان مراد المحقق برحلاته خارج الأندلس، فصحيح، وإلاّ فقد صَحَّ أنه رحل إلى قرطبة وإشبيلية، وغرناطة، قبل أن يعود إلى مالقة .

وتحت عنوان : «الكتاب المحقق» : تناول المحقق عنوانه ونسبته إلى السهيلي، وذكر أن المراجع التي ترجمت للسهيلي اتفقت على أنه أَلَّفَ كتاب «التعريف والإعلام» فيما (كذا) أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام»، ثم قال : «وقد جاء في النسخ ، جـ : د ، و ط أنوار : (من الأسماء والأعلام) بواو العطف، ويضيف المحقق قائلاً : «وقال في الروض الأنف» : قد ذكرت في كتاب «التعريف والإعلام بما (كذا) أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام» .

قلت : ما دام السهيلي قد ذكر نص عنوان الكتاب كاملاً، فلا مجال لإيثار غيره عليه .

ثم إن حكاية المحقق اتفاق المراجع على نص العنوان الذي ارتضاه ليس بمسلم .

فابن كثير في «البداية والنهاية» ١٢ / ٣١٨ ، والسيوطي في «البغية» ٨١/٢ يَذْكُرَ أن العنوان بحرف العطف .

قال البنا : (السهيلي ومذهبه النحوي : ١٧٤) : ومن الطبيعي أن يترتب على هذا اختلاف كبير في منهج الكتاب، فإذا كان العنوان بدون عطف، فالكتاب لا يتناول إلا التعريف بما أبهم اسمُه من الأعلام، ولكن إذا أوجد العاطف فهو يعرف أيضاً بما أبهم اسمه من غير الأعلام، وقد رجحت أن يكون العنوان كما أثبته ابن كثير والسيوطي بما ذكره السهيلي نفسه في كتابه، قال عند قوله تعالى : ﴿كشجرة خبيثة﴾ (إبراهيم / ٢٦)، : «هي الحنطة، وقيل الكشوث، وهي شجرة لا ورق لها ولا عروق في الأرض ... وإنما ذكرنا اسم هذه الشجرة المذكورة في القرآن لأنها من الباب الذي شرطناه، وإذ هي مما أبهم من الأسماء، وإن لم تكن أعلاماً، والله المستعان» (التعريف والإعلام : ١٥٤) .

ثم عمد المحقق إلى وصف النسخ التي اعتمدها، فذكر منها أربعاً وأضاف إليها نسخة مطبعة الأنوار . وقد بَيَّنْتُ أن لكتاب «التعريف والإعلام» نسخاً أخرى مخطوطة، وطَبْعتَيْن آخريين لم يقف عليها المحقق، ولا علم عنهما شيئاً .

وتحت عنوان : «قيمته العلمية» قال المحقق ما نصه : «لقد ألَّف السهيلي هذا الكتاب في علم المبهمات وعليه استدراك لمحمد بن علي بن محمد البلنسي الغرناطي المتوفى سنة ٦٣٦، وذيل عليه تلميذ من تلاميذه، وهو محمد ابن علي الخضر الغساني المعروف بابن عساكر بكتابه المسمى "التكميل والإتمام" ، وجمع بينهما شيخ الإسلام القاضي بدر الدين بن جماعة في كتاب سماه "التبيان في مبهمات القرآن" ، ولخص السيوطي الموضوع في كتابه : "مفحمات الأقران في مبهمات القرآن" .

أقول : لم يتقص المحقق ما خلَّفه «التعريف والإعلام» من أثر في أوساط العلماء القدماء والمتأخرين، وما استتبع ذلك من عناية ربه ، واستدراكاً وجمعاً واختصاراً .

– فقد ألف ابن عسكر المالقي «(٥٨٤ – ٦٣٦) كتاب : «التكميل والإتمام» لكتاب «التعريف والإعلام» ، وقد حققه الباحث حسين عبدالهادي بجامعة الإمام محمد ابن سعود بالرياض عام ١٤٠٤هـ ، ونال به درجة الدكتوراه، ذكر ذلك محقق الجزء الأول من صلة الجمع للبلنسي حنيف بن حسن القاسمي (١ / ٤٠٤٦) ط / دار الغرب الإسلامي . ط . ١» .

وقد وهم محقق : «التعريف والإعلام» حيث ذكر أن ابن

عسكر تلميذ السهيلي . وهذا توفي عام ٥٨١هـ ، وابن عسكر ولد عام ٥٨٤ ، فكيف حصلت التلمذة ؟ ! .

– وألف ابن فرتون ، أحمد بن يوسف السلمي (ت ٦٦٠هـ) كتاب «الاستدراك والإتمام» ، استدرك فيه عليه .

– وصنف أبو عبدالله الشامي (٦٧١ – ٧١٥هـ) كتابًا في مبهمات القرآن نسبه إليه إسماعيل باشافي «هدية العارفين» ٢/١٤٣ .

– وجمع بدرالدين بن جماعة (٦٣٩ – ٧٣٣هـ) بين كتابي «الإعلام والتكميل» ، وسماه : «التبيان في مبهمات القرآن» ، ولم يقف عليه أحد من الباحثين ، واختصره في كتاب سماه : «غرر التبيان في من لم يسم في القرآن» حققه عبدالجواد خلف عبدالجواد ، ونشرته دار قتيبة بدمشق عام ١٩٩٠، وحققه أيضًا الطالب عبدالغفار البيني ونال به درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٠هـ ، ذكر ذلك محقق صلة الجمع للبلنسي ١ / ٥١ .

وقد التقى العبدري الحيحي الذي بدأ رحلته بالمغرب سنة ٦٨٨هـ بابن جماعة هذا واتهمه بالإغارة في كتابه المنوّه به على «التعريف والإعلام» للسهيلي . (انظر رحلة العبدَري ٢٣١ . نشرة محمد الفاسي . منشورات جامعة محمد الخامس / الرباط) .

– وألف أبو عبدالله محمد بن علي الأوسي البلنسي (٧١٤ – ٧٨٢هـ) كتاب «صلة الجمع وعائد التذييل» لموصول كتابي «الإعلام والتكميل» ، وقد حقق قسمه الأول حنيف حسن القاسمي، وقسمه الثاني عبدالله عبدالكريم محمد، وصدر الكتاب عن دار الغرب الإسلامي ببيروت في طبعته الأولى عام ١٤١١ / ١٩٩١ .

– وصنف السيوطي (٨٤٩ – ٩١١هـ) كتابًا في مبهمات القرآن سماه «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن» وقد طبع بتحقيق مصطفى ذيب البغا عام ١٤٠٣هـ، وطبع ثانية بتحقيق إياد خالد الطباع عام ١٤٠٦هـ .

– واختصر الشيخ بحرق (٨٦٩ – ٩٣٠هـ) كتاب «التعريف والإعلام» وسمى مختصره : «تلخيص التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام» ذكره حنيف حسن القاسمي، وأفاد أنه لا يزال مخطوطًا، وهو صغير جداً في ثلاث عشرة ورقة، توجد نسخة منه بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٩٥٣) . مصورة عن مكتبة الإحقاق باليمن ، (صلة الجمع ١/٥٢–٥٣) .

– وألف الإنكاوي (١١٠٤ – ١١٨٤هـ) كتابًا في مبهمات القرآن سماه «ترويح أولى الدماثة بمنتقى الكتب الثلاثة» وقد ضم فيه كتاب البلنسي إلى كتابي السهيلي وابن عسكر . وانْتَقَى من فوائد الكتبِ ما رآه مناسبًا ، ولم يضف إليها شيئًا ، والكتاب مازال مخطوطًا بدار الكتب المصرية برقم ٨١٩ تفسير ، ومنه نسخة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٦٨٤) علوم القرآن، وهي بخط المؤلف ، ينظر صلة الجمع ١/٥٣ .

– «أسامي الذين نزل فيهم القرآن الحكيم» لمجهول ، يوجد بإحدى خزائن المخطوطات بتركيا ، ذكره محقق صلة الجمع ١/٥٣ .

ثانيًا : النص المحقق

١ – التزم المحقق أن يضيف إلى النسخة المصرية التي اعتمدها أصلاً ما لم يرد فيها من زيادات وردت في النسخ الأخرى المساعدة، لكنه لم يلتزم ذلك .

فعند نهاية كلام السهيلي على قوله تعالى : ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت﴾ (النساء / ٦٠) . قال المحقق في الهامش : ١١ من الصفحة ٣٢ «في ط أنوار : بعدما انتهى من تفسير هذه الآية أورد قول الله تعالى : ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ (النساء / ٦٦) وقوله ﴿إلا الذين يصلون﴾ ﴿إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾

(النساء / ٩٠) ، ثم قال : وذلك حسب الترتيب الصحيح للآيات ... ا هـ.

قلت : إذا كان الأمر كذلك ، فإنَّ حق هذا الكلام أن يكون في المتن، وينبه على زيادته في الهامش خضوعًا لما التزمه المحقق . ومثل ذلك وقع حين ورد كلام السهيلي على قوله تعالى ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾ (النساء / ٩٠) فقد أدرجه بعد تفسير قوله تعالى: ﴿لمن ألقى إليكم السلم﴾ (النساء / ٩٣)، فلم يُراعِ الترتيب التصاعدي للآيات.

٢ – في صفحة ١٠٤ ورد في المتن ما نصه : «ولكهلان كان الملك قبل أخيه حمير – فيما ذكر المسعودي – ابن سبأ بن يشحب ... إلخ» قلت : تبدو هذه العبارة قَلِقَة، وصوابها – والله أعلم – : «ولكهلان كان الملك قبل أخيه حمير بن سبأ بن يشحب ...» فيما ذكر المسعودي .

٣ – وفي صفحة ٨٩ ورد نسبة قول للكَشّي، فقال المحقق في الهامش : «عند رجوعي لكتب التراجم لم يتحدد عندي من هو الكشي لكثرتهم» .

قلت : الظاهر أنه عبد بن حميد (ت ٢٤٩)، وقد أورد له السهيلي قولاً في شرح آيات الوصية : ٥٦ .

والكشي اسم أعجمي ، إذا عرب كُتِبَ بالسين المهملة، قبلها كاف مكسورة . وانظر تحقيقًا في هذا الاسم في الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي بقلم أحمد شاكر (٦ / ١٠٧ – ١٠٨ / ط/ دار الآفاق الجديدة : بيروت) .

٤ – وفي صفحة ١٦٠ عرض السهيلي ببيان ما أبهم من قوله تعالى : ﴿ولقد جعلنا في السماء بروجًا﴾ (الحجر/ ١٦) . فناسب المقام إيراد الشاهد : «خير منزلة في الأبد بين الزبانا والأسد» فتوهم المحقق أنه بيت شعر ، فكتبه كالآتي :

خير منزلة في الأبد
بين الزبانا والأسد

ثم قال في الهامش : لم نهتد إلى قائله .

ثم أورده في فهرس الأشعار، وأفاد أن قائله مجهول، وأن في وزنه اضطرابًا .

قلت : ليس الشاهد بيت شعر ، وإنما هو مثل عربي، ساقه الميداني في مجمع أمثاله ١ / ٢٤٠ .

الهوامش

١ – التعريف والإعلام : ٥٠ ، تحقيق: عبدالله محمد علي النقراط . منشورات كلية الدعوة، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي . طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٩٢ / ١٤١١ .

٢ – ينظر الكشاف ١/٥٤٦ . ط . دار الكتاب العربي . بيروت .

٣ – التفسير والمفسرون ، محمد حسين الذهبي ١/٣٧ دار الكتب الحديثة . ص٢ .

٤ – التعريف والإعلام : ٥٣ – ٥٤ .

٥ – أخرجه ابن ماجه في سننه . كتاب الجهاد باب السرايا ٢/٩٤٤ (نشرة محمد فؤاد عبدالباقي) .

٦ – التعريف والإعلام : ٥٤ .

٧ – التعريف والإعلام : ٢٣٧ .

٨ – ينظر الكامل ٢/٥٦٤ – ٥٦٥ تحقيق محمد أحمد الدالي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ . ١٩٨٦ .

٩ – "التعريف والإعلام" : ٢٥٣ – ٢٥٤. تحقيق عبدالله محمد علي النقراط .

١٠– نفسه ١٦١ .

١١– الحجون : جبل أعلى مكة عند مدافن أهلها، ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/٢٠ ١٦١ .

١٢– "التعريف والإعلام" : ٢٣٨ .

# في النحو العربي # أسلوب في التعلم الذاتي لفارس محمد عيسى	جميل إبراهيم علوش عمان - الأردن

عيسى ، فارس محمد / في النحو العربي : أسلوب في التعلم الذاتي .- عمان : دار البشير ، ١٩٩٤م

لا يستطيع المرء تفسيراً لرغبة المعلمين المتزايدة، وبخاصة معشر الجامعيين منهم، في تأليف كتب للنحو . فكل من أتيح له الوقوف معلمًا للعربية في صف جامعي، ولو ليوم واحد، تزين له نفسه وضع كتاب فيها، يخيل له وهمه أنه يستطيع أن يقرب النحو إلى أجيال النشء الصاعدة، وأنه يستطيع أن يجعله سهلاً هينا قريبًا، لا يشوبه غموض ولا تحكمه عقد . وهكذا تغص المكتبات بالفريد والوحيد والموجز والميسر والمبسط والمقرب والسهل والمختار والواضح والكامل والمنهاج والمرجع والنموذج، إلى ما هنالك من الأسماء والعناوين التي يعتقد مؤلفوها أنها تحمل وصفة سحرية لكل من طلب العربية وآنس في نفسه الحاجة إلى تعلمها ودراستها، وهي لا تتضمن من معاني العناوين التي تحملها شيئًا يستطيع المؤلف أن يدل به على غيره من المؤلفين فيما غبر من الزمان . ولا تتفاوت هذه المؤلفات الكثيرة فيما بينها إلا في مزيد إيجاز أو فضل تفصيل، وإلا فإن القواعد والأمثلة تنسخ من الكتب القديمة نسخًا حرفيًا، بل ربما كان هذا النسخ مشوهًا يفتقد الدقة والضبط .

ولست أعلنُ جديداً حين أقرر أن من يأنس في نفسه الكفاية لمعالجة هذا الموضوع أو غيره، ينبغي أن يتوافر فيه من الشروط العلمية والموضوعية ما يجعله قادراً على الإتيان بما عجز عنه سواه من الذين طرقوا الموضوع وكتبوا فيه من قبل، إن لم يكن على مستوى المضمون فعلى مستوى الترتيب والتنظيم وحسن الضبط والإتقان . أما أن يخلو الكتاب الجديد من كل ذلك، فهذا مما لا يحتمل .

وليت شعري ما الذي يغري هؤلاء المعلمين بالإقبال على تأليف الكتب الجديدة في النحو، أتراهم يستهينون بكل هذه الأكداس المكدسة من كتب النحو التي جادت بها قرائح علماء العربية والمعتنين بها ابتداءً من سيبويه حتى الآن، وهي تملأ خزائن الكتب ورفوف المكتبات، منذ أن بدأت المطابع تقذف بها في الأسواق الأدبية والعلمية في أواخر القرن الماضي، وبخاصة ما ظهر منها في مصر ولبنان على مدى هذه السنين الطويلة .

وأرجو ألاّ يُفهَمَ من كلامي هذا أني أحجر على التأليف في النحو . فهذا ما لم أقصد إليه، بل لم يخطر لي على بال . بيد أني أشدد على رأي أراه وفكرة اعتقدها، خلاصتهما أنَّ من يقبل على التأليف في النحو، عليه أن يكون مطلعًا على موضوعه اطلاعًا واسعًا يتمثل في القدرات التالية :

١ - أن يكون قادراً على صوغ القاعدة النحوية كما صاغها أئمة النحو وجهابذته في أزهى عصوره، وألا يكتفي بنقل ما تيسر له من هذه القواعد نقلاً

حرفياً لا يقوم على فطنة ولا ذكاء .

٢ - أن يكون قادراً على مناقشة كبار النحاة، وكشف ما ورد في مؤلفاتهم من أخطاء وتناقضات . أما من يظن أن كل ما ورد في مصادر النحو الأساسية صحيح لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو قاصر عن القيام بهذه المهمة الجليلة .

٣ - أن يحرص على أن تتوافر في الكتاب الذي ينوي تأليفه من الصفات والسمات ما لا يتوافر في غيره، وأن تكون شخصيته ماثلة في هذا الكتاب متجلية من جميع جوانبه . وحسبه هذا هدفًا يعتز به وغاية يسعى إليها .

ننفذ من هذه المقدمة في موضوع التأليف في النحو، لنتحدث عن كتاب جديد من هذه الكتب النحوية، هو «في النحو العربي / أسلوب في التعلم الذاتي» لفارس محمد عيسى، صدر عن دار البشير للنشر والتوزيع في عمان سنة ١٩٩٤م .

ولا شك أن المؤلف بذل جهدًا وأظهر عزمًا وعالج الموضوعات التي تصدى لها بما تستحقه من عناية واهتمام . فقد جال في المصادر الأساسية جولات واسعة، واستخلص منها ما يرى وجاهته وأهميته للدارس . وقد حاول أن يوفق بين الآراء المختلفة وأن يستخلص منها ما يوافق رأيه وهواه، كما حرص على أن يجمع أشتات المادة الواحدة، وأن يوفق بين أجزائها المبعثرة ومسائلها المتفرقة . هذا علاوة على أنه أكثر من إيراد التدريبات النافعة والتمرينات المفيدة مقرونة بالحلول الصحيحة لها .

ولابد لنا من القول، إن المؤلف قد أحسن إذا حصرنا نظرنا في نطاق أسلوب التعليم ووسائل العرض وأدوات مخاطبة الطالب في قاعة الدرس . أما إذا نظرنا إلى القضية من زاوية ما يتطلبه منهج البحث ومادته، فلا شك أن المؤلف قَصَّرَ أعظم التقصير . فقد ترخص كثيرًا في اختيار الشواهد والأمثلة، كما قَصَّرَ في معالجة المادة النحوية التي عرضها . فقد نقل قواعد النحاة كما هي، وبما تتضمنه من مواطن الضعف والقصور كما سنوضح فيما بعد .

ولم يفكر ولو مرة واحدة في التصدي لمناقشة خطأ في المصطلح أو القاعدة أو الإعراب أو التخريج أو غيرها من قضايا النحو، بل ساق كل ما ساق من كتب النحاة وعلى شروطهم وحسب تقديراتهم، بل ربما أربى على ذلك، فأضاف خطأ إلى خطأ وكَدَّسَ وهمًا على وهم . مما يدفعنا للتساؤل عن جدوى كتاب لا يستطيع صاحبه أن يصحح خطأ أو أن يكشف عيبًا أو يبتكر رأيًا . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يتكلف هذا العناء ويتحمل هذا الهم ؟ .

ولذلك كله رأيت أن أجعل تعليقي على هذا الكتاب في قسمين : الأول في المنهج والثاني : في المادة . وأرجو أن أوفق في كل ذلك .

القسم الأول : في المنهج

يفتقد الكتاب التقسيم المنهجي الذي تقوم عليه الدراسات الجامعية الحديثة . وأول مقومات هذا المنهج أن يتكون الكتاب من أبواب وفصول وحواش وفهارس فضلاً عن المقدمة والخاتمة . ويشترط في هذه الأبواب والفصول أن تكون متلاحمة متماسكة آخذاً بعضها برقاب بعض . ولكن هذا الكتاب يتكون من وحدات مفككة لا يجمع بينها جامع سوى أنها من موضوعات النحو كالنداء والاستفهام والاستثناء والمدح والذم والعجب والنفي والشرط . . . إلخ . وقد أطلق المؤلف على كل هذه الموضوعات لقب أسلوب . فقال أسلوب النداء وأسلوب الاستثناء وأسلوب الاستفهام . . . إلخ . وهو ليس أول من يفعل ذلك فقد سبقه عدد من المؤلفين إليه، وعلى رأسهم أستاذه وصاحب مقدمة

كتابه نهاد الموسى . والصحيح أن هذه موضوعات لا أساليب، لأن الأسلوب يعني طريقة محددة في صياغة الكلام يختارها كاتب من الكُتّاب أو شاعرٌ من الشعراء فتنسب إليه . ولا يمكن أن يسمى الموضوع النحوي أسلوبًا . ومما يدل على ذلك أن (الحال) مثلاً كلمة واحدة في الأصل والكلمة لا تكون أسلوبًا . لأن الأسلوب طريقة خاصة في نظم الكلام . قد تتسم هذه الطريقة بالإيجاز أو الإطناب . كما قد تتسم بالجزالة أو الرقة أو السهولة أو الغموض أو الغرابة . ولكل كاتب أسلوب يحدده ما يشتمل عليه من هذه الصفات والسمات التي ذكرناها .

ومن ظواهر ضعف المنهج الذي اختاره صاحب هذا الكتاب، أنه تهاون في اختيار الشواهد والأمثلة . فقد حشد نماذجها من القديم والحديث والمعلوم والمجهول والقوي والضعيف دون تمييز . كما تهاون في نسبة الشاهد إلى صاحبه أو في ذكر مصدره وموضع أخذه . وأدهى من ذلك كله أنه، ولأسباب شخصية بحتة، اختار بعض الشواهد من شعر زملائه في التدريس الجامعي . ومن هؤلاء أبو فراس النطافي (انظر ص١٣٦) . قد يصلح هذا كله في قاعة للمحاضرات، لكنه لا يصلح في كتاب تعليمي جامعي، يفترض فيه أن يحقق شروط العلم والمنهجية . لقد كان أجدر بالمؤلف أن يحشد شواهد الكتاب من كلام العرب الصحيح الفصيح الذي لا يتطرق إليه الوهن . ويستحسن أن يكون ذلك كله من النصوص العربية القديمة شعرًا ونثرًا أو قرآنًا كريمًا . ولا بأس أن يستخلص من كلام المعاصرين ما انعقد الإجماع على قوته وفصاحته كنثر الرافعي وطه حسين والعقاد أو كشعر شوقي وحافظ ومطران . أما الاحتجاج بما تيسر من الكلام فهذا لا يجوز .

ولعل أخطر من ذلك كله، ما اقترفه المؤلف من خطأ في إيراد هذه الشواهد والأمثلة . فقد قصر في ضبطها وتدقيقها تقصيرًا كبيرًا، بحيث جاء الكثير منها مضطربًا مختل الوزن، لأن بعض كلماته طار وبعضها صحف أو حرف . وسأحتج على دعواي بما يلي :

١ - أورد هذا البيت : (ص١٨) .

أيا قبر معن كيف داريت جوده
وقد كان منه البرّ والبحر مترعًا

ولم ينسبه إلى أحد . وهو للحسين بن مطير الأسدي . وليس الخطأ في هذا بل في تحريف كلمة (واريت) إلى (داريت)وقد يقال إنه خطأ مطبعي . وليس هذا عذرًا، لأن المؤلف مسئول عن الخطأ المطبعي وغيره .

٢ - أورد هذا البيت : (ص١٨)

يا أهيل الحي من وادي الغضا
وبقلبي ساكن انتم به

ولم ينسبه كعادته إلى أحد ، وهو للسان الدين بن الخطيب . وقد حول المؤلف (مسكن) إلى (ساكن) هنا وإلى (سكن) في موضع آخر . وكان عليه أن يلتزم النص الأصلي الذي هو (مسكن) .

٣ - أورد هذا البيت : (ص١٨)

يا لقومي ولامثال قومي
لا ناس عدوّهم في ازدياد

قال (عدوهم) والصحيح (عتوهم) . وقد أثبتها بهذه الصورة ص٣٩ و ٥١ .

٤ - أورد هذا البيت : (ص٢٠)

أتصحو أم فؤادك غير صاح
عشية هم صحبك بالرواح

وهو لجرير، وإن لم ينسبه كعادته إلى أحد . وقد أورده مثالاً على النداء . واقتضى الطالب أن يعين موضع النداء فيه . وليس في البيت أي موضع لنداء .

٥ - أورد هذا البيت : (ص٢٣)

يا ابجر بن ابجر يا أنتا

وأنت الذي طلقتَ عام جعتا

أقحم على أول الشطر الثاني من البيت واواً، فاختل الوزن . والصحيح تجريد البيت منها .

٦ - أورد هذا البيت : (ص٣٢)

جارتي لا تستنكري غديري

سيري واشفاقي على بعيري

جاء البيت وفيه كلمة (غديري) والصحيح (عذيري). والعذير هو الحال التي يقوم بها العذر .

٧ - أورد الآية الكريمة بهذه الصورة : (ص١٠٢)

ولا يلفت منكم احد . وهي بهذه الصورة خطأ والصحيح : ﴿**ولا يلتفت منكم أحد**﴾ . والحرص على الآيات القرآنية لا مجال فيه للتراخي أو التهاون .

٨ - أورد هذا البيت : (ص١٢٤)

قالوا : تحبها، قلت بهرا

عدد النجم والحصى والتراب

وهو بهذه الصورة مختل الوزن . فقد سقطت منه (ثم) وتصحيحه :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهرا

عدد النجم والحصا والتراب

٩ - أورد هذا البيت : (ص١٣٥)

ما ينصب السيف ساقه فحق له

وما تدع ضربتي لا ينجه حذري

وهو مختل بهذه الصورة : ولعل الخلل ناجم عن وضع كلمة (ساقه) بدل (ساقية) . ومع ذلك يبقى معنى البيت غامضاً وغير مفهوم . ولو نص المؤلف على ذكر صاحب البيت ومصدره لحل الإشكال . ولكنه أغفل ذلك فحصل الالتباس .

١٠ - أورد هذا البيت : (ص١٥٩)

فوالله ما ادري واني لسائل

بسبع رمين الجمر أم بثماني

وكان قد رواه في مكان سابق بهذه الصورة

لعمرك ما ادري وإن كنت داريا

بسبع رمين الجمر أم بثماني

والوجه الثاني هو المتداول في مصادر النحاة . فكان على المؤلف أن يختاره دون سواه .

١١ - أورد هذا البيت : (ص٢٠٢)

ما أكثر الأخوان حين تعدهم

ولكنهم في النائبات قليل

وهو بهذا الشكل مختل، وفيه ما يسميه العروضيون الخرم وهو حذف أول الوتد المجموع من أول البيت كأن تصبح (فعولن) فَعْلُن . ولا يصح الخلل إلا بوضع الفاء في أول البيت كما هو معروف ومتداول :

فما أكثر الأخوان حين تعدهم

ولكنهم في النائبات قليل

١٢- أخطر من ذلك كله وأدهى أنه أورد أقوالاً نثرية فظنها شعراً وأثبتها موزعة في صدر وعجز على النحو التالي : (ص٢٠٢) .

لله در بني سليم ما أحسن

في الهيجاء لقاءها وأكرما !

وهو مقتطع من قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي: لله در بني سليم ! ما أحسن في الهيجاء لقاءها! وأكرم في اللزبات عطاءها ! وأثبت في المكرمات بقاءها ! ؛ ويضربه النحاة على الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور . (انظر جامع الدروس العربية ١/ ٧٠) . ويبدو من ذلك أن المؤلف لم يكن يدرك وزن الشعر بمجرد سماعه بدليل أنه لم يفرق بين منظوم ومنثور . والذي لا يستطيع التفريق بين منظوم ومنثور يعجز عن إدراك مصادر القوة والضعف ومكامن الجمال والقبح في النص . ولا يمكن لأيٍّ كان أن يفهم النحو دون التسلح بهذه

القدرات والكفايات . فليس النحو قواعد تحفظ ومقررات تدرس .

هذه نماذج من أخطاء المؤلف في إثبات الشواهد . وهي كافية للتدليل على تقصيره في المحافظة على قواعد المنهجية، على الرغم من أنه بذل جهداً كبيراً في الحرص على ضبط النصوص وتصحيحها . بيد أن بذل الجهد شيء والإتقان شيء آخر . هذا إلى نماذج أخرى من الأخطاء التي اقترفها المؤلف في عرضه وتحليله، أي إنها أخطاء لغوية أسلوبية . وقد أعرضنا عنها لضيق المجال، ولأنها خارجة عن نطاق المنهجية التي أوليناها اهتمامنا .

القسم الثاني : المادة

ومادة البحث كما نعلم هي النحو . وقد اقترف المؤلف في هذا القسم نماذج متنوعة من الأخطاء في المصطلح النحوي وإعراب المفردات والجمل والتخريج واضطراب الشواهد والأمثلة وغير ذلك من الأمور التي تمت بصلة وشيجة إلى النحو والإعراب . وكلها تدل كما سنرى على أن علاقة المؤلف بعلم النحو لم تكن عميقة ولا مستوعبة كما كان يظن ويتوهم .

وسنسوق ملاحظاتنا موزعة في عناوين فرعية على النهج التالي :

١ - **المصطلح النحوي** : لا يحافظ المؤلف على دقة المصطلح النحوي، بل هو يخلط بين ما هو مختص بالإعراب وما هو مختص بالبناء منه، وكذلك بين ما حكمه النصب وحكمه الجر من الوظائف النحوية . ولا شك أن التمسك بدقة المصطلح النحوي هو من شواهد الإتقان وأحكام الصنعة، وأن عدّ بعض المقصرين ذلك من قبيل التنطع والتزمت . وليس في مبدأ رعاية العلم والحرص عليه تنطع ولا تزمت، لأن الذي يتهاون في القليل يتهاون في الكثير، والذي يتهاون في الكثير يتساوى عنده العلم والجهل . وليس هذا من سمات العلماء وأهل الضبط والإحكام . وسنورد على الإخلال بالمصطلح الأمثلة التالية :

أ - جعل المؤلف (ص١٥١) علامة الإعراب في الاسم المنصوب (أخًا) تنوين الفتح . ولم يكتف بذلك بل صنع منه قاعدة لم ترد من قبل في كتاب . فقال وهو يعدد علامات الإعراب : فالضمة أو تنوين الضم علامة الرفع، والفتحة أو تنوين الفتح علامة النصب، والكسرة أو تنوين الكسر علامة الجر (انظر ص٣٩٦) ومن المعروف أن الضم والفتح والكسر هي مصطلحات خاصة بالبناء، إذ إن مصطلحات الإعراب هي الرفع والنصب والجر . ثم إن التنوين لا علاقة له بعلامات الإعراب، لأن التنوين في أكثر أحواله علامة تنكير، وقد يكون علامة تمكين وله معان وفوائد أخرى ليس هنا مجال عرضها . ولكنه ليس علامة إعراب على كل حال . والذي يتتبع كتب النحو وكلام النحاة في الموضوع يجد أن علامات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون وأن التنوين لا علاقة له بالموضوع . فلم يقل النحاة إن علامة الرفع مثلاً هي الضمة في الاسم المقترن بال التعريف نحو (الرجل)، والتنوين في الاسم المنون نحو (رجل) . حتى الذين جعلوا التنوين علامة رفع من المعاصرين وهم قلة، لم يقولوا تنوين الضم، بل تنوين الرفع لأن المضموم لا ينون بل المرفوع هو الذي ينون . وقد ذكر المؤلف (ص٦١) تنوين النصب . فهو إذن يتأرجح بين علامة الإعراب والتنوين من جهة، ثم بين تنوين الفتح وتنوين النصب من جهة أخرى . وهذا كله من الخلط الذي لا يدل على نضج ولا استحكام .

ب - يقول في تعريف التمييز (ص٣٢٥) : فالتمييز إذن اسم نكرة فضلة يبين الاسم المبهم قبله،

يقدر بمعنى من، وهو منصوب في الغالب. ثم يتوسع في شرحه، فيورد على التمييز الأمثلة التالية: عندي دونمٌ أرضًا، عندي دونمٌ من أرض، عند دونمُ أرض. ويعقب على هذه الأمثلة بقوله: فجاز في الأمثلة الثلاثة الأولى النصب والجر بمن والجر بالإضافة (ص٣٢٩). إن التمييز في حكم النحاة منصوب. وكل حديث عن الجر بالإضافة والجر بمن في باب التمييز هو ضرب من الوهم والانجراف مع المعنى، لأن من يذكر التمييز في هذا المعرض لا يقصد به التمييز حسب المصطلح والذي حكمه النصب، بل هو يذكر التمييز حسب معناه اللغوي. ومن اللغويين من يحاول تجنب الوقوع في التناقض بذكر المميز أو المبين بمعناهما اللغوي حتى لا يلتبس الأمر على الدارسين. ومن النحويين من يتجنب ذلك قطعًا فيقول مثلاً: الاسم الواقع بعد كم الخبرية ولا يقول تمييزها ولا مميزها تجنبًا للإشكال والالتباس. غير أن بعض المشتغلين بهذا الموضوع في أيامنا تتساوى عندهم الوجوه كلها، وإلا فإن التمييز لا يكون إلا منصوبًا. وقد قال الزجاجي في ذلك: التمييز لا يكون إلا نكرة ولا يكون إلا منصوبًا (انظر الجمل ٢٤٢) ولم أجد بين النحاة من يخالف في كون حكم التمييز النصب. وما ورد مما يخالف ذلك في حواشي بعض المصادر من ذكر الجر في هذا المعرض، فإنما يقصد به المعنى. ومن شأن مثل هذا أن يضلل الطلبة والدارسين. فالأجدر بنا محوه فيما نؤلف من كتب جديدة على الأقل، لأن علينا أن نسير بالنحو نحو الأحسن والأفضل والأدق لا نحو الأسوأ والأقبح والأكثر اضطرابًا. إن النحو عقل لا نقل. فلو وجدنا شيئًا مخالف للعقل، وجب علينا إهماله وتجاهله لا نشره وإحياؤه، حتى لو وقع في ألف مصدر. فكثرة المصادر ليست دائمًا شاهدًا على حق ولا نفيًا لباطل. إن التمييز منصوب وكل حديث عن الجر عند التطرق لموضوع التمييز هو ضرب من الخلط. وإلا فهل سمع أحد أن المجرورات تتضمن التمييز أو أن التمييز في المجرورات؟

ج – يلحق بما نحن فيه ما يطلق عليه المؤلف وبعض النحاة اسم تمييز العدد (ص٣٣٠ – ٣٣١). والصحيح أن يسموه معدود العدد، لأن التمييز لا يكون إلا منصوبًا كما أسلفنا، ومعدود العدد يجيء أحيانًا منصوبًا نحو (عشرون رجلاً) وحينئذ يسمى تمييزًا حقًا، كما يجيء أحيانًا مجرورًا في نحو (ثلاثة رجال) ومن الصعب عندئذ أن نسميه تمييزًا بل هو مجرور على الإضافة. والإضافة والتمييز شيئان مختلفان، وإن ظن بعضهم أنهما شيء واحد، لأن الكلمة لها وظيفة واحدة. فإذا وقع الاسم مجرورًا بعد العدد كان مجرورًا على الإضافة. والذين يزعمون أنه تمييز لا يعرفون كيف يوفقون بين قولهم إنه تمييز وإنه مجرور على الإضافة. فهل هو مجرور لأنه تمييز أم هو مجرور لأنه مضاف إليه؟ وإذا كان مجرورًا لأنه مضاف إليه فما جدوى قولنا أنه تمييز؟ وإذا قيل إنه يفسر إبهامًا في اسم سابق قلنا: إن هذا تفسير لغوي لا علاقة له بالمصطلح النحوي الذي حدد شروطه النحاة. ولذلك كله كان مصطلح المعدود هو المصطلح الصحيح في هذا الموقع. هذا علاوة على أنه مصطلح صرفي والتمييز مصطلح نحوي، والفرق بينهما أن الأول ليس له حكم فهو يصلح لجميع مستلزمات العدد ومواقعه، في حين أن الثاني مصطلح نحوي وهو لا يكون إلا منصوبًا فلا يصلح إلا لموقع واحد. إن الدقة تقتضينا أن نضع في هذا الموقع مصطلح معدود العدد لا تمييز العدد، ولا أظن أننا ما زلنا بحاجة إلى براهين على إثبات صحة ما نقول.

٢ - إعراب المفردات : وهي نماذج في الإعراب لم يحالف المؤلف التوفيق في إجرائها ومنها :

أ - قال صاحبنا في إعراب قوله تعالى : ﴿الكافرون﴾ . أيها منادى مبني في محل نصب . والكافرون نعت مرفوع (ص ٢٧) . وهو يقول هذا الكلام المتناقض دون أن يفكر فيما يتضمنه من خلل وتناقض . الأول في محل نصب والثاني مرفوع . والمنطق النحوي يرفض ذلك . فإذا كانت (أي) في محل نصب فلماذا جاء تابعها مرفوعًا ؟ إنها ورطة يربأ أي رجل له صلة بالعلم والمنطق بنفسه أن يقع فيها . ولكن الذين يؤلفون كتب النحو يقعون فيما وقع فيه ألفاف النحاة ومستضعفوهم ، فيجعلون تابع المنصوب مرفوعًا دون أن يرف لهم جفن ، ودون أن يعلموا أنهم بذلك يلغون عقولهم فيحفظون كلامًا أجهد كثير من النحاة أنفسهم في سبيل إثباته فلم يستطيعوا ، بدليل أن سيبويه شك فيه منذ سمعه من الخليل أول مرة (انظر الكتاب ٢/ ١٨٢) . ومهما يكن فهو تخريج رفضه الكوفيون وكثير من النحاة . ولا شك أن من شأنه أن يلغي عقل الدارس ، وأن يدخل في نفسه الشك والاضطراب إذا كان ممن يعملون عقولهم . ولقد نجم هذا كله عن سعي النحاة وراء العامل . فقد أصروا على أن المنادى منصوب . وما دام منصوبًا فلابد أن يكون عَملَ فيه فعل . وهكذا أوقعوا أنفسهم في تناقضات لَم يجدوا لها تفسيرًا ، مما لا يزال يسبب لدارسي النحو بل لمدرسيه الحيرة والحرج . فلا يجدون مخرجًا من هذه الحيرة والحرج إلا أن يحفظوا كلام النحاة في الموضوع ، ويريحوا أنفسهم من عناد التحليل والتدقيق .

وقد يسأل سائل : وإذا كان الإعراب الذي أورده المؤلف غير صحيح ، فما الإعراب الصحيح ؟ والجواب هو أن نأخذ برأي الكوفيين في جعل المنادى في مثل هذه الحالة مرفوعًا . فنقول : أيها : منادى مرفوع والهاء للتنبيه . والكافرون نعت أو بدل علامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم . وأنا أعلم أن في النداء من الأشكال ما لا نستطيع عرضه في هذه العجالة . وعذرنا أننا أوسعناه شرحًا في مواضع أخرى فلا ضرورة لإعادته . وحسبنا هنا ما شرحناه وأشرنا إليه .

ب - وكذلك فعل في إعراب قول الأعشى : (ص٤٨) .

ودع هريرة إن الركب مرتحل
وهل تطيق وداعًا أيها الرجل ؟

أعرب (أي) في محل نصب بفعل النداء المحذوف ، كما أعرب الرجل بدلاً منها . كيف تكون بدلاً من منصوب وهي مرفوعة ؟ لقد تجاوز الكوفيون ذلك كله كما أسلفنا بقولهم : إنَّ المنادى في هذه الحالة وأمثالها مرفوع . ومن البديهي أن يكون تابع المرفوع مرفوعًا . والأخذ بهذا الرأي يريحنا من التكلف الكثير الذي نعانيه عند معالجة مثل هذه المسائل في النداء .

ج - قال في إعراب : يا عائدون إلى الوطن (ص٤٤) : عائدون منادى مبني على الواو (جمع مذكر سالم) في محل نصب . والجملة في أصلها خطأ لأن المنادى هنا شبيه بالمضاف لا تصاله بشيء من تمام معناه فكان يجب أن يقول : يا عائدين إلى الوطن . ونعرب (عائدين) عندئذ منادى منصوبًا لأنه شبيه بالمضاف ، علامة نصبه اليّاء لأنه جمع مذكر سالم . ومن الجدير بنا التنبيه إليه أنه من الخطأ القول إن الاسم يبنى على الواو كما في (يا عائدون) وأن زعم ذلك بعض النحاة ، لأن علامة البناء تكون في آخر الكلمة لا في وسطها ، ثم أن المبني يبقى على حالة واحدة ولا يتصرف كما في جمع المذكر السالم ، وإن احتجوا بأنه بناء عارض فللبناء العارض

شروط لا تتفق مع ما تطرقنا إليه .

د - في إعراب قول بشارة الخوري : (ص٢٥، انظر ص٦١)

يا جهادا صفق المجد له

لبس الغار عليه الأرجوانا

أعرب (جهادا) منادى منصوبًا لأنه نكرة غير مقصودة . والحقيقة أن (جهادا) هنا نكرة مقصودة لأن الشاعر يتحدث عن الجهاد الفلسطيني . فقد نظمت القصيدة في تأبين القائد الفلسطيني سعيد العاص . ولذلك كان ينبغي أن يبنى على الضم . ولكن الشاعر وصفه بالجملة الفعلية فنصبه . ومن المعروف أن النكرة المقصودة إذا وصفت نصبت كما قال البوصيري :

كيف ترقى رقيك الأنبياء ؟

يا سماءً ما طاولتها سماءُ

فقد نصب (سماء) لأنها وصفت بالجملة وهي لولا الوصف مبنية على الضم، إذ المقصود بالسماء هنا هو محمد ﷺ . وزيادة في الإيضاح نقول : يا رجلُ فنبنيه على الضم لأنه نكرة مقصودة . ثم نقول : يا رجلاً صالحًا، فننصب لأنه وُصفَ . هذا هو الصواب ولكنه لم يصل إلى علم المؤلف .

هـ - في إعراب قول النابغة : (ص٩٦)

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه

ولا احاشي من الأقوام من احد

زعم أن الواو في (ولا أحاشي) للحال . وإنما هي للاستئناف . وكذلك فعل في قول الشاعر : (ص٩٧).

وإذا تباع كريمة أو تشترى

فسواك بائعها وانت المشتري

جعل الواو في الجملة الأخيرة (وأنت المشتري) للحال، وإنما هي للعطف ولا معنى فيها للحالية .

و - في قول الشاعر : (ص٩٨) .

هي السحر الا ان للسحر رقية

واني لا القى لها الدهر راقيا

زعم أن (إلا) هنا أداة استثناء . وهي هنا للاستدراك بمعنى (لكن) بدليل وقوع جملة اسمية بعدها، لأن الاستثنائية يجيء بعدها اسم منصوب على الاستثناء أي مستثنى . كما أن (إلا) الحاصرة يجيء ما بعدها مكملاً لما قبلها في المعنى نحو : ما البحتري إلا شاعر، وما أقرأ إلا لأستفيدَ . و«إلا» في هذا البيت لا تفيد ذلك كله فهي استدراكية بمعنى لكن .

ز - جعل (هل) (ص١٢٧) بمعنى قد . ومن المعروف أن هل تفيد الاستفهام ولا يمكن أن تفيد التخفيف . قال الآمدي في ذلك : هذا إنما قاله قوم من أهل التفسير، وتبعهم قوم من النحويين . وأهل اللغة جميعًا على خلاف ذلك، إذ لم يأت في كلام العرب وأشعارها هل قام زيد ؟ بمعنى قد قام زيد . وإذا كان ذلك معدومًا في كلام العرب ولغاتها فكيف يجوز أن يؤخذ به أو يعوّل عليه ؟ (الموازنة ص١٩١) هذا كلام العلماء العقلاء الذين يملكون الذوق . وهو كلام يعتمد عليه . ولا قيمة لما جاء مخالفًا له فهو مما يشبه الخرافات والأساطير .

ح - قال في إعراب : كم جولة جلت في الملعب ؟ (ص١٣٩) كم اسم استفهام في محل نصب مفعول مطلق . والصحيح أن كم نائب عن مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق في العربية هو المصدر . وكل ما وقع موقع المصدر يكون نائبًا عنه . أما القول إنه لا فرق بين المفعول المطلق ونائبه فهو مستحيل كالقول إنه لا فرق بين الفاعل ونائب الفاعل .

ط - في إعراب قوله : كنت داخلَ البيت عند وقوع الحادث (ص١٤٤) جعل (داخل) ظرفًا منصوبًا . و(داخل) اسم فاعل لا يجيء ظرفًا . والصحيح أن يقول : (كنت في داخل البيت) فالعبارة خطأ من أساسها .

ي - في إعراب قوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾، أعرب (ما) الاستفهامية في محل رفع متبدأ والحاقة خبرًا. والصحيح أن ما الاستفهامية في محل رفع خبر مقدم والحاقة مبتدأ مؤخر، لأن أسماء الاستفهام تعرب حسب جوابها. فلو قلنا الحاقة كذا، كانت كذا خبرًا. وأكثر من ذلك أن الحاقة معرفة واسم الاستفهام ليس من المعارف. والمعرفة أجدر بأن تكون مبتدأ.

ك - في إعراب قول المتنبي: (ص٤٠٦)

جاءت بأشجع من يسمى واسمح من

اعطى وأبلغ من املى ومن كتبا

جعل أشجع وأسمح وأبلغ ممنوعات من الصرف وشكل آخر كل منها بالفتحة لأنها في رأيه أسماء تفضيل على وزن الفعل. ونسي أنها كلها أضيفت فزال المنع وجرى عليها حكم العربية المطرد في مثل هذا الموضع وهو الجر بالكسرة. وهذا يعني أن المؤلف أخطأ ولم ينتبه إلى أثر الإضافة في الممنوع من الصرف.

٣ - إعراب الجمل: ويقصد به تأويل الجملة بمفرد، وتحديد وظيفة هذا المفرد كأن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً إلى غير ذلك. وقد فاتت الكياسة المؤلف في شيء من ذلك تمثل عليه بما يلي:

أ - في إعراب البيت التالي: (ص٨٠)

وبالصريمة منهم منزل خلق

عاف تغير الا النؤيُ والوتدُ

جعل الجملة الاسمية بعد (إلا) في محل نصب على الاستثناء. ومن المعروف أن المستثنى لا يكون إلا اسمًا مفردًا، ولا يمكن أن يكون جملة، سواء كانت هذه الجملة اسمية أو فعلية. ولكن المؤلف له قواعد خاصة به وهو يصول ويجول على هواه.

ب - في إعراب قول الشاعر: (ص٩٨)

هي السحر إلا أن للسحر رقية

واني لا القي لها الدهر راقيا

جعل المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب مستثنى. والمستثنى لا يكون مؤولاً ولا يكون جملة. هذا فضلاً عن أن (إلا) في هذا الموضع استدراكية لا استثنائية كما بينا في موضع سابقٍ.

٤ - الأمثلة المصنوعة: من المعروف أن أمثلة النحو ينبغي أن تتخذ من أرقى النصوص الأدبية. وكان النحاة في أحيان كثيرة يأتون بالمثال المصنوع المتكلف الذي لم يجر في كلام المعرب. وكان من المتوقع أن يتجنب المؤلف هذا النهج في البحث عن الأمثلة المتكلفة. ولكنه سار على نهج النحاة فأخذ يحشد الأمثلة المتكلفة وحسبنا أن نسوق منها ما يلي:

أصلح السائقُ سيارتَهُ الا ركابَها

القى الطلاب قصائدهم الا المعلّم

أحبُّ الطلابَ لا يكونُ طالبًا

فهذه أمثلة تدعو إلى السخرية والضحك. وأي إنسان يقبل أن نقول:

أصلحَ السائقُ سيارتَهُ إلا ركابَها؟ وهل هذا من كلام العرب أو من كلام العقلاء؟ لقد قصد المؤلف أن يأتي بأمثلة على الاستثناء المنقطع فجاء بكل ثقيل غريب منها.

أتوقف هنا معلنًا عجزي عن الإحاطة بكل ما وقع في الكتاب من أخطاء ومزالق وأوهام في الأسلوب وضبط الشواهد، وتخريج القواعد، وإعراب الأمثلة؛ وغير ذلك مما يمت إلى النحو وعلم العربية بصلة. وأرجو أن يتمكن غيري من القيام بما ضاق به المجال وقصرت عن الإحاطة به الهمة.

قال ابن عباس حدثتنا عائشة

(فصول في تآخي "الأدبي" و "الشرعي" في الثقافة العربية)

لفهد العرابي الحارثي

الحارثي، فهد العرابي / قال ابن عباس... حدثتنا عائشة .- الرياض : المؤلف ، ١٤١٦هـ .- ٤٠٤ ص .

يهدف هذا الكتاب إلى تأصيل فكرة «التآخي» في الثقافة العربية بين الأدبي والشرعي، أو بين الـ «مامضى» والـ «مانزل» كما هو تعبير بعض الأقدمين. ينطلق المؤلف في ذلك من مفهوم واضح وهو أن الإسلام نفسه، على الرغم من تحديه البين للقيم الجاهلية، لم يحاول أن يقطع صلة العرب بما هو ملائم من تاريخهم وتراثهم ومنابع إبداعهم.

فالنقطة المحورية التي تدور حولها فصول الكتاب هي أن فكرة «التآخي» لم تكن مجرد فكرة مثالية تختزل نفسها في البعد الأخلاقي الضيق، بل هي، بالأحرى فكرة حيوية تأخذ في التفاعل والإنجاز منذ أن يختار الله سبحانه وتعالى أن يجعل «كلامه» إلى عباده في اللغة العربية (القرآن الكريم)، فلا يقصر دور تلك اللغة على كونها مجرد وسيلة للاتصال، بل هي، فوق ذلك، أداء «معجز» يتفوق على أي «منجز» عرفه البشر.

فيكون القرآن هكذا ليس «تبليغًا» بعقيدة ومنهج فحسب، بل نموذجًا خارقًا في «البلاغة» أيضًا، وتصبح هاتان المهمتان أصلاً في «قرآنيته» فكأن الصيغة الأولى المقترحة للتآخي بين «الأدبي» و«الشرعي» إنما تتحقق في إطار «المقدس» نفسه.

وبقدر ماتتحول إمكانات القرآن الكريم تلك إلى تحدٍّ صريح لكل ماسواه من نماذج «الثقافي» في تنوعه، ولكل ماعداه من أشكال «الإبداع» عند البشر (للشعر بالذات) ينشأ في وقت لاحق، بعد إقرار المشركين بالإعجاز، مستويات أخرى جديدة للتآخي المثمر.

ويركز المؤلف هنا على المستوى الذي يتضح فيه الدور الذي قام به الشعر في التأويل وشرح الغريب، مما ساعد، في الوقت نفسه، على معرفة «أساليب الكلام» وقد تم في وقت لاحق التزامل بين الأدبي والشرعي لتأسيس حركة علمية ناهضة، كان من أبرز غاياتها خدمة «المقدس» فهي تعوّل عليه، وهي لم يكن بإمكانها أن تغفل الموروث أو التقليدي، الذي يمثله الشعر بامتياز.

لقد اختار المؤلف عصر صدر الإسلام لأنه الأكثر خصوبة فيما يتصل ببعض مستويات «التآخي» كما اختار شخصيتين من أبرز شخصيات ذلك العصر (عبدالله بن عباس وعائشة بنت أبي بكر الصديق، رضي الله عنهم أجمعين) فهو يعتقد أن هاتين

الشخصيتين هما نموذجان فريدان مبكران لفكرة التآخي، فالأدبي والشرعي هما لحمة «التكوين» الثقافي عند ابن عباس وهما سُداه. ثم إنهما، بعد ذلك أو معه، أساس ما أنجز من مشروعه الثقافي الخاص (منهجه في التفسير) أما عائشة التي ثقفت عن أبيها تراث العرب، وأخذت عن زوجها ﷺ العلم بالشرع (الحديث والفقه والفتيا) فقد كانت، هي من جهتها، من الشخصيات المبرّزة في عصرها لاسيما في مجال الجمع بين الشرعي والأدبي، أو الـ «ما مضى» والـ «ما نزل».

يضع المؤلف لكتابه تمهيداً يتجاوز الثلاثين صفحة، يبسط فيه منهجه ويقترح من خلاله تصوراً محدداً لفكرة «التآخي» التي وتنتظم الكتاب. ثم يمضي بعد ذلك في تقسيمات أخرى، فيقترح ثلاثة فصول:

يتحدث الأول منها عن «التآخي» في حالة ابن عباس من حيث تشكيل بنيته الثقافية، ومن حيث توظيفه - رضي الله عنه - للأدبي (الشعر) من أجل خدمة الشرعي (القرآن الكريم) ولا سيما في مجال تأويل الغريب.

أما الفصل الثاني فيخصصه المؤلف لـ «علاقة ابن عباس بالشعر» وهو غير المسار المشتهر في علاقته رضي الله عنه بالشعر (تأويل الغريب)، بل هو مسار آخر لعلاقة إمتاعية تذوقية تسفر عن حميمية بالغة في الصلة، وتكشف عن وشائج ذاتية راسخة.

أما الفصل الثالث، الأخير فهو عن التآخي في حالة السيدة عائشة وهو يبحث في المزاوجة عند السيدة - رضي الله عنها - بين قسمي الثقافة في عصرها: الشرعي والأدبي. إذ لم تصطدم هذه الفكرة بأية عوائق أو تناقضات تذكر. ولا شك أن شخصية السيدة عائشة من الشخصيات المثيرة للاهتمام في تاريخ الثقافة العربية، ليس فقط بحكم موقعها من الوحي والنبوة، ولكن أيضًا بالنظر إلى المكانة التي شغلتها في القضاء الثقافي في عصرها. ويعالج هذا الفصل بالذات ما هو متغافل عنه من حياة السيدة العلمية، وهو الجانب المتعلق بتراث العرب (للشعر بالذات) فقد كان لأم المؤمنين صلاتها بالشعراء، وهي تحفظ لهم، بل تروي لبعضهم . . . إلخ.

وينهي المؤلف كتابه بـ «خاتمة» يؤكد فيها أن فكرة «التآخي» هي الفكرة التي في ضوئها يمكن تحديد شروط «المنجز» الثقافي في عصر الإسلام الأول، بل تبيين ملامحه، ومن ثم الوعي به وتنميته.

فلقد كان واضحًا أن «الشرعي» أو الجديد «المقدّس» كان هو المتسيد، وهو الأكثر مثولاً في وجدان الناس، وإلا فكيف يمكن أن نفهم ضعف التنوع في الروايات المتعلقة بالموروث التقليدي في حالتي ابن عباس وعائشة؟ فهذا تاريخ معني بالـ «ما نزل» وفكرة التآخي كما أصّلتها تجربة القرآن الكريم نفسه هي التي جعلت من هذه الفكرة فكرة متصلة غير منقطعة.

لعل تجربة القرآن الكريم تلك هي «التي دفعت مع مرور الزمن إلى جعل لغة العرب، في النتيجة، لغة متدينة، ويمكن أن يقال مثل ذلك عن الثقافة العربية برمتها».



المسائل السفرية في النحو
لابن هشام الأنصاري

تحقيق عبد الصمد العشّاب.. عالم الكتب، مج١٦، ع١

(رجب وشعبان ١٤١٥هـ)، ص ص ٥٧ - ٦٦

عبدالله بن سليم الرشيد

محاضر في قسم الأدب

- كلية اللغة العربية -

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(المسائل السفرية في النحو) رسالة لطيفة لابن هشام الأنصاري المتوفى عام ٧٦١هـ، لم يتفق المحققون وذوو الشأن على تعيينها من بين كتبه.

فقد نشر علي حسين البواب رسالة لابن هشام، سماها بهذا الاسم (١)، وقال في مقدمتها: «ذكر أكثر من واحد أن لابن هشام كتاب (المسائل السفرية في النحو) ومما يؤسف له أنه لم ينقل أحدهم شيئًا من مقدمة الكتاب، أو يتحدث عن موضوعه ومحتواه، وقد رجّحت - والكلام لا يزال للبواب - أن يكون الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب (المسائل السفرية) فإذا تأملنا قول المؤلف في المقدمة: (فإني ذاكر في هذه الأوراق مسائل سئلتُ عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبت بها على سبيل الاختصار). تبين لنا أنه بلا شك كتاب (المسائل السفرية في النحو) اعتمادًا على كلام ابن هشام، وعلى مادة الكتاب، وعلى نسبة العلماء كتابًا بهذا العنوان للمؤلف» (٢).

وهذه الرسالة التي حققها البواب، غير الرسالة التي بين أيدينا، والمسماة بالاسم نفسه، ويظهر أن العشاب اعتمد في تسميتها بالمسائل السفرية على قول المؤلف في مقدمتها: «سألني بعض الإخوان وأنا على جناح سفر...» (٣) فأدلّته على صحة الاسم - وإن لم يصرح بها - هي أدلة البواب نفسها.

وقد قال العشاب في مقدمة تحقيقه: إن هذا النص «لم يسبق نشره حسب نتيجة البحث الذي قمت به» (٤)، قلتُ: هذا وهَم منه - وفقه الله - فقد نُشرتْ هذه الرسالة تحت عنوان: «رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغةً وخلافًا وأيضًا وهلم جرا»، وحققها حسن موسى الشاعر اعتمادًا على خمس نسخ مخطوطة، وَصَفَها في مقدمة التحقيق، وقد نشرت الطبعة الأولى منها عام ١٤٠٤هـ في عمّان بالأردن، وجاءت مع المقدمة والفهارس في خمس وستين صفحة.

إذن فنحن تجاه رسالتين تتنازعان اسمًا واحدًا، اجتهد محقق الأولى (البواب) في تسويغ إطلاق ذلك الاسم عليها، مع أنه أشار إلى أن النسخ التي اعتمد عليها مختلفة العناوين (٥)، أما محقق الأخرى - عبدالصمد العشاب - ففي مقدمته ما يوهم أن هذا العنوان مثبت على النسختين اللتين اعتمدهما.

أما المحقق الثالث - حسن موسى الشاعر - الذي نشر هذه الرسالة التي تتحدث عنها هذه المقالة، فقد اجتهد هو أيضًا في اختيار عنوان لها؛ لأن النسخ التي اعتمد عليها لم تتفق على عنوان واحد (٦).

علمًا أن هذه الرسالة التي بين أيدينا، بتحقيق حسن الشاعر وعبدالصمد العشاب، قد حُقّقت من قبل على يد حاتم صالح الضامن، ونشرت في بيروت عام ١٩٨٣م، تحت عنوان «المسائل السفرية» أيضًا، وليست بين يديّ لأرى إن كانت التسمية نقلاً عن النسخ المخطوطة أم اجتهادًا من المحقق الفاضل.

وعندي أن سبب هذا التنازع في التسمية، عائد إلى النُسّاخ الذين كانوا يجتهدون في وضع الاسم من عند أنفسهم؛ لأن كثيرًا من مؤلفي الرسائل والمصنفات الصغيرة يتركونها غفلاً من العناوين، وذلك الاجتهاد من قبل النُسّاخ مبنيّ على الأسطر الأولى من الرسائل أو على خواتيمها في الغالب.

هذا ما بدا لي قوله حول عنوان هذه الرسالة، ومن سبق إلى تحقيقها. والآن هذه جملة ملحوظات على تحقيق العشاب المنشور في مجلة عالم الكتب (مج ١٦ ع ١):

– في ص ٥٨ العمود الثاني جاء قوله: «ساروا السير سريعًا، وليس (سريعًا) عندهم نعت لمصدر محذوف» وفي الجملة لحن، والصواب «ليس سريعًا» عندهم نعتًا... » لأنه خبر ليس، أما اسمها فهو «سريعًا» وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

– وفي الموضع نفسه، قال: «لأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنسه، كما في: (رأيت كاتبًا أو محاسبًا أو مهندسًا) فالصفة مختصة بجنس الإنسان، ولا يجوز (رأيت طويلاً ولا رأيت أحمق). قلت: (رأيت أحمق) ملحقة بـ(رأيت كاتبًا) لأن الحمق صفة مختصة بجنس الإنسان، وهي مصحفة عن (أحمر) التي بها يتم المثال، وقد جاءت في طبعة الشاعر هكذا (٧).

– وفي الموضع نفسه جاء قوله: «والثاني أن يكون قوله درهما، مجيء الحال من النكرة» والجملة هكذا مضطربة، وقد تنبه المحقق نفسه إلى ذلك، ولكنه جعل التصحيح الذي استقاه من النسخة الأخرى في الحاشية، وهذا عجيب، ولا أظنه مُرْضيًا عند جمهرة المحققين.

– وفي ص ٥٩ العمود الأول صنع مثل صنيعه السابق، فأثبت بيت امرئ القيس هكذا: (على لا يهتدوا بمناري)، ثم أشار في الحاشية إلى صحته (على لاحب لا يهتدوا بمناره).

ولست أدري ما قيمة التحقيق إذا كان متن الكتاب مليئًا بتصحيفات وتحريفات لا مرية في أنها من أوهام النساخ، وليست محل نظر. والسير على هذا النهج الذي سلكه الأستاذ العشاب يلغي الفائدة من معارضة النسخ بعضها ببعض، حيث إنها تعين المحقق على سد النقص وتصحيح المعوجّ، وتحرير التحريف.

– وفي الموضع نفسه أورد قول الأفوه:

بهمه لا أنيس به حس
فما له فيه من رسيس

والبيت واضح الاضطراب، وصوابه:

بهمه ما لأنيس به
حسٌ فما فيه لَه من رسيس (٨)

وقد جاء صحيحًا هكذا في نشرة الشاعر.

– وفي الموضع نفسه جاء قوله: (وانتفاء ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينارأولى) وصواب الجملة من نشرة الشاعر: (وإذا انتفى ملكه لدرهم، كان انتفاء ملكه للدينار أولى) (٩)

– وفي الموضع نفسه: (لأن المراد المتمدح بأنه يقطع الأرض) والصواب من نشرة الشاعر: (لأن المراد التمدّح..) (١٠)

- وفي ص ٥٩ العمود الثاني جاء قوله: (ولكنهم لما رأوا الشفاعة وإظهار غير موجودين) وصحة الجملة من نشرة الشاعر: (لما رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين..) (١١)

- وفي الموضع نفسه قال معلقًا على قوله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾ فإن الإلحافا قيد في السؤال. قلت: لا يستقيم وضعها هكذا، ولو أراد الحكاية لقال: فإن(إلحافا) وفي نشرة الشاعر: (فإن الإلحاف) (١٢)

- وفي الموضع نفسه رُسمت كلمة (البتة) هكذا، مع أن همزتها همزة قطع، فالصواب أن تكتب هكذا (ألبتة)، وقد جاء الخطأ نفسه في نشرة الشاعر (١٣).

- وفي الموضع نفسه جاء قوله: (لأن نقيض الوصف مذموم) وما جاء في نشرة الشاعر أوثق وأحكم، إذ فيها: (لأن النقيض للوصف الممدوح مذموم) (١٤).

- وفي الموضع نفسه بعد قوله: (فإن فضلا مقيّد للدرهم) توجد زيادة قدر صفحتين في نشرة الشاعر (١٥)، سقطت من نشرة العشاب هذه.

- وفي ص ٦٠ العمود الثاني جاء قول الحماسيّ هكذا:

ويعقد الحلم عند الجهل للقاء إذعان

وصحته من نشرة الشاعر:

وبعض الحلم عند الجهـ ـل للذلة إذعان (١٦)

- وفي ص ٦١ العمود الثاني جاء قوله: (ثم أنا لا نعلم تمييزًا...) والصواب: (ثم إنا لا نعلم).

- وفي ص ٦٢ العمود الأول ورد قوله: «ويشكل على هذا إن فعله المقدر أما اختلفوا وخالفوا أو خالفت»، والصواب أن يكون هكذا: «ويشكل على هذا أن.... إما اختلفوا...»

- وفي الموضع نفسه: «وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه. إن خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه» وبيّن أن الخطأ في وضع نقطة بعد «عليه» وكسر همزة إن. والصواب: «أشكل عليه أن».

- وفي ص ٦٢ العمود الثاني صُحّفت كلمة (قبلها) إلى (قلبها) في قوله «فلا يكون قلبها ما يصح للعمل فيها».

- وفي الموضع نفسه أورد بيتًا من الشاطبية على هيئة النثر، وصحة كتابته هكذا:

كـ(كنت ترابًا) (أنت تكره) (واسع

عليـم) وأيضًـا تم ميقـات مثّـلا

وقد جاء الضبط الصحيح في نشرة الشاعر(١٧).

- وفي ص ٦٣ العمود الأول جاء قول ابن الأنباري: «معناه سيروا على هياتكم» وصحة الكلمة «على هينتكم» (١٨)

- وفي الموضع نفسه جاء قول الراجز:

فاليوم آلوا الركاب سيرا

وفيه غلطان: سقوط «لا» النافية، وكتابة الألف الفارقة بعد واو «آلو» توهما أنها واو الجماعة، وصحة البيت هكذا:

فاليوم لا آلو الركاب سيرا (١٩)

- وفي الموضع نفسه ورد مايلي:

وأول من قاله عابد ابن زيد قال:

فـإن تجـاوزت مـقـفـرة رمت بي

إلى أخـرى كـتلك هـلم جـرا

وفيه غلطان، والتصحيح من نشرة الشاعر(٢٠):

وأول من قاله عائذ بن يزيد قال:

فإن جاوزت مقفرة... البيت.

- وفي الموضع نفسه جاء قول الآخر (ووزنه مختل هكذا):

المطعمين لدى الشتاء سدائفا ملىء نيب غرا
وفي نشرة الشاعر كتب هكذا: «ملنيب غرا» (٢١)، وأرى أن الأنسب أن تكتب هكذا: «مِ النيب غرا».

هذا ما بدا لي تسطيره من ملحوظات، ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾، وبالله التوفيق.

الهوامش

١- المسائل السفرية في النحو لابن هشام، تحقيق علي حسين البواب نشر دار طيبة بالرياض.
٢- المرجع السابق ص ٩ «بتصرف يسير».
٣- مجلة عالم الكتب مج ١٦ ع١ ص٥٧.
٤- المصدر السابق، الصفحة نفسها.
٥- انظر: المسائل السفرية ص ٩.
٦- انظر: رسالة في توجيه النصب ص٨.
٧- المرجع السابق ٢٠
٨- انظر: الطرائف الأدبية بتحقيق الميمني ١٨
٩- رسالة في توجيه النصب ٢٤.
١٠- السابق ٢٥
١١- السابق، الصفحة نفسها.
١٢- السابق ٢٦
١٣- السابق، الصفحة نفسها.
١٤- السابق، الصفحة نفسها.
١٥- رسالة في توجيه النصب ص٢٧ و ٢٨.
١٦- السابق ٣٣.
١٧- السابق ٤٢.
١٨- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري ١ - ٣٧١.
١٩- السابق ١ -٣٧١.
٢٠- رسالة في توجيه النصب ٤٦.
٢١- السابق، الصفحة نفسها.

المصادر والمراجع

١- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلا ولغة وخلافا وأيضا وهلم جرا لابن هشام الأنصاري، تحقيق حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى عمّان ١٤٠٤هـ.
٢- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٣- الطرائف الأدبية، جمع وتحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تأريخ.
٤- مجلة عالم الكتب بالرياض، مج ١٦ ع ١ (رجب وشعبان ١٤١٥هـ)
٥- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق علي حسين البواب، نشر مكتبة دار طيبة بالرياض، بلا تأريخ.



دراسة على تغذية يرقات أسماك البلطي في مياه البحر الأحمر

رسالة ماجستير لبهيج محمد راسم

راسم ، بهيج محمد / دراسة على تغذية يرقات أسماك البلطي في مياه البحر الأحمر .- رسالة ماجستير .- جدة ، جامعة الملك عبدالعزيز - كلية علوم البحار، قسم الأحياء البحرية ، ١٤١٤هـ.

تبدأ مرحلة أقلمة يرقات **Oreochromis Spilurus** حالياً بعد فصلها من أحواض المياه العذبة وهي في سن أسبوعين ومتوسط وزن ٠,٠٢جم . وللتعرف على أداء يرقات هذه الأسماك في هذه السن الصغيرة والأوزان الدقيقة ومراقبة سلوكها ودراسة ما تحتاجه من متطلبات غذائية والطرق المناسبة لتغذيتها، فقد نفذت هذه الدراسة لتشكل حلقة من سلسلة الدراسات التي يقوم بها المركز في هذا المجال .

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول، يشتمل الفصل الأول على وصف شامل للمواد المستخدمة في تنفيذ التجارب من أحواض وأسماك ووسائل تغذية ومعدات وأدوات تشغيل مختلفة وشرح للطرق العامة التي استخدمت في جميع التجارب .

ويشمل الفصل الثاني تجارب تغذية يرقات **Oreochromis Spilurus** على معدلات بروتين مختلفة في الغذاء، وذلك لمقارنة نتائج النمو والتعرف على متطلبات هذه اليرقات من البروتين في الغذاء لتحقيق أفضل معدلات النمو والبقاء .

وبعد التعرف على احتياجات هذه اليرقات من البروتين في الغذاء تم في الفصل الثالث دراسة أفضل معدلات تردد الغذاء لتحقيق أفضل معدلات النمو والبقاء .

بعد تحقيق الهدفين السابقين بالتعرف على معدلي البروتين والتردد المناسبين لتغذية هذه اليرقات تم اعتمادهما في الفصل الرابع، ومن ثم دراسة أفضل معدل تغذية يومي لتحقيق أفضل معدلات النمو والبقاء . وبذلك تشتمل الدراسة الحالية على دراسات عن احتياج صغار يرقات البلطي **Oreochromis Spilurus** من البروتين. ودراسة تردد التغذية المناسب ومعدل التغذية اليومية وأثر ذلك على معدلات البقاء وجودة اليرقات طامحة في أن تكون بذلك قد أسهمت في تغطية موضوع مهم من مواضيع تربية البلطي في المياه البحرية عالية الملوحة (٤٢٪) .

ويحوي الفصل الخامس خلاصة عامة لمجمل نتائج الدراسة وتوصيات لمزيد من الدراسات المستقبلية لمعالجة أجزاء أخرى من الصورة وتغطيتها؛ آملين الوصول في النهاية إلى التعرف على التغذية المثالية لهذه اليرقات وطرقها ومعدلات نموها الناتجة في المياه البحرية السعودية .

علاقة سلطنة لحج ببريطانيا
١٣٣٧ - ١٣٧٨هـ / ١٩١٨ - ١٩٥٩م
رسالة دكتوراه لدلال الحربي

الحربي ، دلال مخلد / علاقة سلطنة لحج ببريطانيا ١٣٣٧ - ١٣٧٨هـ / ١٩١٨ - ١٩٥٩م .- رسالة دكتوراه بإشراف السيد محمد الدقن .- الرياض : كلية التربية للبنات - الأقسام الأدبية ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

تتناول هذه الدراسة تاريخ منطقة مهمة من مناطق جنوب شبه الجزيرة العربية وذلك في ضوء العلاقات والمداخلات الدولية في الفترة الزمنية المحددة لها، وهذه المنطقة هي (سلطنة لحج) التي تعود أهميتها لأسباب عديدة من بينها أنها كانت واحة زراعية تمد المناطق المجاورة لها بما في ذلك عدن والسفن المارة بها بما تحتاج إليه من الفواكه والخضروات، في مقابل عائد مالي وفير، كما أنها كانت تقف حاجزاً بين عدن واليمن الشمالي، إضافة إلى سبب آخر وهو الأقوى : أن عدن ذات الموقع الاستراتيجي كانت جزءاً منها، الأمر الذي أضفى عليها أهمية استراتيجية وأدخلها في دائرة الصراع الدولي حول النفوذ والسيطرة على منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية ومدخل البحر الأحمر في العصر الحديث، ثم إنها (أي سلطنة لحج) غدت بعد احتلال بريطانيا لعدن أهم السلطنات التي تعاملت معها بريطانيا بتميز وبطابع خاص من أجل تأمين مصالحها في عدن، ولتحقيق الاستقرار لظهير عدن (المحمية) الذي يكفل هو الآخر جانبًا كبيراً من الهدوء لعدن إضافة إلى المحافظة على وضعها الخاص حاجزاً بين اليمن وعدن، ولذلك فقد ظلت سلطنة لحج عبر مراحل تاريخها الحديث حجر الزاوية للسياسة البريطانية في الجنوب العربي.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن عدن كانت جزءاً من سلطنة لحج، إلا أن الأولى ظفرت باهتمام الباحثين في حين أهملت دراسة السلطنة صاحبة السيادة عليها وهي لحج، ومن هنا جاء اختيار موضوع الدراسة وهو «علاقة سلطنة لحج ببريطانيا» خلال الفترة من ١٣٣٧ إلى ١٣٧٨هـ الموافق ١٩١٨ - ١٩٥٩م من أجل إظهار أهمية لحج في مجال علاقات بريطانيا بمنطقة الجنوب العربي، يضاف إلى ذلك أن الدراسات السابقة حول منطقة الجنوب العربي لم تتحدث عن سلطنة لحج بصورة تبرز كيانها المستقل وأهميتها بالنسبة للسياسة البريطانية، ودورها في الحياة السياسية في الجنوب العربي، بل جاء ما كتب عنها مجرد إشارات مبعثرة وشذرات متناثرة أثناء الحديث عن اليمن بصفة عامة، أو عن الجنوب العربي أو عدن بصفة خاصة .

وقد ركزت الدراسة على مسار العلاقات اللحجية - البريطانية وأساليب الاستعمار البريطاني في إمارات الجنوب العربي ووسائله المختلفة التي ابتدعها للسيطرة عليها، وما نتج عنها من شروخ وتفتت في الجسم العربي، لتكون هذه الدراسة حلقة من حلقات التاريخ اليمني والعربي الحديث والمعاصر، وأيضًا حلقة من حلقات دراسة النشاط الاستعماري الأوربي بوجه عام، والاستعمار البريطاني بوجه خاص في المنطقة المذكورة .

وتوزعت الدراسة على فصل تمهيدي وثلاثة أبواب، وشمل كل باب ثلاثة فصول، إضافة إلى

الخاتمة. حيث تناول الفصل التمهيدي بالتحليل عنصرين أساسيين أولهما تأسيس سلطنة العبادل، وثانيهما بداية الاتصال بين بريطانيا وسلطنة العبادل.

واحتوى **الباب الأول**: على ثلاثة فصول، توزعت على النحو التالي:

الفصل الأول: ناقش عودة الشرعية العبدلية وإعادة تنظيم إدارة السلطنة.

والفصل الثاني: حوى عناصر السياسة البريطانية في جنوب شبه الجزيرة أو ما أطلق عليه: «سياسة المراحل».

أما الفصل الثالث: فقد تناول بالتحليل النزاع اليمني البريطاني على لحج خلال الفترة من ١٣٣٧ - ١٣٥٦هـ/ ١٩١٨ - ١٩٣٧م.

وخصص **الباب الثاني**: لدراسة نظام الاستشارة ومدى تطبيقه في سلطنة لحج. وذلك في ثنايا فصول ثلاثة:

هي الفصل الرابع: الذي تعرض فيه لمقاومة سلطنة لحج لنظام الاستشارة.

أما الفصل الخامس: فكان لتحليل تدهور الأوضاع في لحج ورد الفعل البريطاني.

أما الفصل السادس: فجعل لإظهار ردود الفعل اليمنية تجاه السياسة البريطانية في الجنوب العربي على امتداد الفترة من ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م إلى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

وفي **الباب الثالث**: تم تحليل الأحداث التي وقعت أثناء مرحلة اتحاد إمارات الجنوب العربي في الفترة الزمنية من ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م إلى عام ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م، وذلك في ثنايا فصول ثلاثة أولها الفصل السابع: الذي خصص للحديث عن مشروع ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م والمراحل التي مر بها.

أما الفصل الثامن: فعرض بالتفصيل لمشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي لعام ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م وما صاحبه من توتر في العلاقات اللحجية - البريطانية.

وفي الفصل التاسع: وهو الأخير حُلّلت أهم متغيرات وعناصر مشروع اتحاد عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م ونوقشت أزمة العلاقات اللحجية - البريطانية التي نشأت نتيجة لتحول سلطنة لحج إلى قاعدة للحركة الوطنية من خلال نشاط رابطة أبناء الجنوب.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١ - أن سلطنة العبادل (سلطنة لحج بعد ذلك) تعد من أقدم الكيانات السياسية التي تأسست في جنوب شبه الجزيرة العربية بانفصالها عن حكم الأئمة الزيود في اليمن منذ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، وحافظت على استقلالها بتدعيم كيانها على أسس داخلية وخارجية.

٢ - أن التجربة السياسية الخارجية لدى سلاطين العبادل رغم محدوديتها، ورغم موقع بلادهم وظروفها تميزت بقدرتهم على التعامل مع القوى الأوربية والإسلامية المتصارعة على منطقتهم (ميناء عدن) بدءاً بالسلطان أحمد عبدالكريم وانتهاءً بالسلطان علي بن أحمد الذي رفض الانصياع لدعوة العثمانيين في التوجه إليهم خلال الحرب العالمية الأولى، وإن كان قد فقد حياته وبلاده لتخاذل البريطانيين عن نصرته ومساعدته.

٣ - أن سلطنة لحج كانت حجر الزاوية في السياسة البريطانية في المحمية منذ أن بدأ النفوذ البريطاني يتغلغل فيها بعامة ويتأكد في عدن بخاصة، وأنها (أي لحج) أسهمت إسهامًا فاعلاً في استقرار النفوذ البريطاني في عدن، حيث كانت ظهيراً مخلصًا للبريطانيين وعن طريقها (عندما التقت مصلحة الطرفين) تعمق الاستعمار البريطاني في إمارات الجنوب العربي.

٤ - أن لحج كانت المحور الأساسي للأفكار الاتحادية التي كان البريطانيون يدعون إليها في المنطقة بدءاً بما طرح في مؤتمرات لحج التي كانت خطوة نحو الفيدرالية التي سعى البريطانيون إلى تحقيقها بعد الحرب العالمية الأولى وانتهاءً بمشروع ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م الذي مهد لقيام اتحاد إمارات الجنوب العربي.

نقص العمالة الفنية الوطنية في مجال القطاع الصناعي الخاص بمدينة جدة

دراسة ميدانية

رسالة ماجستير لأحمد عبدالواحد حسن بخاري

بخاري، أحمد عبدالواحد حسن / نقص العمالة الفنية الوطنية في مجال القطاع الصناعي الخاص بمدينة جدة، دراسة ميدانية ·- رسالة ماجستير بإشراف ناصر عبدالله الأنصاري وعبدالحميد أحمد دياب ·- جدة: جامعة الملك عبدالعزيز - كلية الاقتصاد والإدارة - قسم إدارة الأعمال، ١٤١٣/ ١٩٩٣م.

تختص مشكلة البحث بالتعرف على تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى وجود ظاهرة نقص العمالة الفنية الوطنية بالقطاع الصناعي الخاص بالمملكة العربية السعودية. وتبرز أهمية هذا البحث نتيجة لتوافقه مع توجهات الدولة نحو تحقيق سعودة الوظائف تدريجياً لكافة القطاعات الإنتاجية بالدولة، ولارتباطه بالقطاع الصناعي الذي تحرص الدولة على تطويره واعتماده على القدرات الوطنية.

وقد حدد الباحث فروض دراسته، ومن أهمها أن قصور اهتمام المسئولين بالقطاع الصناعي الخاص بإعداد خطط للسعودة في مجال وظائف العمالة الفنية يؤدي إلى وجود ظاهرة نقص العمالة الفنية الوطنية في القطاع الصناعي الخاص، وأن عدم استجابة مصانع القطاع الخاص لما تقدمه الدولة وغيرها من أجهزة القطاع الخاص ذات العلاقة للحوافز وأشكال الدعم المختلفة لتشجيعها على التوسع في عملية توظيف العمالة الفنية الوطنية.

وقد تضمن البحث جزأين، أحدهما نظري والآخر ميداني، ففي الجزء الميداني قام الباحث بجمع بياناته الميدانية من مديري مصانع المدينة الصناعية بجدة، وقد وزعت الاستقصاءات على المصانع التي يعمل بها خمسون عاملاً فأكثر، وعددها أثناء البحث ست وثمانون مصنعًا، وباختبار صحة الفروض ثبت للباحث صحة جميع فروض البحث.

وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية وضع الباحث توصياته ومن أهمها: التوصية بمراجعة وتقويم جهود سعودة الوظائف للتعرف على أسباب ومقومات نجاحها في بعض القطاعات دون أخرى، والعمل على تنمية الوعي لدى كافة الأجهزة ذات العلاقة بالقطاع الخاص بأهمية المشاركة الإيجابية في عمليات سعودة الوظائف الفنية المتخصصة بالقطاع الصناعي الخاص، وتشجيع الاهتمام بالجامعات ومراكز البحث العلمي لتكثيف البحوث والدراسات في مجال هذه الدراسة، وتعميق أهمية الربط بين السياسات الخاصة بالتعليم الفني واحتياجات المصانع من ناحية الإعداد والتخصصات.